



PROVISIONAL

A/32/PV.27
10 October 1977

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والعشرين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد موجسوف
ش: السيد كونتسه
(نائب الرئيس)

(يوغوسلافيا)

(سيراليون)

مواصلة المناقشة العامة [٩]

القيت الكلمات من:

السيد موال (اثيوبيا)
السيد راجاراتنام (سنغافورة)
السيد جدل - جيورجيس (اثيوبيا)
السيد موشيد ديان
السيد أدامو
السيد بكر
(اسرائيل)
(النيجر)
(السودان)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى "رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات":

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room A-3550 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر.

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧.

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل.

77-72157/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥مواصلة نظر البند ٩ من جدول الاعمالالمناقشة العامة

السيد موال (زامبيا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، نيابة عن وفدي ، أود أن أهنئكم على انتخابكم للمنصب الرفيع لرئاسة الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان وفد زامبيا ليحرب بحرارة عن ترشيحه ، لان انتخابكم وذلك لسببين هامين : أولا ، ان شخصيتكم معروفة جدا ، وتحظى بكل احترام في الامم المتحدة . وعندما كنتم ممثلا دائما ليوغوسلافيا لدى الامم المتحدة ، قد تميزتم بصفتم كدبلوماسي محنك ، وذلك لايمانكم بأهداف ومبادئ الامم المتحدة ومقاصدها . وثانيا ، انكم تمثلون امة كبيرة ، وشعبا عظيما أسهم بقدر كبير في السلم والامن العالميين تحت الزعامة المثالية للرئيس تيتو . ونحن نقربصفة خاصة باسهام يوغوسلافيا في مولد ونمو حركة عدم الانحياز اليوم تمثل قوة مهيمنة في العلاقات الدولية . وفضلا عن ذلك ياسيدى الرئيس ، فاننا نعتزف بالعلاقات الممتازة القائمة بين بلدينا وشعبينا .

ان وفد بلادى لعلى ثقة من ان صفتكم البارزة ، والمقترنة بما لبلدكم من هيبية ، ومنصبكم الرفيع كنائب وزير خارجية بلدكم ، سوف تكون مساهمة كبيرة في نجاح الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة .

اعتقد انها فرصة مواتية لي أيضا كي أشيد بسلفكم سعادة السيد هاملتون شيرلي اميراسنخ ممثل سرى لانكا الذى رأس باقتدار اعمال الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ؛ ان رئاسته ورئاستكم للجمعية العامة تؤكد مدى المكانة التي تحتلها البلدان غير المنحازة التي تعمل تحقيقا لاهداف العدالة والسلم والتنمية .

ان وفدنا يعرب عن ارتياحه البالغ لانضمام جمهورية فييت نام الاشتراكية ، وجمهورية جيبوتي الى الامم المتحدة . ولطالما اعتبرنا منذ زمن بعيد ، ان فييت نام كان بلدا مؤهلا للانضمام كعضو في الامم المتحدة ، كما دافعنا جنبا الى جنب مع فيرنا من البلاد غير المنحازة عن حقه في الانضمام الى هذه المنظمة الدولية .

ان لاستقلال جيبوتي ، البلد الافريقي الشقيق ، عضو منظمة الوحدة الافريقية ، الذى يقع في منطقة حساسة من افريقيا ، مغزى خاصا . ان انتصار الشعب الذى كافح باستمرار من اجل استقلال بلاده ، ومن اجل حماية سلامته الاقليمية ، لا يمكن الا ان يوحى الى الاشقاء والشقيقات في الجنوب الافريقي بأن عليهم أن يتخلصوا من قيود نظام حكم الاقلية البيضاء العنصرى ، ومن السيطرة الفاشية والاستغلال ؛ ومن الضرورى ان نهتم بكل ما من شأنه ان يحرر الاقليم التى ما تزال خاضعة لنظام حكم الاقلية العنصرية البيضاء وسيطرتها ، ذلك اننا سوف نقرب باستقلالها من مبدأ العالمية لمنظمتنا .

مرة اخرى يطلب الينا ان نقيم الاوضاع الدولية الراهنة . ولقد كنا نود بصورة طبيعية ، ان يؤكد لنا هذا التقييم ، اننا نقرب من تحقيق اهداف الميثاق . ولكن الاوضاع الدولية لم تتحسن بكل اسف ، بالنسبة لما كانت عليه في العام الماضي . فقد تفاقمت بعض المواقف في العديد من الحالات ، واعترت خيبة الامل وسوء التوقع غيرها من الحالات ، وقد يؤدي كل ذلك الى اليأس والمرارة ، بل والى الحرب الشاملة . ان الاوضاع الاقتصادية الدولية ما تزال تثير قلقنا العميق : فما يزال سباق التسلح مستمرا بجنون ، كما ان مشاكل الجنوب الافريقي ، والشرق الاوسط ، وقبرص ، وكوريا ، ما تزال تنتظر الحل ، وقد بدت في الافق بؤر جديدة للنزاع .

انني ارى اولا ان اتناول بالدراسة ، المشاكل الخطيرة الخاصة بالتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى .

ان عدم الاستقرار المتزايد في الاوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة ، انما يشكل مصدرا خطيرا لقلق وفد بلادى . وان الصورة العامة ما تزال مظلمة ، على الرغم من اتخاذ بعض البوادر الضئيلة التى تدعو الى الحماس في المجال الاقتصادى ، خلال العام الماضي ، وما لم يتخذ اجراء قوى ، فان ما بقي لنا بالنسبة للعقد الثانى للتنمية لا يشجعنا . وفي نفس الوقت فان التضخم ،

والعجز في التجارة الخارجية ، وظهور الاتجاهات نحو فرض الحماية انما تسيطر كلها على الساحة الاقتصادية حاليا .

ان شعوب البلاد النامية ما تزال تعاني من العواقب الوخيمة لنظام قديم تمت اقامته لدعم وتشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلاد الصناعية فقط . وما تزال هذه الشعوب عاجزة تقريبا فيما يتعلق بالسيطرة على النظام الدولي وآثاره واتخاذ القرارات الخاصة برفاهية ومصير هذه الشعوب .

ان النتيجة المنطقية للحرمان التاريخي والاهمال ، بما في ذلك عدم الوفاء بالالتزامات نحو البلاد النامية خلال عقدين من عقود التنمية ، انما تشكل الهوة المتزايدة بين البلاد الغنية والفقيرة . ان الفقر وعدم المساواة الناجمين عن النظام الدولي القائم حاليا ، معروفان لنا جميعا . ويعتبر ذلك في نظر وفد بلادى اهانة لضمير البشرية ، خاصة وان العالم يتمتع بالا مكانيات التقنية والوسائل العلاجية والموارد ، ولكنها جميعها تركز بشكل متزايد للتسلح ، ولاننتاج اسلحة الدمار الجماعي . ان القرارات التي اتخذتها هذه الجمعية الموقرة اثناء دورتيها التاريخيتين السادسة والسابعة ، الاستثنائيتين ، وكذلك ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الذي تمت الموافقة عليه اثناء الدورة العادية التاسعة والعشرين ، انما تشكل ادوات ، وتنطوي على اعتراف بأن القضاء على الفقر وعدم المساواة يتطلب تغييرات عميقة في الوضع الاقتصادي الدولي القائم . واليوم ، فانه قد زاد فهم الانسان بأن العمل على اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يحقق حياة كريمة ورفاهية ، كحق ثابت للجميع لا يمكن ان يتحقق بمجرد التفيرات السطحية في النظام الاقتصادي القائم . وكذلك لا يمكن ان يتحقق بالايمان الاعى بالطرائق التقليدية للمعونة والمساعدة كعلاج لمختلف اوجه الفقر وعدم المساواة .

وعلى الرغم من هذا الوعي المتزايد العمق للتكافل ، الا انه مما لا يدعو الى التشجيع ان نلاحظ انه في الوقت الحالي ، فان ردود الفعل التي اسفر عنها هذا الوعي الجديد بالنسبة للنظام الاقتصادي الدولي ، انما لها ابعاد ضيقة . ان نتائج مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي في باريس ، والتقدم البطيء والصعب في المفاوضات التجارية متعددة الاطراف ، ونتائج مفاوضات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية " الاونكتاد " ، كانت جميعها مخيبة للامال .

وما من شك في ان مناخ عدم الاستقرار الحالي في النظام الاقتصادي القائم ، وانعدام النتائج الطموسة في الاطار الذى حدناه ، كل ذلك سوف يسفر عن آثار عميقة بالنسبة الى الجهود التي تبذل حاليا للتوصل الى تعاون اقتصادى دولي حقيقي ، انطلاقا من الاتفاق الذى انبثق في الدورة السابعة الاستثنائية . وفي اطار هذا الاتفاق العام ، هناك العديد من المشاكل التي تهم جميع البلاد النامية ما تزال دون حل ، بط في ذلك تجارة السلع الاساسية ، والديون الخارجية ، والاصلاح النقدى الدولي ، واصلاح موازين المدفوعات ، ونقل الموارد الحقيقية ، والوصول الى رأس المال والى الاسواق التجارية للدول المتقدمة . وبالتالي ، فانه من الضرورى خلال هذه الدورة ان نركز جهودنا ، وان نهتم بأن نعطي دفعة سياسية جديدة تسهلا للمفاوضات الحالية والمقبلة حول بعض المشاكل المشابهة في اطار المنظمات المختصة في الامم المتحدة . ومن مصلحتنا جميعا ان نحمي بقوة ، الاتفاق العام في الرأى ، الذى حصلنا عليه بشمن كبير وبجهود كبيرة ، من ان يتبدد .

ان اى تقدير للاولويات بين الحاجات الطحة للعالم ، انما يطالبنا بأن نتحدث عن مشكلة الديون ، ومشكلة السلع الاساسية . وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادى ، يود ان يطبق على وجه السرعة ، البرنامج المتكامل للسلع الاساسية الذى تمت الموافقة عليه في القرار ٩٣ في الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية " الاونكتاد " . واننا ندعو البلاد المتقدمة الى ان تبسدى الرغبة السياسية خلال المفاوضات المقبلة ، وذلك حتى يمكن الاسراع في اقامة الصندوق المشترك كعنصر اساسي للبرنامج المتكامل للسلع الاساسية .

ان المشاكل الحساسة الناشئة عن الديون ، والتي تواجهها البلاد النامية ، انما هي مشاكل جديدة باهتمام مستفيض ومتعمق من قبل البلاد المتقدمة ، وذلك سعيا لتسهيل التوصل الى الحلول ، خلال الدورة الوزارية المقبلة لمجلس مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية " الاونكتاد " . ونظرا لعدم وجود الاسعار الممنصفة التي تعطى للبلاد المنتجة لتحمي قوتها الشرائية لصادراتها الاولية ، فان البلاد النامية تكون مضطرة الى اللجوء للاقتراض . واقول في هذا الصدد ، ان القروض على المستوى الدولي لا تخدم دور التنمية ، ان الواقع ان البلاد النامية تضطر في بعض الحالات الى اللجوء لاقتراض جديد لتمويل الديون القديمة .

وفي مجال التعاون الصناعي ، فان الوسائل الفعالة التي يمكن للبلاد المتقدمة ان تساعد بها البلاد النامية على التصنيع ، هي السماح لتلك البلاد بالوصول الى اسواق البلاد المصنعة بالنسبة الى بعض منتجاتها ، واعطائها بعض الامتيازات . ان دور التصنيع ، كما هو الحال في مجال الزراعة ايضا ، يزداد اهمية في توفير الاحتياجات الاساسية ، وفي القضاء على تفاوت الدخول في البلاد النامية .

ان وفد بلادى يطلب الى البلدان الصناعية ان تعمل على تقدم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المستوحان من شعورها بالحاجة الملحة والهدف منها .
ان الالتزام بضمان البقاء على حياة عدد كبير من الانسانية ، التزام عالمي ويجب أن يشارك فيه الجميع بشكل عادل بغض النظر عن المسؤولية في استغلال البلدان النامية وفقرها وحرمانها .
ومع ذلك ، أود ان أوكد من جديد ان زامبيا مقتنعة بأن التقدم نحو اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، انما يتوقف الى حد كبير على الالتزام السياسى للبلدان متقدمة النمو واستعدادها .
ان البلدان النامية ، بلا شك ، تعترف بالمسؤولية الأولى التي تقع على عاتقها بالنسبة لتنمية مجتمعاتها ، كما انها تعترف بأن الاستقلال الذاتى على الصعيدين الوطنى والجماعى ، انما يشكل سمة أساسية من سمات التنمية .

ان زامبيا تعلق اهمية كبيرة على الموضوع الأساسى الخاص بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، واننا نؤمن ايماننا راسخا بأن مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية المزمع عقده في العام القادم ، انما ينطوى على بعد خاص في الاطار الشامل للنظام الاقتصادى الدولي الجديد ، وفي ضوء برنامجي العمل اللذين أقرهما المؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة في كولومبو ، ومؤتمر التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في مكسيكو .
ان المجتمع الدولي قد وصل الى مفترق الطرق في مجال التنمية والتعاون الاقتصادى . ان السعي عن حلول عملية وفعالة في جميع المجالات الملحة موضوع المداولة والتفاوض يمكن ان تفيد كثيرا بالتقدير المستنير للتكافل وتبادل المصالح الذى يمكن تصوره في مجالات مختلفة ، بما فيها السلع الأساسية ، والسلع المصنعة ، والديون والتصنيع .

ان زامبيا تؤمن ايماننا عميقا بأنه يتعين بأى ثمن ، على المجتمع الدولي ، وخاصة البلدان المتقدمة النمو منه ، ان تعمل على تثقيف سكانها كي يقدر واقع التكافل والمصالح المتبادلة ، لأن الرأى العام اذا ما اصبح اكثر علما بهذه الأمور فانه سوف يتفهم بشكل أوضح المنافع التي يمكن أن تعود على البلدان الغنية وكذلك على سلم العالم وأمنه .

ولقد تأكد لنا ، بما لا يدع مجالاً للشك ، في العديد من المجالات ومن بينها قانون البحار مبدأ التكافل وتبادل المصلحة ، وينبغي الاعتراف به ومراعاته كأساس عملي للحوار الدولي الحقيقي والمفاوضات الدولية . ووفقاً لذلك ، فانه يتعين على المجتمع الدولي أن يعترف بمدى الحساح

الضرورة اللازمة لانشاء نظام قانوني وعادل ومنصف و دائم ينظم أمور البحار ، ونظام يجب ان يحترم الحقوق المشروعة لجميع الدول ومصالحها .

ان حكومة بلادي تؤمن ايمانا عميقا بأن ظهور مبادئ العدالة والمساواة في هذا المجال وفي غيره من المجالات الاقتصادية ، سيشكل دون شك مساهمة كبيرة في اقرار السلم والأمن الدوليين .

لقد استعصت الحالة في الشرق الأوسط طوال عقود على الحل وماتزال خطرا كبيرا يهدد السلم والأمن الدوليين ، فالمشكلة هنا واضحة لأنها تكمن في التصلب الاسرائيلي ، حيث ماتزال اسرائيل تواجه باحتقار قرارات الأمم المتحدة التي تطالبها بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وبالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني المشروع في اقامة وطن له . كما ان اسرائيل تحبط المحاولات الرامية الى معاودة انعقاد مؤتمر جنيف بشأن الشرق الأوسط ، فاسرائيل تواصل رفضها السماح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالاشراك في المؤتمر بصفتها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني .

ان حكومة بلادي تعتقد صادقة انه لا يمكن التوصل الى تسوية دائمة لمشكلة الشرق الأوسط ما لم يتم الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية ، لأن هذا الشعب الفلسطيني الذي عانى لزمن طويل ، يجب ان يكون له وطن . كذلك من الأهمية بمكان أن تبادر اسرائيل الى الانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة . ان الاستيلاء على أراضي اجنبية بوسائل القوة امر غير جائز تماما ، وبخفية تعقيد هذه المشكلة فقد شرع الاسرائيليون في برنامج متعمد يجيز اقامة مستوطنات يهودية في الأراضي العربية المحتلة ، وحكومة بلادي تدين ذلك بشدة وتحث اسرائيل على ان تكف عن السير في هذا الطريق غير المشروع المحفوف بالخطر .

ان التهديد ضد استقلال وسيادة ، وعدم انحياز قبرص ، وسلامتها الاقليمية مايزال يمثل خطرا حقيقيا . وشلما فعلنا في الماضي ، فاننا نطالب بسحب جميع القوات العسكرية الأجنبية التي ماتزال تحتل بعض أجزاء من قبرص متحدية تماما قرارات الأمم المتحدة . كما نحث على الاستئناف المبكر للمحادثات بين طائفة القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك تحت اشراف الأمين العام للأمم المتحدة .

اننا مانزال نشعر بقلق كبير تجاه مشكلة بيليز ، ونؤيد بقوة حق شعب بيليز في التمتع بالاستقلال وبالسلمة الاقليمية ، كما نؤيد مخلصين حق شعب بنما في السيادة الكاملة على قناة بنما ، ونرحب بالمعاهدة التي أبرمت مؤخرا بين بنما والولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد .

وفيما يتعلق بكوريا ، فان موقف زامبيا معروف تماما وهو لم يتغير ، فنحن نؤيد الجهود المستمرة المبدولة من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تسعى سلميا الى اعادة توحيد شبه الجزيرة المجزأة بصورة زائفة ، وذلك وفقا للبيان المشترك بين الشمال والجنوب الصادر في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢ . كما ان وجود الآلاف من القوات الأجنبية في كوريا الجنوبية لن يسهل من الجهود الرامية الى اعادة التوحيد السلمي ، ولهذا السبب فاننا نطالب بسحب هذه القوات جميعا ، وان يتم انهاء ما أطلق عليه اسم قيادة الأمم المتحدة .

كما انه لا يمكن ان يوجد أي سلم دولي أو أمن حقيقي في عالم يتميز بعمليات مكثفة وشاملة في تكديس الأسلحة . كذلك اذا لم تتخل الدول عن الفكرة القائلة بأن القوى العسكرية هي التي تكفل الأمن ، مهما كانت طريقة تعريف هذا الأمن فان الهدف الرامي الى تحقيق نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة سوف يظل مجرد حلم ، كما سيستمر السياق نحو التسلح في الزيادة طالما ان الدول تتوهم ان التفوق العسكري هو الذي سيسمح بتقييم قوة وهيبة ونفوذ أي دولة . وفي الواقع ، فانه طالما لم يتم القضاء على الأسباب الكامنة والحقيقية للمنازعات في العالم ، فان السياق نحو التسلح سوف يستمر في طريقه الحالي دون توقف .

وانطلاقا من هذا ، فان زامبيا تؤيد الاقتراحات المقدمة حول عقد الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة لنزع السلاح ، وعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، ويجب ان تبدأ بداية حقيقية في مجال نزع السلاح مستوحاة من المبادئ العامة التي تضمن اقامة السلم والأمن الدائمين في العالم ؛ وماتزال حكومتي مقتنعة بأن الأولوية في مجال نزع السلاح يجب ان توجه الى الدمار والقضاء على كافة الأسلحة النووية . ولهذا الغرض ، فان زامبيا تتطلع الى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لنزع السلاح المزمع عقدها في العام القادم ، وتأمل ان تغتنم الدول الأعضاء هذه الفرصة النادرة للتأمل جليا حول العواقب التي تترتب على هذا السباق المدمر .

ان المحيط الهندي قد أصبح بؤرة للتنافس من اجل هيمنة الدول الكبرى . وان أمن ومصالح البلدان الساحلية وغير الساحلية في هذه المنطقة أصبحت عرضة للخطر بسبب العسكرة المتزايدة اكثر من ذي قبل في منطقة المحيط الهندي .

اننا نحث على التطبيق الكامل لاعلان المحيط الهندي . ان الدول الكبرى والدول البحرية العظمى في المحيط الهندي يجب أن تتعاون تماما مع اللجنة الخاصة بالمحيط الهندي . وفضلا عن هذا ، فان حكومتي تعتبر أن الاجتماع المزمع عقده بين البلاد الساحلية وغير الساحلية في منطقة المحيط الهندي يجب أن تعقد دون تأخير .

ان زامبيا تشعر بقلق عميق ازا* الأوضاع القائمة في القرن الأفريقي وفي الصحراء* . ومن مصلحة افريقيا ان يتم تسوية هذه المشاكل بصورة ودية وعلى وجه الاستعجال . وفي نفس الوقت فاننا نطلب من جميع الدول الكبرى أن تمتنع عن القيام بأي دور مباشر أو غير مباشر في هذه المناطق المضطربة لأن هذا سوف يزيد من تفاقم الموقف في المنطقة .

ان الوضع الخطير السائد في الجنوب الافريقي يثير قلقنا بصفة خاصة . ونظرا لموقعنا الجغرافي السياسي ، ونظرا لاقتناعنا العميق بمبادئ* العدالة والانصاف ، وحق جميع الشعوب في تقرير المصير والاستقلال ، لكل هذا لا يمكن ألا نتأثر بالأحداث الجارية في منطقة الجنوب الأفريقي . فمنذ حصولنا على الاستقلال منذ ١٣ سنة مضت فان الصراعات ما زالت مستمرة ومؤثرة بشكل مباشر علينا . فهناك النزاعات القائمة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وجنوب افريقيا وهي المعقل الذي يحكمه الشيطان في الجنوب الافريقي . وان سكان زامبيا عن هذا الجيل قد تعرضوا للمنازعات المسلحة على حدودنا ، وقد عقدوا العزم مثل الأجيال السابقة في زامبيا بأن التحرر الكامل للجنوب الافريقي سوف يكفل الأمن والسلام والهدوء* الذي يسمون اليه .

ان شعب زامبيا يشعر بحماس أمام النجاح للكفاح المسلح من أجل تحرير الجنوب الافريقي ان الشعب المغلوب على أمره قد عقد العزم أكثر من أي وقت مضى على التحرر . وان الوعي السياسي بين صفوف هذا الشعب يتزايد مثل اشتعال النار . ان المكافحين الابطال يزدون من كفاهم ويحرزون الانتصارات الباهرة على الأعداء* ، وان النصر النهائي لاكيد .

ان رد الفعل لنظام حكم الأقلية العنصرى الذي أثار الخوف أدى الى تكثيف العنف الوحشي ضد السكان السود ، وهناك نظام الرعب الذي يتمثل في القبض على المواطنين والقائهم في السجون وتعذيبهم ، والمذابح الجماعية . ان نظام الاقلية العنصرى يكثف من عدوانه ضد أنغولا وبوتسوانا وموزامبيق وضد بلاد زامبيا ، وذلك في محاولة عقيمة لردع البلاد المستقلة المجاورة حتى تمنعها

من الاستمرار في دعمها للكفاح المستمر والبطولي للشعوب المظلومة . ان الأعمال العدوانية تؤدى الى وقوع هذه البلاد في منازعات عسكرية بين نظام حكم الأقلية العنصرى وبين الشعوب الأخرى المظلومة . ان الأوضاع في الجنوب الافريقي تزداد خطورة وتشكل تهديدا متزايدا ضد السلام والأمن الدوليين .

ويقع على عاتق المجتمع الدولي أن يجيب بصورة ايجابية على هذا الموقف الخطير، وبالفعل فان موقف المجتمع العالمي سيشكل عنصرا هاما في الكفاح من أجل التحرر. ان نظم حكم العنصرية ذات الأقلية قد استمرت حتى الآن لأن الدول الغربية الرئيسية لم تكف بالكلمات الطيبة نحو الشعوب المظلومة ولكنها تقدم دعمها لنظم الحكم هذه . ومما يشجعنا أن هناك تفهما جديدا من قبل المجتمع الدولي حول الحاجة الملحة الى قلب قوة الشر في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي جنوب افريقيا .

ان نجاح مؤتمرى مابوتو ولاغوس انما هو دليل على التضامن المتزايد من قبل المجتمع الدولي مع الشعوب المظلومة في الجنوب الافريقي ، واننا نعرب عن ارتياحنا بصفة خاصة ، ازا* الموقف المشجع الذى التزمت به الحكومة الجديدة الامريكية ، اننا ندعو الولايات المتحدة وحلفائها من بلاد أوروبا الغربية احتراماً لروح مابوتو ولاغوس للاقدام على تدابير عطية يكون من شأنها أن تفسير الاطار السياسي بالنسبة للجنوب الافريقي ، وبما يؤثر على سياسة نظم حكم الأقلية . ان هذه البلاد يجب أن تنضم لبقية المجتمع الدولي لتطبيق مقررات وبرنامج عمل مابوتو حول زيمبابوى وناميبيا وكذلك برنامج العمل حول جنوب افريقيا الذى تمت الموافقة عليه أثناء* الدورة الحادية والثلاثين العادية للجمعية العامة . واننا نطالب بصفة خاصة بوقف العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع جنوب افريقيا . وأود الآن أن أتحدث عن بعض المشاكل الخاصة المتعلقة بروديسيا . ان زيادة الانتصارات التي تحققت من الكفاح المسلح في روديسيا قد أدت الى ايجاد مجموعة من المبادرات من أجل تسوية عن طريق التفاوض . ومنذ فشل مبادرة كيسنجر في ١٩٧٦ ، فاننا نواجه الآن مقترحات انكليزية وأمريكية جديدة . ان مغزى المبادرات الأمريكية البريطانية ، انما تؤكد ان المملكة المتحدة قد عازمت أخيرا على تحمل المسؤولية التي تتحملها فعلا نحو روديسيا الجنوبية ، وهي المسؤولية التي اعترفنا بها دائما في زامبيا . ان بريطانيا قد طلبت مساعدة مجلس الأمن ، وفور حصولها على

هذه المساعدة فلدينا الأمل أنها سوف تهذل كل ما في استطاعتها لحل الموقف . ومن المهم أيضا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أن تغير موقفها ، حيث أن نظم الأقلية العنصرية كانت تتجه نحوها دائما .

ان زامبيا مع مجموعة دول خط المواجهة قد تقدمت دائما لدعم المقترحات البريطانية الأمريكية الواردة في الكتاب الأبيض كقاعدة للمفاوضات اللاحقة ، وان موقف بلاد المواجهة من هذه المقترحات قد عرضت بلهاقة كبيرة من قبل سعادة الرئيس سامورا ماكيل رئيس زامبيا .

وفيما يتعلق بالمقترحات يمكن أن نقول ان غالبيتها ليست بالمقترحات الجديدة بالنسبة لنا ، وبالنسبة للاقتراح الخاص بصندوق تنمية زمبابوي فان اقامة هذا الصندوق وشكله هو ما كنا ننادى به دائما في افريقيا منذ تمرد الجنوب الروديسي . ومنذ سنوات طويلة سعينا الى الحصول على مساعدة من قبل البلاد الغربية ، وان الوثيقة الصعبة في هذا الشأن ، والتي وردت بها هذه المبادئ هي بيان لوساكا في عام ١٩٦٩ لرؤساء دول وحكومات وسط افريقيا ، وافريقيا الشرقية ، والتي دعمتها منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة فيما بعد .

هناك سؤال نوجهه للمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وغو بساطة : ما هو القرار الذي يستعد هذان البلدان أو البلاد الغربية اذا ما رفض أيان سميث التخلي عن الحكم كما ورد في الاقتراح ؟ ان الكتاب الأبيض لم يتطرق لهذه المسألة الهامة . نعم ان العالم الغربي قد غير سلوكه ، ولكننا نعرف أن القوة المعنوية فيما يتعلق باتخاذ قرار لن تحرك سميث وأنه لا يمكنه ان يرفض الكتاب الأبيض ولكن هنالك شيئا مؤكدا انه سوف يحاول المماطلة ، وأن يسعى للتفاوض والتباحث مثل ما فعل من قبل كسبا للوقت وذلك حتى يمكن الابقاء على نظامه غير المشروع .

وفي هذا الصدد ، قال فخامة الرئيس كواندا رئيس زامبيا مؤخرا :

" ان الكتاب الابيض الذى يؤيده البريطانيون والامريكيون يعتمد على مبدأ خاطئ وهو مبدأ رغبة سميث في التنازل أو في الرضوخ ، فاذا ما تحدثنا من هذه الزاوية فاننا لن نذهب الى أى مكان ، ولن نتقدم على الاطلاق ، فان اثنتي عشرة سنة تكفي لاي فرد لديه أدنى فهم لذلك الرجل المجنون ليعرف انه لن يقدم شيئا عن طواعية " .
ويمكن أن أؤكد لكم - سيدي الرئيس - ان كل البوادر تشير - على ما يبدو - الى أن سميث لم يتغير وانه لا يعتزم اطلاقا الرضوخ .

ان نجاح المقترحات البريطانية الامريكية سوف يتوقف على رغبة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في اتخاذ الاجراءات الحاسمة لتنفيذ ذلك ، واننا نحثهما مع حلفائهما الغربيين على قطع خطوط النفط عنه ، حتى تتوقف الاجهزة العسكرية والمدنية على السواء ، كما يجب أن تمنع شركات النفط الغربية متعددة الجنسية مواصلة تقديم امدادات النفط الى جنوب افريقيا بشكل مباشر أو غير مباشر .

ان المجتمع الدولي قد أعرب باستمرار عن رغبته في التوصل الى تسوية عن طريق التفاوض في روديسيا الا اننا ما نزال نؤمن بأن نظام سميث الحاكم غير المشروع لن يتنازل عن السلطة ، ولن يعترف بنظام حكم الاغلبية الا اذا كان خاضعا لضغط كاف . اننا نؤمن ان جهدا حقيقيا لزيادة حدة الجزاءات لاسيما الجزاءات النفطية يمكنها أن تزيد من فرص انتقال السلطة سلميا وفي الوقت المناسب هناك في روديسيا . وقد أكد الرئيس كواندا ،

" لا يمكن أن تكون هناك اسهام في كفاح من أجل التحرر في جنوب افريقيا الا ان أكبر من انها بيع البترول لروديسيا المتمردة " .

ولحسن الحظ ان رؤساء حكومات الكومنولث في لندن في مؤتمر القمة في لندن حزيران /يونيه ١٩٧٧ أدركوا هذه الحقيقة عندما قالوا :

" . . . أدركوا ان الاخلال بهذه الجزاءات وبصفة خاصة ما يتعلق بالبترول ومنتجاته

يعتبر عاملا حاسما في بقاء النظام غير المشروع في روديسيا " .

ولهذا السبب فان زامبيا قد قررت ان تبدأ برفع الدعوى ضد خمس شركات بترولية غربية لها

معاملات وفروع في روديسيا ، وذلك بسبب دورها في المؤامرة النفطية المنتهكة للجزءات التي أسفرت عن خسارة مالية كبيرة لزامبيا .

واننا نعتقد أن المسرح قد أصبح معدا لزالة سميث ونظامه غير المشروع ، ويتعين على المجتمع الدولي أن يستخدم كافة الامكانيات المتاحة ، وفي حين تستمر المفاوضات ، فانه يجب أن يستمر الكفاح المسلح حتى نصل الى النصر النهائي ، وينبغي الامتناع عن أية جهود من شأنها التدخل في ذلك الكفاح أو تقويضه .

وبشأن ناميبيا فان حكومتي تؤمن ايمانا راسخا بأن استقلال ناميبيا وسلامتها الاقليمية لا يمكن أن تكون موضعا لحل وسط ، ولهذا السبب فان موقف زامبيا انها ترى أن أى اقتراح للتسوية عن طريق التفاوض يجب أن تأخذ تماما في الاعتبار جميع القرارات ذات الصلة الصادرة من الجمعية العامة ومجلس الامن ، وفي هذا الصدد ، فان قرار مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) يعتبر قرارا حيويا للغاية ان انه ينطوي على المواقف الاساسية للامم المتحدة فيما يتعلق بمشكلة ناميبيا . ويتعين ان على الدول الاعضاء أن تكف عن التفسير الانتقائي لهذا القرار ، بل يجب أن تتناوله بالدراسة بصفة شاملة .

اننا نشي على الامم المتحدة على الدور الايجابي الذي قامت به بصورة مستمرة توصلا لحل عادل لمشكلة ناميبيا . ان مجلس الامم المتحدة لناميبيا انما هو جهاز اساسي من أجل تطبيق مقررات الامم المتحدة ويجب أن يحظى بدعم أكبر عما كان يحظى به في الماضي .

ان زامبيا تؤيد تماما موقف منظمة سوابو فيما يتعلق بالمبادرات الراهنة التي أقدمت عليها البلدان الخمس الغربية والتي تسعى الى سحب جنوب افريقيا من ناميبيا . وانه من الضروري ان أية انتخابات عامة في ناميبيا يجب أن تسبق بالانسحاب الكامل لجميع القوات العسكرية لجنوب افريقيا . ان انسحاب هذه القوات يجب أن يقترن بالافراج فورا عن جميع السجناء السياسيين والمعتقلين ورفع كافة القيود ، وعودة جميع المنفيين النامبيين وذلك ضمنا للانتخابات الاقليمية السليمة في ناميبيا . ان المؤامرات السياسية لجنوب افريقيا تدعو الى احياء روح تيرن هال في المنطقة وهذا غير مقبول ، واننا ندينها مرة أخرى .

وأود أن أؤكد على أهمية حماية السلامة الاقليمية لناميبيا . ان زامبيا تدين ادانة كاملة

ضم جنوب افريقيا لخليج والفييس انه يشكل جزءاً لا يتجزأ من اقليم ناميبيا . ان هذا الاجراء من قبل جنوب افريقيا مشفوعا بالا اجراء الذى اتخذ من جانب واحد بتعيين ما يسمى بالحاكم الادارى العام لناميبيا ، انما يعد عملا من سوء النية في الجهود الحالية التي تسعى للتوصل الى تسوية تتم عن طريق التفاوض . ان هذه المناورات الخادعة ، وهذه الاجراءات التي تعبر عن اليأس سوف تؤدى الى تصاعد الكفاح المسلح الذى بدأت زامبيا بكل حزم .

ان الفصل العنصرى في الجنوب الافريقي انما هو قلب قوى الشر المهيمنة في الجنوب الافريقي ، ان نظام حكم بريتوريا مايزال يواصل وحشيته وارهابه ضد الشعب الحر في جنوب افريقيا . ان موت البطل ستيفين بيكو يدخل في اطار برنامج محسوب للقضاء على معارضي الفصل العنصرى . ان الثورة في جنوب افريقيا تشتعل في كل مكان ، وان الاحداث الدامية في سويتو والكسندريا ولا نغا ماتزال مصدر الهام للشعب المستعيد في جنوب افريقيا الذى عقد العزم على القضاء على نظام الفصل العنصرى الذى خضع له ردحا طويلا .

ان النظام في جنوب افريقيا ينطوى على برنامج جديد يسعى الى اعداد الاسلحة النووية بفرض عدواني . ان هذا العمل يهدد بشكل ملموس السلم والامن الدوليين ، ومع ذلك فان الاسلحة النووية لن توقف الشعوب المغلوبة عن كفاحها ، ولن تمنع الدول المستقلة في افريقيا عن دعمها لقضية هذه الشعوب .

اننا نطلب أن يتم فرض حظر الزامي على التسليح في جنوب افريقيا ، وكذلك فرض الجزاءات الاقتصادية ومن بينها الجزاءات النفطية . واننا نلاحظ بارتياح ان منظمة الوحدة الافريقية التي عقدت دورتها الرابعة عشرة في ليرفيل ، غابون ، قررت تعيين لجنة سباعية لزيارة منظمة البلدان المصدرة للنفط بهذه تنفيذ الجزاءات النفطية ضد جنوب افريقيا . وفي كل تلك الجهود فاننا نحتاج الى تعاون كامل من قبل جميع الدول الاعضاء الممثلة في هذه الجمعية الموقرة .

ان دور الامم المتحدة في البحث عن الحلول الدائمة للمشاكل التي أشرت اليها ، أصبح دورا متزايد الهمية . ان فاعلية وحيوية الامم المتحدة في المهمة التي أوكلتها الى نفسها بموجب الميثاق ماتزال متوقفة على الارادة السياسية التي ينبغي أن يبديها كل منا .

ان الامم المتحدة لم تكن في بعض الاحيان على مستوى التوقعات ، ولكن بسبب عالميتها فما تزال الهيئة العالمية الوحيدة التي نستطيع أن نطرح فيها آمالنا في سلم دائم .

السيد راجاراتنام (سنغافورة) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوالي ، بالنيابة عن حكومتي ووفد سنغافورة أن أهنتكم على انتخابكم للمنصب الهام كرئيس للدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة . ان انتخابكم يعد اشارة بصفاتكم الشخصية ، وكذلك ببلادكم ، يوغوسلافيا ، وهي أحد رواد مجموعة عدم الانحياز ، التي تشترك في عضويتها سنغافورة . ان انتخابكم لهذا المنصب المرموق هو تتويج لخبرتكم الطويلة في مجال القانون والصحافة والدبلوماسية والخدمة الحكومية . ان منهجكم الواقعي والعملية الذي اتسم به بيانكم الاستهلالي يبشر بالخير لهذه الدورة .

انني أود أن أشكر الرئيس السابق ، السفير شيرلي أميرا سنخ ، الذي رأس الدورة الحادية والثلاثين الصعبة للجمعية العامة للأمم المتحدة بانصافه ، وبلاغته ، وذكائه ، وهنكته المعتادة . ان الامين العام قد قاد الامم المتحدة خلال سنة حساسة ونشكره ونهنئه على ذلك . وأود أن أشيد بحكمته وحنكته اللتين ترأس بهما مفاوضات قبرص ، والعمل الجيد البعيد عن الاضواء الذي اضطلع به بالنسبة لحالات محددة تتصل بحقوق الانسان وتحسين وتحديث الخدمة المدنية الدولية التي تتولى مهام الامم المتحدة . ومن دواعي حسن حظنا أن يتبوأ الدكتور كورت فالدهايم ، وهو رجل ذو خبرة عظيمة وواقعية رشيدة ، هذا المنصب الشاق .

وهذا العام ، نرحب بعضوين جديدين الاول ، جمهورية جيبوتي ، وبذلك انضمت دولة أخرى جديدة من أفريقيا الى صفوفنا . وأود أن أهنيء أيضا بانضمام جمهورية فييت نام الاشتراكية وهي عضو في المنطقة التي نعيش فيها وجارة لنا ، ونقدم للدولتين أطيب تمنياتنا بالسلام والرخاء . ان حكومتي ترحب بالبيان المشترك الاخير للحكومتين الامريكيتين والسوفيياتية حول الشرق الاوسط . لقد اقتنعنا منذ أمد بعيد أن حل مشكلة الشرق الاوسط يكمن في استعداد حكومتنا اسرائيل الاعتراف بحق الفلسطينيين في وطن لهم وفي الاستعداد المتبادل للفلسطينيين ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، للاعتراف بدولة اسرائيل ، واحترام استقلالها وسيادتها ، وسلامتها الاقليمية . ويجب أن تحل مسألة الحدود عن طريق المفاوضات التي تقوم على أساس مبدأ عدم اكتساب الارض عن طريق استخدام القوة ، وحق الدول بالعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها . ان حكومتي مازالت مقتنعة أن قرارى مجلس الامن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) يقدمان الاطار للسعي من أجل السلام في الشرق الاوسط .

فيما يتعلق بمسألة الجنوب الافريقي ، فان حكومتي ترحب بقرار مجلس الامن بتكليف الامين العام بتعيين مندوب سامي بالنسبة لزيمايوى . ونحن نشاطر الرأى القائل بأن الامم المتحدة يجب أن تتعاون مع القوى القائمة بالادارة والولايات المتحدة للاسراع بالتسوية على أساس التفاوض في زيمابوى . اننا نأمل أن هذا الجهد سوف يؤدي الى انتقال - دون اللجوء الى العنف - الى حكم الاغلبية في زيمابوى وأن تنجح هذه الجهود . ويحدونا الامل كذلك أن المفاوضات الجارية بين حكومة جنوب افريقيا وممثلي الاعضاء الغربيين الخمسة في مجلس الامن سوف تؤدى الى حل مقبول دوليا لناميبيا . وفيما يتعلق بجنوب افريقيا ذاتها ، فان نظام الفصل العنصرى البغيض يجب أن يحل محله وضع سياسي جديد حيث تعترف الاقلية بحقوق الاغلبية ، وحيث تعترف الاغلبية بحقوق الاقلية .

في ظل المسائل التي أشرت اليها والتي يتوقف علي حلها ، مسألة الازمة الاقتصادية العالمية المتفاقمة ، وهناك مدرسة مسؤولة للرأى تقول بأن الكساد العظيم الثاني سوف يكون كارثة أكبر يمكن أن نتوقعها في السنوات القليلة القادمة .

اذا صحّ هذا التقدير فلن تغلت أية دولة في العالم من آثارها ، والاصابات الاولى سوف تقع بين حوالي ١٠٠ من أعضاء هذه الجمعية الذين يوصفون بأنهم فقراء وفي مرحلة النمو . ومن بين أفقر تلك الدول - مايسى بالعالم الرابع - فان الاثار قد تكون العجز الاقتصادي والسياسي الدائم .

ان أثر الركود في العالم المتقدم الى الآن كان ظهور ١٥ مليوناً من العاطلين . ومع ذلك ، ودون الاقلال من أهمية وخطورة ذلك بالنسبة للعالم المتقدم فانه من الضروري أن نضع هذه الضائقة التي تواجه الدول الثرية في سياقها السليم . ففي العالم المتقدم لا تؤدى البطالة الى المجاعة أو المعاناة اللانسانية . ان تعويضات البطالة التي تقدم في البلدان المتقدمة تفوق بشكل كبير الدخل العادى لحوالي ٣٠٪ من سكان العالم والذي يقدر دخلهم السنوى بـ ١٠٠ دولار أو أقل . فضلاً عن ذلك ، فان العاطلين الذين يبلغون ١٥ مليوناً في البلدان الثرية لا يمكن مقارنتهم بمئات الملايين من العاطلين الذين زادوا في العالم ، حتى في سنوات الرواج . في سياق هذه النقطة ، فاني لا أقلل من أهمية المصاعب التي تسببها البطالة في العالم

المتقدم الغني . ولكن بينما تعني البطالة معاناة في الدول المتقدمة ، ففي نصف سكان العالم ، تشكل البطالة الفرق بين العيش عند مستوى الكفاف والموت البطيء . ذلك هو السياق السليم . وحيث أن تماثل الاقتصاد العالمي الى الشفاء يتطلب ضبط النفس والتضحيات الكبيرة من جانب جميع الدول ، فان هذه النقطة تبدو مجددة عندما تأتي الى قسمة عبء العلاج انذى يقدم للاقتصاد العالمي المريض .

انني مدرك أن التركيز على القدر الأكبر من المعاناة في البلدان الفقيرة ليس من شأنه أن يزيد الحساسيات الأخلاقية ، في البلدان المتقدمة النمو ، الى المستوى الذي تكون فيه مستعدة للاضطلاع بتضحيات نيابة عن أشقائها البائسين . ان ذلك ينطبق على البلدان الغنية ، كما ينطبق على البلدان النامية الغنية أكثر من غيرها . لا يود أحد أن يعاون أحدا على حساب الخاسر . ومن حقائق الحياة المرّة أنه في أوقات العسر ، مثل تلك الأوقات التي نمرّبها ، ينضب رصيد التأخي والتكافل . ان النداءات المعنوية تترك أثرا أكبر كلما ارتكزت على أساس سليم ، من الناحية التطبيقية . وبالتالي فان القوة الدافعة في موضوعي ورأبي ليست هي أن تقوم البلدان الغنية بمساعدة البلدان الفقيرة كالالتزام أخلاقي ، ولكن عن طريق مساعدة البلدان النامية تقوم الدول الغنية بمساعدة أنفسها . وبكل وضوح هناك عدد لا يحصى للأسباب التي ترجع اليها الأزمة الحالية وأهم هذه الأسباب سبب تميل البلدان متقدمة النمو الى الاشارة اليه ، ألا وهو أن الاقتصاد العالمي ، حيث نسبة متوسط دخل الفرد ، بين الدول الغنية وبين الدول الفقيرة تصل الى نسبة ١٣ الى ١ ، وحيث أن أقل من ثلث سكان العالم ، الذين تتكون منهم الدول الغنية ، يخصصهم أكثر من ٧٠ في المائة من دخل العالم . ذلك النظام العالمي لا بد وأن يكون غير سليم . وفي الواقع ان ما يوصف بالاقتصاد العالمي يتكون أساسا من التجارة والمبادلة بين ثلث سكان العالم فقط . وفي عام ١٩٧٢ قبل ظهور ما يسمى بأزمة النفط اضطلمت البلدان الغنية فيما بينها ، وعدد سكانها يقل عن ٣٠ في المائة من سكان العالم ، بحوالي ٥٣ في المائة من التجارة العالمية .

وفي مقابل ذلك ، فان معدل نمو صادرات البلدان النامية - البلدان الفقيرة - برهفته يمثل نسبة من التجارة العالمية قد انخفض ، بانتظام ، منذ نهاية الحرب ، وهبط من ٣١٢ في المائة في ١٩٥٠ الى ١٧٤ في المائة في عام ١٩٧٢ ، بينما ارتفع معدل نمو صادرات البلدان الغربية من ٦٠ في المائة الى ٧٢ في المائة عن الفترة نفسها . هناك تفسيرات كثيرة ، يبلغ عددها عدد خبراء الاقتصاد لشرح الأزمة الاقتصادية الحالية لكن يتفق جميع الاقتصاديين على أن العنصر الأساسي للأزمة هو عدم قدرة الاقتصادات الصناعية على التوسع ، وهم يرجعون الأزمة الى تشبع الأسواق العالمية وانخفاض الطلب .

وهذا صحيح اذا اعتبرنا أن السوق العالمي مقتصر على ثلث سكان العالم فقط . وربما بلغت أسواقها نقطة التشبع ، ولكن الأزمة الاقتصادية العالمية سوف تستمر وتتفاقم طالما استمرت الدول الفنية في اجراء معادلة الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية في اطار ٣٠ في المائة من سكان العالم . ان العلاج الذى طبق حتى الآن قد قدم على أساس هذه الاكذوبة ، وبالطبع مايزال التضخم والبطالة يفسدان النظام الاقتصادى الدولى .

ان الأزمة الاقتصادية الراهنة يكمن سببها الرئيسي في العالم متقدم النمو ، أو البلدان الفنية ، وهي تسبق من ناحية الوقت ، الزيادة التي طرأت على أسعار البترول بمقدار خمسة أضعاف سعره . وبالتأكيد فان ارتفاع سعر البترول قد أدى الى تفاقم الأزمة لكنه لم يسبب الأزمة في المقام الأول .

ان نشأة الأزمة الاقتصادية الحالية قد سبقت وقوع أزمة النفط . ان بريتون وودز هو المنطلق التقليدى للتاريخ الاقتصادى العالمى بعد الحرب . ومن الحقيقي أن الأزمة بدأت وتفاقت عندما حاد العالم ، لأسباب سياسية ، بدلا من اقتصادية ، عن روح بريتون وودز ومبادئه . ان اتفاقات بريتون وودز ظل معمولا بها منذ نهاية الحرب وحتى عام ١٩٥٨ ، وكانت اتفاقات عند حسن الظن بها . ونظرة تاريخية تظهر أن اتفاقات بريتون وودز كانت أمرا مقبولا ، ليس من دواعي الاعتقاد العميق في سلامتها ، ولكن نظرا لأن الظروف التي كانت سائدة حينئذ لم يوجد تضارب بين المصلحة الذاتية الوطنية وبين مبادئها .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، فان الولايات المتحدة الأمريكية وحدها وجدت في موضع أفضل سمح لها بالزعامة الاقتصادية الدولية للأزمة . فقد توفرت لها وضوح الرؤية وبعد النظر في رسم السياسات من وجهة النظر الدولية ، المستندة على افتراض بأن رخاء العالم كل لا يتجزأ . وقد وفرت الولايات المتحدة رأس المال ، والسيولة ، مباشرة وعن طريق المؤسسات متعددة الأطراف ، بينما قدمت الصناعات الأمريكية العتاد اللازم لاعادة تعمير اوربا واليابان في فترة ما بعد الحرب . وفي أثناء ذلك تحررت السياسات التجارية الأمريكية . ان أهم نتائج المعونة الأمريكية قد انعكست في المجتمعات المتقدمة أكثر من غيرها ، وقدوم عام ١٩٥٨ ، ونتيجة للمعونة الأمريكية استلمعت

اوروسيا واليابان أن تنهض من كبوة الدمار والخراب الذي سببه الحرب ، كما انهما استحدثا القدرة على المنافسة مع الولايات المتحدة .

ان نقطة التحول كانت عندما تطور نقص الدولار الى اغراق دولارى ، وبتد الانشاقات الاولى في اتفاقية بريتون وودز . وفي آب / أغسطس ١٩٧١) أنهت الولايات المتحدة حرية تحويل الدولار الى الذهب ، وجاء بعد ذلك خفض سعر الدولار في كانون الأول / ديسمبر من نفس العام . وفي شباط / فبراير ١٩٧٣ حدث خفض آخر في سعر الدولار . وفي آذار / مارس ١٩٧٣ انهيار نظام بريتون وودز الخاص بأسعار الصرف الثابتة .

هناك عامل آخر مسؤول عن توسع الاقتصاد الدولي حتى الآونة الاخيرة الى وقت قريب ، الا وهو الابتكارات التكنولوجية في معظم البلدان الصناعية الكبرى ، ولا سيما الولايات المتحدة . ان هذه الابتكارات أدت الى زيادة الانتاجية ، والى ارتفاع مستويات المعيشة تبعاً لذلك ، وأدت كذلك الى خلق الصناعات الجديدة العظيمة مثل التليفزيون ، والسفر بالطائرات النفاثة ، والحاسبات الرقمية الالكترونية ، والدواء العجيب ، والمركبات الاصطناعية . ان هذه الصناعات الجديدة خلقت وظائف جديدة ذات أجر أفضل في البلدان الصناعية . وعليه فقد اختفت البطالة وظم ————— النقص في الايدي العاملة .

ونتيجة لذلك ، بالنسبة للعالم الثالث كان انتقال الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المنخفض ، من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية . لقد بدأ هذا الانتقال عن طريق الشركات عبر الوطنية ، التي بدورها صرت صلات جديدة في التكافل العالمي . لقد تدفقت الاستثمارات من البلدان الصناعية ، الى البلدان النامية حيث أعيد تصدير المنتجات الى الشمال الصناعي .

وبين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٣ ، فان الانتاج الصناعي في البلدان النامية ، نما بمعدل ٧.٣٪ بينما كانت النسبة في البلدان الصناعية هي ٤.٧٪ . ولذلك استجابت البلدان الاكثر فقرا ، على الرغم من خيبة الامل ، والاطباء الكثيرة الى الحث الغربي للتحديث والتصنيع ، والاتجاه نحو التجارة بدلا من المساعدات الخارجية .

واليوم ، على أية حال ، فانه بدلا من تقديم التهناني والتشجيع الى البلدان النامية، ترتفع الآن الاصوات في البلدان الغنية مطالبة بالحماية من المنتجات ذات التكلفة الرخيصة في مجال العمل، المنتجة في البلدان النامية . ويمارس الضغط لمنع الشركات الدولية من الاستثمار في البلدان النامية، على أساس ان الشركات عبر الوطنية تعد آفة خلقية تهدف الى استغلال البائسين في البلدان النامية ، ومع الأسف ، فان بعض بلدان العالم الثالث قد أصيب بالتخبط ، وانضمت الى هذه الحملة لتحرير البلدان النامية من الشر المزعوم للشركات عبر الوطنية . والامر الغريب ، في هذه الحملة هو انه على الرغم من توطن الشركات عبر الوطنية في البلدان المتقدمة ، لم تغلق أية شركة منها بحكم القانون ، أو بحكم العمل الصناعي .

ان النظرية ان ، هي أن الشركات عبر الوطنية سليمة بالنسبة للبلدان المتقدمة ، وسيئة بالنسبة للبلدان النامية . وتبعاً لخبرة بلادي ، استطاعت الشركات عبر الوطنية أن تكون نافعة اقتصاديا ، اذا وضعناها في الميزان . فقد حققت وظائف جديدة ، وقدرة أكبر على الكسب والمهارة ، ودراية ادارية لم نكن لنكتسبها بمفردنا .

واليوم ، تقل فرص العمل الجديدة في البلدان الغنية ، ومن بين أسباب شتى ، فان ذلك يرجع الى تباطؤ الابتكارات التكنولوجية والانتاجية . وتشير المؤشرات الاقتصادية للنمو ، الى أن حوالي ربع أو نصف نمو إجمالي الناتج القومي يرجع الى التقدم التكنولوجي . ان العالم الفقير في الحمص والتعريفات وأساليب الحماية الجديدة لم يوفر فرص العمل المطلوبة ، التي يمكن أن يخلقها

الابتكار التكنولوجي . ووفقا لما يراه بعض الاقتصاديين ، اذا قامت بلدان السوق الأوروبية المشتركة على سبيل المثال ، بوضع الحواجز التجارية ، فان مستوى البطالة البالغ حره مليون الى الآن ، ينتظر أن يتضاعف بدلا من أن ينخفض .

ان الحجة القائلة ، بأن فرص العمل في البلدان المتقدمة سوف تهدد من جانب الايدي العاملة الرخيصة القادمة من البلدان الفقيرة ، هي خرافة . وبمعايير العمال في الدول الغنية ، فان الاجور أقل بكثير في العالم الثالث . ولكن بالنسبة للعمال في الدول الفقيرة ، فان نقل الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة نتج عنه فرص للعمل لا ولئك العاطلين ، وأدى الى اكتساب المهارات التي سوف تزيد من قدرتهم على الكسب . وقد لا توفر لهم هذه الاجور الزيد ، ولكنها توفر لهم على الاقل رغيف الخبز .

اذن ، فان أساليب الحماية ليست دافعا ضد الايدي العاملة الرخيصة ، بل انها تعد حماية للصناعات ذات التكلفة العالية . انها لا تخلق فرص عمل جديدة ، بل انها تحرم البلدان الفقيرة ، ليس فقط من فرص العمل بل كذلك من فرصة التنافس الحر والمنصف لكي تقدم للمستهلكين المنكوبين بالتضخم في الدول الغنية سلعا أرخص ، وتسمح لهم بالتالي بكسب دخول أكبر . ان الدخول التي ارتفعت في البلدان الفقيرة ، بدورها ، سوف تسمح بشراء مزيد من المنتجات الصناعية المتطورة ، من البلدان الغنية . فمن السخف أن نتغنى بالتكامل والتكافل في الاقتصاد العالمي ، في الوقت الذي تحرم البلدان النامية فيه ، من فرص المنافسة في أسواق العالم المتقدم ، على أساس الكفاءة ؛ والنوعية ؛ والاسعار . ان صناعات العالم الثالث تستطيع أن تزدهر ، شريطة أن تباع بأسعار مخفضة . ان سياسة الحماية هي محاولة لنقل عبء البطالة الى البلدان الفقيرة ، التي لا تستطيع مجرد تعويض العاطلين لديها .

ومن الاكثر سخفا ان المجتمعات ذات التكنولوجيا المتقدمة ، وذات القوة العاملة المدربة تدريباً عالياً ، يتعين عليها أن تنتج ، بالإضافة الى الطائرات النفاثة ، والصواريخ والحاسبات الالكترونية والمعجزات الصناعية المعقدة ، الاواني والمنسوجات والاحذية والملابس الداخلية ، وأردية النوم على أساس من حماية الاسواق . وكما قال وزراء خارجية مجموعة ال ٧٧ ، في بيانهم الصادر عن اجتماعهم في نيويورك ، في ٢٩ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ :

" ان الاتجاه المتجدد نحو سياسة الحماية في البلدان المتقدمة ، هو مثار للقلق العميق نظرا لاثره السلبي على ايرادات الصادرات ، للبلدان النامية فيما يتعلق بشروط التجارة وسياسات العمالة ، وجهود التنمية " (A/32/244, Annex.1)

اننا نأمل - انه ليس في المستقبل البعيد - ولكن قبل أن تحدث الكارثة الكبرى ، أن يتم تفجير طاقة الابداع التكنولوجي ، في البلدان المتقدمة ، لقلب سياسات التجارة والتي ستخلص بلدان العالم الثالث من اثارها في التقدم البطيء في عملية التصنيع خلال الثلاثين عاما الماضية .

ولكن الابتكارات التكنولوجية وحدها لا يمكن أن تعيد الحيوية الى النظام الاقتصادي الدولي . فانا تم تعريف الاقتصاد العالمي بمعايير الاقتصاد في الشمال الغربي ، فلن نجد مخرجا من الازمة . ان قدرة الشمال على استيعاب منتجات صناعاته قد بلغت حد التشبع . ان مناقشة حدود النمو تنطبق فقط على قلة من البلدان الغنية . ان اقتصادياتها لا يمكن أن تنمو عن مستواها الحالي . اما اذا عرف الاقتصاد العالمي بشكل يشمل العالم الثالث ، فعندئذ سوف نكون قد وصلنا الى نقطة الانطلاق ، من أجل النمو . وكما أشرت من قبل ، فان الازمة الحالية تجد جذورها في المنافسة الشرسة بين الامم الصناعية ، من أجل السيطرة على أسواق الشمال . وفوق كل شيء ، فان نسبة ٧٠٪ من تجارة البلدان الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي كانت فيما بين الدول الاعضاء .

ولكي يصبح اقتصاد العالم اقتصادا عالميا بحق ، فان العالم المتقدم يجب عليه أن يولي الاهتمام لـ ٧٥٪ من سكان العالم الذين يعيشون في مستوى الفقر ، حيث توجد الموارد الكامنة ، والاسواق الكبيرة بالنسبة للسلع والخدمات القادمة من البلدان الغنية . ولكن طالما لا يحصل ٧٥٪ من سكان العالم على أكثر من ٢٠٪ من الدخل العالمي فسوف تبقى هذه الاسواق محدودة .

ان التقدم ، والتحديث لهذه الاغلبية من السكان ، يمكن أن يساعد في تعمير الاقتصاديات ، كما حدث بعد الحرب الثانية في أوروبا واليابان . ويقدر أن حوالي ٧ مليون من الامريكيين سوف يحتاجون الى الحصول على فرص عمل من الآن وحتى ١٩٨١ . وسوف تحتاج فرنسا الى مليون وربع مليون فرصة عمل جديدة . واليابان سوف تحتاج الى ثلاثة ملايين فرصة عمل جديدة . ولست أدري كم من الملايين سوف يدخلون الى سوق العمل في البلدان المتقدمة الاخرى .

ان تقويض اقتصاديات العالم الثالث عن طريق نظام الحماية لن يخلق فرص العمل في البلدان المتقدمة ، بل انه سوف يؤدي الى زيادة البطالة . وفي الوقت الحالي ، فان البلدان النامية تستورد حوالي ٧٠ في المائة من احتياجاتها من بلاد منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) . فاذا كانت عائدات البلدان النامية سوف تنخفض عن طريق نظام الحماية ، فيجب أن يصاحب ذلك تخفيض لواردها من العالم المتقدم .

ان الطريق لتخطي الأزمة الاقتصادية هو أن تقوم الدول الغنية باتباع سياسات من شأنها أن تحول معظم الحاجات غير المحدودة للأغلبية النامية من البشرية الى طلبات نقدية فعالة . ويمكن أن يتم ذلك عن طريق السماح لهم بكسب أكبر عن طريق البيع الحر وبتشجيع تدفق الاستثمارات الى العالم الثالث لاقامة الصناعات التي تنتج السلع بتكلفة أقل . ان مثل هذه السياسة سوف تخفض نفقات المعيشة ، عن طريق بيع السلع بأسعار رخيصة للمستهلكين في الدول المتقدمة .

وبالمثل ، فان الدخل الزائد الذي ستحصل عليه الدول الفقيرة ، سوف يتفق سريعا على الواردات من الدول الصناعية . وفي الحقيقة ، فان الرخاء المتزايد في البلاد الفقيرة سوف لا يجلب الحياة الى الاقتصاديات الراكدة للشمال فحسب ، بل سوف يخلق كذلك الطلب على الخبراء والخبرة من الدول المتقدمة .

ان هذا بالطبع ، يتطلب روحا جديدة من الواقعية ، ومنهاجا مسؤولا من جانب الدول النامية تجاه التنمية الاقتصادية . وعليها أن تقبل أن طريق الرخاء وعمر غير سهل ، وان التعاون بين الدول الغنية والدول الفقيرة يجب ألا يقوم على التزام من الأولى الى الأخيرة ، بل على أساس استفادة الطرفين بالتكافؤ ، وربما لا تكون الاستفادة متساوية .

ان حديثي موجه أساسا الى الدول المتقدمة . وانني لا أستوحي انتقادي لسياستها الحالية من روح المواجهة العقيمة ، بل من ادراك أنها ، شأنها شأننا في العالم النامي ، تشترك في المصلحة في صيانة النظام الاقتصادي الدولي ، وهو نظام سليم في وجوده ، الا أنه صادف صعوبات كبيرة نتيجة استخدام من يقومون عليه لقائمة خاطئة من المعلومات .

وبإيجاز ، فانه للمرة الأولى في تاريخ البشرية ، توجد لدينا أسس اقتصاد عالمي ، وليس فقط أسس اقتصاد غربي . وتحدينا الرؤية والشجاعة الى التفكير والتصرف طبقا لمقتضيات الاقتصاد

الدولي . ان أهم ما في الاقتصاد العالمي ، هو التقسيم الدولي للعمل ، الذي لا يقوم على أساس السادة والعبيد ، بل على أساس المشاركة . ان النظام الاقتصادي العالمي ، انما يتعثر لأن أولئك الذين يمارسون أقوى النفوذ يفرضون عليه أن يعمل لصالح الأمم المتميزة ، مستخدمين في ذلك التعاليم البالية كالحماية ، ونوعا من الميركنتيلية الجديدة .

ان اقتصاد العالم بتكوينه الحالي ، يتطلب تقسيما دوليا للعمل ، اذا ما أريد له أن يتقدم الى الأمام . وكما قال أحد الاقتصاديين أخيرا :
" فان التقسيم العالمي للعمل يخضع كذلك لقانون تطور الأجناس " .

وقد يكون هذا النداء موجهها الى الدول الغنية ، كي تظهر قيادة اقتصادية مستنيرة ، حسبما وصفها أحد زعماء العالم الثالث بأنها حوار بين من أصيبوا بالصمم . ان قدرة الدول الفقيرة على الرد محدودة ، ولكن هذا الضعف يشكل نوعا من القوة العنيدة ، لأنها رغم قلة حيلتها ، فهي تستطيع أن تهز النظام الاقتصادي الدولي بمجرد ازدياد فقرها . وسوف تدفع لا محالة نحو حافة الهاوية ، اذا ما أصرت الدول الغنية على سياستها الاقتصادية الحالية . ومتى حدث ذلك - مع الأخذ في الاعتبار بمنطق ترابط العالم - فان الدول الغنية هي الأخرى سوف تجر الى الجحيم . فاذا تحقق ذلك ، وهذا العزاء المر الوحيد الذي أستطيع تقديمه ، فان الشعب الذي تحمّل الفقر والمعاناة لعشرات من السنين أكثر قدرة على تحمل الكوارث ، ممن تعود على الرفاهة والرخاء .

السيد جدل - جيورجيس (اثيوبيا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، نيابة

عن حكومتي ، وبالأصالة عن نفسي ، أود أن أعبر لسعادتك عن تهنئتنا الصادقة لانتخابكم بالاجماع لرئاسة الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة . ان خبرتكم الكبيرة وقد رتكم المعروفة على صواب الحكم ، وصفاتكم كدبلوماسي عظيم ، واحترامكم للمثل العليا للأمم المتحدة ، انما تؤكد لنا نجاح الدورة الحالية للجمعية العامة .

ان انتخابكم لهذا المنصب الرفيع انما يشكل أيضا اعترافا من جانب المجتمع الدولي بالدور البناء الذي يلعبه شعب وحكومة يوغوسلافيا تحت الادارة الرشيدة لفخامة الرئيس جوزيب بروز تيتو ، في الشؤون الدولية . ان العلاقات الأخوية القائمة بين اثيوبيا ويوغوسلافيا ، اللتين لهما تراث مشترك

من الكفاح المرير ضد الفاشية ، والتطلعات المتطابقة من أجل المثل العليا لحركة عدم الانحياز ،
 انما تعتبر مصدرا اضافيا لارتياح وفد بلادى .
 وأود أيضا أن أعبر لكم عن امتناننا لسلفكم السيد السفير اميراسنغ ، الذى رأس أعمال الدورة
 السابقة للجمعية العامة بدرجة عالية من الكفاءة والموضوعية .
 ومن الواجب على أيضا ، أن أعرب عن ارتياح حكومتى العميق لانضمام جمهورية جيبوتى
 وجمهورية فييت نام الاشتراكية الى عضوية الأمم المتحدة .
 ان انضمام جمهورية جيبوتى للأمم المتحدة ، انما يسعدنا بصفة خاصة . وان حكومة وشعب
 اثيوبيا يؤكدان دعمهما الصادق وتعاونهما الكامل مع الشعب الشقيق ومع حكومة جمهورية جيبوتى فى
 مهمة بناء الأمة ، ومن أجل الحفاظ على الاستقلال الذى تم الحصول عليه بصعوبة ، وحماية لسيادة
 البلد وسلامتها الاقليمية . ان حكومتى تؤمن تماما بأن يقظة جيبوتى فى حماية استقلالها وسلامتها
 الاقليمية ، سوف تقدم اسهاما ايجابيا فى الحفاظ على السلم والاستقرار فى القرن الأفريقي .
 ان المجتمع الدولي له الحق تماما فى أن يعرب عن ارتياحه ان يرى أنه قد انضمت الى
 المنظمة جمهورية فييت نام الاشتراكية التى حصلت أخيرا على المكان الذى يحق لها الحصول عليه فى
 هذه المنظمة . ونظرا لأن شعب فييت نام البطل قد وصل أخيرا الى عضوية الأمم المتحدة ، فإن
 ذلك الشعب الذى تميز بالحزم والقوة والمثابرة وتقدم بالتضحيات الهائلة ، قد أتاح له كل ذلك
 الكفاح المرير ، من أجل الحرية والاستقلال ، الوصول الى هذه العضوية ، التى يستحقها فعلا . ولذلك
 فأننى أعبر عن تهنئتي الصادقة لجمهورية فييت نام الاشتراكية بمناسبة انضمامها الى الأمم المتحدة .

ان الوفد الاثيوبي كان عليه ان يستعرض اهتمام الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة حول ما كانت تعتبر أنه ينطوى على تقييم مشوب بالقلق في العالم ، ولقد قلنا حينذاك أن الوقت يمر بسرعة أمام الأمم المتحدة ، وأنه في نفس الوقت يجب التوصل الى الحلول السريعة للمشاكل المعقدة التي تواجه البشرية ، ولذلك فانه يتعين على الأمم المتحدة أن تسرع في بذل الجهود . ولقد نوهنا أيضا الى أن الطريق المسدود الحالي ، قد يرجع أساسا الى أن الأمم المتحدة تستغل كمحفل لمواجهة عقبة بدلا من استخدامها كأداة لتجديد التعاون البناء . ان الأوضاع الراهنة تؤكد في الواقع رأينا ، ولا تسمح بتقييم أفضل .

اننا نعتبر أن العالم ما يزال يعاني من الشعور المتزايد بالعجز الذي يؤدي بالمنظمة الى التحفظ . ومن جهة أخرى فان هناك القرارات التي تتخذ بكثرة وفيرة في كل دورة للجمعية العامة . ويتم من فوق هذا المنبر الاعلان عن المبادئ السامية ويتم الاستشهاد بالميثاق دون احترام هذا الميثاق . ومن جهة أخرى فان هناك من ينتهك بصورة مستمرة نفس تلك القرارات والمبادئ والميثاق ، وهم ما يزالون يفعلون ذلك دون عقاب . وان القادمين الجدد يعرفون بأنهم اذا ما انتهكوا الميثاق فانه لن يفعل ضد هم أي شيء . وطالما استمر هذا الاتجاه ، فان المنظمة العالمية سوف تصاب بالشلل بما يضر بالبشرية ، حتى منتهكي الميثاق .

ان أكثر من ينتهك هذا الميثاق ، هي حكومة جنوب افريقيا ، التي تقوم على نظام الفصل العنصرى البغيض ، الذي ينتهك كل مبدأ من مبادئ الميثاق . ولقد نجح هذا النظام بفضله أنصاره الامبرياليين في عدم المعاقبة . وخلال الاعوام المتتالية ، فان نظام الحكم في جنوب افريقيا قد تقدم في نظام الحكم العنصرى البغيض ، الذي يستخدمه بصورة متزايدة لفرض نظام حكمه على الغالبية السوداء في جنوب افريقيا وفي ناميبيا . ان النداءات المتكررة من قبل المجتمع الدولي لنظام الفصل العنصرى ، كي يكف عن جرائمه ضد الشعب الافريقي ، ظلت دون استجابة . لقد تعرض هذا الشعب للقتل ولنهب موارده ، وللاعتداءات التي امتدت أيضا ضد البلاد المجاورة . ومع ذلك فان الأمم المتحدة لم تنجح حتى في اقناع أصدقاء جنوب افريقيا في وقف دعمهم الاقتصادي والعسكري والدبلوماسي لنظام الحكم العنصرى هنالك .

ان هذا المعجز المطلق من قبل منظمة الأمم المتحدة ، لن تؤدي الا الى تشجيع نظام الفصل العنصرى على تصرفاته الهربية للقتل المنظم ضد القوميين الافريقيين . ان حادث اغتيال ستيف بيكو الذى وقع مؤخرا في سجن العنصريين ، ما يزال قائما في أذهاننا . وحتى في الموت ، فانه هو — والابراء الابطال الآخرين ، يؤيدون ويدعمون قضية وكفاح المواطنين .

وفي ناميبيا ، فان جنوب افريقيا ، ما تزال مستمرة في غزوها غير المشروع ، وذلك على الرغم من الحكم الذى أصدرته محكمة العدل الدولية الذى يسعى الى انهاء حق جنوب افريقيا في ادارة هذا الاقليم . وفي هذه الحالة أيضا وبمساعدة أعوان الامبرياليين ، فان جنوب افريقيا قد تحددت الرأى العام العالمي باللجوء الى المناورات التي اتسمت بصلف لم يسبق له مثيل ، وباستنادها الى اسباب غير معقولة . وبعد المناورات غير المقبولة من قبل نظام الفصل العنصرى ، الذى يسعى الى اقامة نظام حكم عميل انتقالي في نطاق مؤتمر تورن هول ، وبعد ان رفض ذلك تماما من قبل شعب ناميبيا ومن قبل المجتمع الدولي بالتعاون الوثيق مع اصدقائه ، فان نظام الحكم قد بدأ في مشروعات جديدة لتسوية المسألة بالأساليب السلمية المزعومة . ولكنني أود أن أضيف انه مهما كانت المناورات التي يمكن أن تطرأ ، فان افريقيا لا يمكن أن تقبل هذا الوضع ، الا اذا كان متمشيا تماما مع توجيهات القرار الذى اتخذ أخيرا من قبل منظمة الوحدة الافريقية ، وهو القرار الذى تمت الموافقة عليه في ليمبرفيل بالفاهون . فضلا عن ذلك ، فاننا نعتبر أن اشتراك منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سواهو) ، الممثل الشرعي لشعب ناميبيا في كافة مراحل التفاوض من أجل أية تسوية مهما كان نوعها ، أمرا ضروريا تماما ، وكذلك فان أية تسوية يمكن التوصل اليها يجب ان تكون مقبولة من قبل منظمة (سواهو) .

وبالنسبة لزيماوى ، فان موقفنا لا يقل حزما ، فلقد استمر نظام الحكم العنصرى لايان سميث لوقت أطول مما ينبغي . ان استمرار هذا الحكم ليس اهانة فقط للحقوق الأساسية ولكرامة شعب زيمبابوى ، بل هو أيضا تهديد خطير موجه ضد الامن والسلم في المنطقة . ولذلك فانه لا يجب فقط على المجتمع الدولي ان يعرب عن ارتياحه لمجرد ادانة الحركات المتكررة من قبل نظام الحكم العنصرى ، وهي الاعمال العدوانية ضد البلاد الافريقية المجاورة ، بل على العكس من ذلك ، فانه يتعين على المنظمة الدولية ، وعلى مجلس الامن بصفة خاصة معاينة العدوان . واننا ان نعرب عن

ارتياحنا للمقترحات الرامية الى اقامة نظام حكم الاغلبية ، طالما ان هذه المقترحات تتماشى مع تطلعات شعب زيمبابوى ، فان اثيوبيا تكرر دعمها المستمر والكامل وتضامنها مع حركات التحرر في زيمبابوى .

وخلال مداولاتنا حول المسائل العنصرية والاستعمارية في الجنوب الافريقي ، فاننا نعتقد انه يتعين علينا ان نستوحي موقفنا من مبدأ اعلان ماوتو من أجل تأييد شعبي زيمبابوى وناميبيا وكذلك من برنامج العمل من أجل تحرير زيمبابوى وناميبيا . ولقد تمت الموافقة على كليهما في مؤتمر ماوتو خلال ربيع عام ١٩٧٧ ، وأكدهما أيضا المؤتمر الدولي لمحاربة الفصل العنصرى الذى عقد في لاغوس خلال شهر آب/اغسطس الماضى .

وفضلا عن ذلك ، ونظرا لأن نظام الحكم العنصرى مايزال متشبها بالحكم في جنوب افريقيا وفي زيمبابوى ، فان اثيوبيا تعتبر ان الوقت قد حان لأن يكون مجلس الأمن على مستوى التحدى ، وأن يدعو الى توقيع العقوبات ضد مرتكبي الانتهاكات ضد القوانين الدولية .

ان وفد بلاوى يلاحظ أيضا بكل أسف ، أنه لم يتم التوصل الى أى تقدم ملموس حتى الآن لتسوية قضية الشرق الأوسط . ان الأوضاع الراهنة في هذه المنطقة متفجرة تماما مثلما كانت من قبل . ان كل ما من شأنه ان يقيم السلم الدائم في هذه المنطقة ، بما في ذلك انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة وحق الشعب الفلسطينى في وطن له وكذلك حق كل دولة من دول المنطقة في الوجود المستقل ، قد تم الاعتراف به في قرارات الأمم المتحدة . وبالتالي فان وفد بلاوى يأمل تماما في أنه لكي يمكننا الاسراع في تطبيق كل هذه القرارات ، يجب العمل على تدعيم الجهود التي تجرى حاليا لاستئناف مفاوضات مؤتمر جنيف حول قضية الشرق الاوسط ، حتى تأتي هذه الجهود بنتائج ايجابية .

ان موقف اثيوبيا الحازم ، فيما يتعلق بالاحترام الدقيق لوحدة وسلامة اراضي قبرص غير المنحازة ، ما زال دون تغيير .

وفيمما يتعلق بنزع السلاح ، فانه من المؤسف ان نلاحظ أنه لم يتم احراز أى تقدم محسوس منذ العام الماضي . ان اهم الانجازات التي تحققت اخيرا في ميدان الرقابة على الاسلحة ، ترجع الى عشر سنوات . ومنذ الستينات يعتبر التقدم بطيئا جدا ، في حين زادت بشكل محسوس النفقات المخصصة للتسليح . ان الموارد التي يمكن أن تستخدم في التنمية ما زالت تتحول الى انتاج وتخزين الاسلحة الأشد تدويرا . ان وفد بلادى يأمل بصدق ، في أنه سوف يتم التركيز بصفة خاصة على هذه المشاكل وكافة المشاكل المرتبطة بها والتي تشكل حاليا أكبر خطر يهدد مستقبل البشرية ، وذلك اثناء الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة التي ستخصص لنزع السلاح ، حتى تعطي انطلاقة جديدة وفعالة نحو نزع السلاح الحقيقي ، وبصفة خاصة ، نزع السلاح النووى .

وفي المجال الاقتصادى ، فان علاقات البلدان النامية مع البلدان الصناعية ما زالت تعاني من نتائج وجود نظام اقتصادى عالمي غير عادل وغير منصف ، وذلك في وقت يتخلى فيه الاستغلال عن مكانه للتعاون ، ويحل التكافل محل السيطرة . ومن المؤسف أن نرى ان البلدان الصناعية ما زالت متمسكة بالممارسات الماضية بما يخدم مصالحها الخاصة ويحافظ على امتيازاتها . ونحن نعتقد انه من مصلحة هذه البلدان - في المدى الطويل - ان تقضي على اوجه الظلم التي كانت قائمة في الماضي ، وان تواجه الحقائق القائمة حاليا ، ان أن العالم المنقسم بين ثراء فاحش وفقر مهين ، لا يمكن ان يوفر جوا ملائما للتعايش السلمي .

ولأسف ، فان البلدان الصناعية ليست مستعدة بعد للانطلاق في جهد جاد للقضاء على الظلم العام وعدم المساواة . ومنذ ثلاثة عقود تقريبا ، تطالب البلدان النامية بمراجعة اساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية . ومن المؤسف ان نلاحظ ان البلدان المتقدمة ما زالت غير راغبة في تلبية هذه المطالب التي لها ما يبررها ، وذلك بالالتزام بحل المشاكل الملحة للبلدان النامية . ويبدو هذا واضحا في نقص النتائج الملموسة في المفاوضات التي تجرى في الامم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية .

ان الحوار بين الشمال والجنوب الذى عقد في باريس لم يسفر عن أية نتائج ملموسة بعد ١٨ شهرا من المفاوضات المطولة . وبالمثل ، فان الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، قد ارجأت اعمالها دون احراز نجاح كبير ، مما أدى الى كثير من الاحباط لتوقعات وتطلعات البلدان النامية .

من الواضح ، أن النظام الاقتصادى الدولى الحالى ، غير قادر على تقويم الظلم وعدم المساواة القائمين بين " من يملكون " ، وبين " من لا يملكون " . ولذلك ، فان إعادة بناء النظام الاقتصادى الدولى ، يعتبر أمرا ملحا فى وقتنا الحالى . ان النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، الذى يجب ان يكون قائما على مبدأ المشاركة فى الرفاهية والعدالة ، والمنافع المتبادلة ، هذا النظام يجب ان يعترف بحقيقة ان مشكلة التنمية تعتبر مسؤولية مشتركة للبلدان الصناعية والبلدان النامية . وفى مجال التجارة ، يتعين على البلدان النامية ان تضمن حقها فى المشاركة فى الازحاج ، من خلال الدخول الحر لمنتجاتها الى اسواق البلدان الصناعية . ان الاسعار التى تدفع لمنتجاتها يجب ان تكون مجزية ومكافئة . ويجب على النظام الجديد ان يوفر الحركة بما يسمح بتخفيف العبء الباهظ لخدمة الديون ، وباختصار ، فانه يجب ان يمكّن العالم الثالث من الاستمرار فى عطية التنمية الذاتية ، كذلك ، والى الحد الذى يعتبر فيه الاعتماد على الذات بشكل جماعى من خلال التعاون ، طريقا لتشجيع التحولات الاجتماعية - الاقتصادية ، فانه ينبغى على الدول النامية أن تعيد تكييف جهودها تجاه تعزيز التعاون فيما بينها .

ان وفد بلادى ما زال مقتنعا بأن حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية ، التى تواجه المجتمع الدولى المعاصر ، سوف يسفر عن نتائج طيبة بالنسبة للاحترام العام للحقوق الاساسية لكل الشعوب . ونحن نعتقد انه بما ان جماهير الشعب ، وغالبية سكان كوكب الارض ، يعيشون فى بؤس شديد وفقير مدقع ، فان المجتمع الدولى لا يمكنه ان يكتفى بتشجيع بعض المظاهر السطحية لحقوق الاغلبية .

وفى ظل هذه الظروف الواسعة النطاق ، فان وجهة نظر اثيوبيا ، هي ضرورة الاحترام العالمى لحقوق الانسان الاساسية . ونحن نشعر بقلق عميق بالنسبة لمصير حقوق الانسان ، لان واحدة من أشد القوى الدافعة التى أدت الى الثورة الشعبية الاثيوبية فى عام ١٩٧٤ ، كانت دون

شك ، الظروف الرهيبة التي وجدت فيها حقوق الانسان في اثيوبيا في ظل نظام الحكم الاقطاعي . وعن طريق اخفاء الحقيقة عن الشعب الاثيوبي وعن العالم كله ، فانه في اثنين فقط من اقاليم الادارية كان يموت من الجوع اكثر من ٢٠٠ الف اثيوبي ، وان النظام القمعي ، في سعيه الدائب الى المجد الزائل ، قد حرم مواطني حتى من الحق في الحياة نفسها .

ان واحدة من اعظم المنجزات التي حققتها الثورة الاثيوبية كانت تحرير جماهير الشعب الاثيوبي من العبودية المهينة ومن القمع المنتظم والاستغلال الذي كان يزرع الشعب تحته ردحا طويلا . ان تقويض الهيكل الاقطاعي في اثيوبيا ، قد حرر ملايين العبيد ، والفلاحين الاجراء والعمال من العبودية التي كانوا يخضعون لها ، وذلك بأن استعاد الشعب ملكية جميع الاراضي وجميع الوسائل الهامة للانتاج والتوزيع ، وكذلك المؤسسات المالية الهامة . كما اتخذت مثل تلك الاجراءات التقدمية ، باصدار تشريع العمل الجديد ، واعلانات التأسيس الريفي ، واقامة ميان حضرية ، وانشاء مؤسسات تعاونية . كل ذلك خلق الظروف المواتية - لاول مرة في التاريخ - لكي ينعم الشعب الاثيوبي عموما بحرياته الاساسية ، وان يتأكد من حظية وتنمية حقوقه كرجال احرار . وباقامة المكتب المؤقت لتنظيم الجماهير ، فان الحكومة العسكرية المؤقتة لاثيوبيا الاشتراكية ، قد دفعت الشعب الاثيوبي الى الممارسة الكاملة لحقوقه الديمقراطية .

وهكذا ، فان الهيكل الاجتماعي والاقتصادي الجديد الذي تقيمه في اثيوبيا ، لا يهدف الى ضمان تمتع جميع الاثيوبيين بالحريات الاساسية فحسب ، بل انه يضمن ايضا تمتع جميع الاثيوبيين الى اوسع مدى بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية دون اى تمييز ايا كان سببه . ان مضمون التوجيه وأهداف التغييرات التقدمية التي تحدث حاليا في اثيوبيا ، واهتمامنا المستمر بالسياسة الخارجية غير المنحازة ، كل ذلك ورد بوضوح في برنامجنا للثورة الوطنية الديمقراطية التي تلقى التأييد التام من الشعب الاثيوبي .

وفوق كل ذلك ، فان رد فعل مثل هذه التغييرات الجذرية ، سوف يؤدي حتما الى خلق تغييرات عميقة بالنسبة لمصالح مجموعات الاستثمار في النظام القديم . وقد ثارت بعض القوى الخارجية ضد هذه التغييرات التقدمية ، واختارت ان تخلق موقفا سلبيا تجاه ثورتنا الشعبية . وفي نفس اللحظة التي كانت اثيوبيا تبذل فيها اقصى جهد ، لتخلص نفسها من الميراث الرهيب للاقطاع ولاقامة

نظام سياسي واجتماعي واقتصادي جديد على أسس متينة من المساواة والعدالة وذلك بضمان حقوق الانسان الاساسية لكل الاشيوبيين ، فان بعض القوى الخارجية قد اعتبرت - على ما يبدو - انها اذا ركزت جهودها ، فانها قد تستطيع قلب هذا التيار التاريخي للتغيير . ولم تكتف احدي هذه القوى بالنشاطات المسعورة والمعادية المدبرة ضد الثورة الاشيوبية ، ولذلك فهي غارقة الآن في عدوان ضد اشيوبيا ، وضد وحدتها وسلامة أراضيها .

منذ فترة تزيد عن سنتين تقريبا ، فان حكومة الصومال تتغلفل في اثيوبيا ، وترسل قـوات الى هناك بغرض الاعتداء* ، وهذا ينطوى على حرب تقليدية ، ان ان هذه القوات مسلحة بأقصى ما يمكن من الأسلحة الحديثة ، وبصواريخ ، وبأسلحة مضادة للطائرات ، وبمضادة للدبابات ، وهي تبث الرعب ، وتخرّب في الجزء الشرقي والجنوب الشرقي لأثيوبيا . ان أولئك المتسللين ان يتكبدون خسائر في الأرواح ، قد قلبوا اقتصاد المنطقة رأسا على عقب ، ودمروا القرى والمدن ، ووسائل النقل الرئيسية ، بما في ذلك خط السكك الحديدية الوحيد في هذه المنطقة . وكذلك دمروا المنظمات الزراعية وغيرها من مشروعات التنمية التي أقمناها بجهودنا الذاتية وبواسطة المعونة الدولية . ان حكومة الصومال ينبغي عليها ان تتحمل المسؤولية الكاملة في هذا الشأن . واننا ان ندرك ان هذه القوات قد نجحت في التغلفل لغرض الأهداف التوسعية ، فان حكومة الصومال بدأت في حرب شاملة عدوانية ضد اثيوبيا يوم ٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٧ ، مستخدمة في ذلك الدبابات والطائرات المقاتلة . انها حرب بربرية ، دون شك ، مازالت قائمة حتى الآن بين قوات الصومال العدوانية ، وبين القوات الاثيوبية التي تدافع عن اقليمنا الاثيوبي .

وعلى الرغم من الادعاءات المنافية للحقيقة من قبل حكومة الصومال ، التي تقول ان الحرب العدوانية هذه تقوم بها " جبهة تحرير " ، فان العالم كله يعرف - حاليا - ان هذه الأكذوبة جديرة بالسخرية ، نظرا لأن الصومال مازالت تكذب انها لعبت دورا في هذه الحرب التي شنتها بنفسها ، والتي تستمر فيها . ان ذلك يرجع - في الواقع - الى ان الصومال تود ان تخفي هذه الأعمال البشعة . هذه هي حقيقة الأمر . ان الصومال لتتحمل مسؤولياتها ، لأن ذلك يؤدي الى تفاقم الجرائم المرتكبة ضد الشعب الاثيوبي ، وضد سلم وهدوء هذه المنطقة .

انه بسبب الاعتداء الحالي ، فان الصومال لم تنتهك فقط المبادئ الرئيسية لميثاقى منظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة الأمم المتحدة ، بل انها أيضا وطعت بأقدامها قرارا اتخذ مؤخرا من قبل الجمعية العامة في دورتها الخامسة والعشرين . انني استشهد بهذا القرار ، في ايجاز ، حتى أبين لكم ما أريد ان اقله في هذا الشأن . في الفقرة الخامسة من منطوق القرار ٢٧٣٤ (د-٢٥) والخاصة بدعم الأمن الدولي ، فان الجمعية العامة أكدت ، من بين ما أكدت ، بصورة رسمية أن :

" من واجب كل دولة من الدول ان تمتنع عن التهديد باستخدام القوة ، او اللجوء الى القوة ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة أخرى . وان اقليم أي

دولة لا يمكن ان يكون موضعاً لأي احتلال عسكري بالقوة ، مما يؤدي الى انتهاك نصوص الميثاق . . . ومن واجب كل دولة ان تمتنع عن ان تنظم ، او ان تحت على ، او ان تشترك في اية اعمال من الارهاب المدني في اية دولة أخرى .

من المعروف بصفة عامة ان مصدر الاعتداء الحالي لا يعبر الا عن الأطماع التوسعية لنظام الحكم المتتالي في الصومال . وعبر الأعوام فان مختلف الحكومات ، ومختلف القادة في الصومال ، قد كسروا تأكيدهم علناً لهذه الأطماع ، وقد ورد ذلك في الدستور الصومالي ، وكذلك على العلم الوطني للصومال في شكل نجمة ذات خمسة أفرع . وفي حين ان فرعين من نجمة علم الصومال ، يمثلان المستعمرتين السابقتين البريطانية واليطالية ، فان الباقي من المفروض انه يمثل الجزء الشرقي من اثيوبيا وجمهورية جيبوتي والجزء الشمالي من كينيا . ويمكن ان نتساءل حول الأسباب ، التي يمكن ان تفسر هذا الطمع والجشع . الواقع انهما يرتكزان على افتراض غير مقبول ، ألا وهو ان أى أرض يعيش عليها صوماليون من أصل او من عرق صومالي ، يجب ان يكونوا جزءاً من جمهورية الصومال ، وبالتالي فان حكومة مقديشيو لا تعترف بالمعاهدات الدولية ، ولا بقرارات الأمم المتحدة ، ولا قرارات منظمة الوحدة الافريقية ، الخاصة جميعها بعدم انتهاك حدود الدول .

وفي هذا الاطار يجدر بنا ملاحظة بعض الوقائع الأساسية . ان التاريخ في قرن افريقيا منذ . . . سنة تقريبا ، كان تاريخاً شهد موجات متتالية من الهجرة من الأراضي المنخفضة ، نحو الأراضي المرتفعة والأكثر خصوبة ، من قبل مجموعات تتلوها مجموعات أخرى . وعبر هذه الموجات المتتالية من الهجرة ، وصلت بعض القبائل الصومالية مؤخراً الى المنطقة . وفي اطار هجرتهم وتوسعها وانتشارها في القرن ، قامت بنقل السكان الأصليين من المنطقة ، الذين يعيشون اليوم في اثيوبيا وفي بقية شرق افريقيا . ومنذ بداية ظهور اولئك الصوماليين في المنطقة ، فقد كانوا يعيشون في الجزء الشمالي من الصومال حالياً . ومع ذلك فقد اندفعوا من مختلف المناطق ، وخاصة الى الجنوب ، وحلوا في ساحل البنادير . وبسبب السمات البيئية للبلد ، فان هذا التوسع نحو الجنوب ، قد اتخذ اتجاهات أخرى ، ويبدو انه مستمر حتى الآن .

ان سكان الصومال يتميزون بأنهم من البدو ، بصفة خاصة ، وان شعب الصومال لم يعرف في تاريخه ، ابدا القيود المرتبطة بالحدود القومية . ان الحدود الوحيدة التي كانوا يعرفونها ، هي الحدود التي تؤدي الى المراعي البعيدة . ووفقاً لهذه التقاليد المرتبطة بطابع البدو ، فان حكومة

مقديشيو تطالب ببعض الأقاليم التابعة للبلاد المجاورة ، وما زالت مستمرة في هذه الأطماع ، عن طريق الالتجاء الى الاعتداء المسلح .

اذا كانت محاولات الصومال في ضم الجزء الشرقي لأثيوبيا ، تعتمد على الافتراض القائل ، بأن أقلية صومالية تعيش في اثيوبيا ، فان هذا المنطق بالاضافة الى انه يعتبر افتراضا خاطئا ، في حق الشعب الاثيوبي . فانه ينطوى على سابقة خطيرة ، قد تعرض افريقيا ، وربما بقية أنحاء العالم لقوى الاعتداء والعنف وعدم الاستقرار .

ان حقيقة الموضوع ، هي انه لا يوجد بلد افريقي واحد ، لا يرى في حدوده مختلف المجموعات العرقية التي تتناقل عبر الحدود . فمثلا نجد الباكونجو موجودة في زائير ، والكونغو ، وأنغولا ، والايوى مقسمون بين غانا وتوغو . واليوروبا مقسمون بين نيجيريا وبنن . وسن أمير بين اثيوبيا والسودان . والماساي بين كينيا وتنزانيا . والهوتو بين بوروندي ورواندا . الخ . ويمكن أن نسترد بالعديد من الأمثلة المشابهة على سبيل المثال ، وسوف ينطوى ذلك على قائمة طويلة جدا ، حتى خارج القارة الافريقية . وبالتالي اذا ما كان علينا ان نقتنع بالحجج غير المعقولة ، التي تستند اليها سلطات مقديشيو ، فان ذلك يعني ان خريطة العالم كله يجب ان يعاد رسمها استنادا الى الطابع العرقي للقبائل المتنقلة عبر الحدود .

ويبدو ، ان هذه الأسس ، والتي هي سند لادعاء المطالبة بأراضي البلدان الأخرى والتي لا تختلف عن دعاوى هتلر ، ليست كافية ، فان حكومة الصومال قد اقامت سياستها الخارجية على عدم الاعتراف بالمقررات والاتفاقيات الدولية . وهكذا فانه منذ سنوات عديدة رفضت الصومال دائما مجموعة المعاهدات التي تحدد حدودها ، واتفاقيات الوصاية التي صدقت بصورة واضحة على المعاهدات التي تحدد الحدود الايطالية للصومال ، وقرارات منظمة الوحدة الافريقية ، والبلاد غير المنحازة فيما يتعلق باحترام الحدود . وكذلك كافة الاتفاقيات حول قانون المعاهدات ، واتفاقية خلافة الدول في احترام المعاهدات .

انها برفض الاتفاقيات الدولية ، بشأن الحدود التي تم التوقيع عليها قبل استقلالها بحجة انها لم تشترك في اعدادها ، فان الصومال تنتهك اتفاقية الوصاية نفسها وهي الاتفاقية التي تعتمد في نفس الوقت على الاتفاقيات بشأن الحدود . وكذلك فان هذه الاتفاقية والاتفاقية الخاصة بالوصاية ، هما الاساسان الوحيدان اللذان ظهرت بموجبهما الصومال كدولة مستقلة . ومن الواضح ان الصومال لا يمكن ان تكون طرفا في اية اتفاقية بشأن الحدود لسبب بسيط وهو انها لم تكن موجودة كدولة قبل عام ١٩٦٠ . وعلى الرغم من موقف الصومال ، فان الامم المتحدة قد اعترفت بالاتفاقيات الدولية عندما اعدت اتفاقيات الوصاية بشأن اقليم الصومال الذي كان تحت ادارة ايطاليا ، فقد ورد في المادة الاولى من الاتفاقية :

" ان الاراضي التي ينطبق عليها هذا الاتفاق ، هي الاراضي التي كانت تعرف من قبل باسم الصومال الايطالي . ومن الان فصاعدا سيطلق عليها " الاقليم " وهو الذي تحده الصومال التي تحت الوصاية ، واثيوبيا ، وكينيا ، وخليج عدن ، والمحيط الهندي . وسوف تحدد هذه الحدود اتفاقية دولية " وكرر " سوف تحدد هذه الحدود اتفاقية دولية . وحيث انه لم يتم تحديد هذه الحدود حتى الان فسيتم تحديدها بموجب اتفاقية تقررها الجمعية العامة " .

واثناء اعداد اتفاقية الوصاية ، فان الامم المتحدة لم تعترف فقط بصحة الاتفاقيات الدولية بشأن الحدود ، بل قررت ايضا ان المشكلة الوحيدة هي المتعلقة برسم الحدود . ومع ذلك فان الصومال تود ان تغير هذه المشكلة البسيطة المتعلقة برسم الحدود الى مشكلة اقليمية واسعة النطاق .

ان رفض الصومال لقرارات منظمة الوحدة الافريقية مستوحى ايضا من افتراض شبيه يعتمد على الاحلام ، وهو القائل بأن هذا التوسع يرجع الى عهد يسبق انشاء منظمة الوحدة الافريقية . ولهذا السبب ، فان الصومال ترفض الاعتراف بصحة القرار (1) AHG/Res.16 الصادر عن منظمة الوحدة الافريقية في شهر تموز/ يوليه عام ١٩٦٤ الذي يقول :

" وانها ان ترى ان مشاكل الحدود تشكل عنصرا خطيرا ودائما لتفاقم المنازعات . . .

" وان ترى ايضا ان الحدود بين الدول الافريقية يوم استقلالها تشكل حقيقة ملموسة . . .

" تعلن رسميا ان جميع الدول الاعضاء تتعهد باحترام الحدود القائمة عند حصولها على استقلالها القومي ."

ان الصومال تود ان تقف امام جهود منظمة الوحدة الافريقية التي تسعى الى القيام بدور بناء ، لانها بهذا المنطق المعكوس فان المنظمة ستكون اصغر من ان تقوم بتسوية المنازعات التي تريد ان تقدم على تسويتها .

ان الصومال لم ترفض فقط الاتفاقيات الدولية ، بل اقدمت ايضا بطريقة ماهرة على ان تصف اثيوبيا بانها بلد " مستعمر اسود " . ان ذلك ايضا تشويه للتاريخ ، يسعى لاجاد اسباب وذرائع للتوسع وللطماع التوسعية للصومال ضد اثيوبيا . ان اثيوبيا قد كافتحت طوال القرون المستمرة ضد موجات من الاستعمار ، وهذا معروف ومسجل في التاريخ . ونظرا لان اثيوبيا قد نجحت بصفة عامة في التغلب على هذه الموجات ، فان ذلك لا يمكن ان يتخذ حجة ضدها . ان اثيوبيا وهي تحافظ على استقلالها القومي ، كانت ضحية للمناورات والاطماع الاستعمارية .

وأثناء الكفاح ضد الاستعمار في افريقيا ، فان الامبراطور منليك ، امبراطور اثيوبيا كتب رسالة الى الدول الأوروبية في عام ١٨٩١ قال فيها :

" اذا ما أرادت الدول البعيدة ان تأتي لكي تتقاسم افريقيا ، فاني لا اعترم أن أظل متفرجا صامتا امام ذلك " .

ان التفسيرات المشوهة التي أتت بها الصومال ضد هذه الرسالة قد تكررت ، ومع ذلك فان المعنى الصريح والضماني لخطاب الامبراطور منليك لم يكن الا تحذيرا واضحا جدا موجها ضد الدول التي تود ان تعوق الاستقلال والسلامة الاقليمية لاثيوبيا . ومثلما اكدت الاحداث اللاحقة ، فانه من الواضح ان الامبراطور منليك لم يكن يبغى بأى حال ان يؤيد تفكك البلاد الافريقية الاخرى . ان التفسيرات الخاطئة لهذه النوايا التي تعزى الى منليك ، لا تمنع انه لم يبق متفرجا صامتا ، ان انه بعد خمس سنوات فان الاستعمار الايطالي شن عدوانا ضد اثيوبيا . وقد اكد منليك انه كان صادقا عندما واجه المستعمرين الايطاليين اثناء معركة عدوه التاريخي في عام ١٨٩٦ ، حيث اكد خطأ اسطورة عدم قابلية القوات الاستعمارية الأوروبية للمهزيمة .

ان هذه الرغبة في التوسع ، لاتجعل حكومة الصومال تدخر اى جهد لكي تؤكد ان التكوين البديموغرافي لاثيوبيا ، يشكل عنصرا او ظاهرة سلبية . ان الصومال تستغل كَوْن الشعب الاثيوبي يتكون من العديد من الاجناس من اجل تحقيق اغراضها ، وليس من شك في ان هذه المحاولات مآلها الى الفشل .

ان اثيوبيا شأنها في ذلك شأن العديد من الامم تشعر بفخر للتنوع الديني والعرقى واللغوى والثقافي لشعبها ، وان هذا التنوع ينطوى دون شك على ميزة ، وذلك في المهمة التي ترمي الى اعادة البناء القومي التقدمي ، وفي عملية التنمية في ظل الحرية والعدالة والمساواة .

ومن جهة اخرى لاتقل اهمية ، فان حكومة مقديشيو تستند الى ان مبدأ تقرير المصير لا يجب ان يخدم الا اطماعها التوسعية . ان مبدأ تقرير المصير ، قد ورد في ميثاق الامم المتحدة . وقد ورد بهدف وحيد ، وهو ان يدعم الحقوق المشروعة للشعوب التي كانت تحت السيطرة الاستعمارية ، في الحرية والاستقلال . ان الصومال قد استفادت من هذا المبدأ ، أما اليوم فانها تود ان تشوه ابعاد هذا المبدأ وتستغله في اغراضها التوسعية . وانني مرة اخيرة أود ان اؤكد ان مبدأ تقرير المصير لم يعد اطلاقا ، او لم يتم التفكير فيه ، كأداة تستخدم لتفكيك وتحطيم الدول المستقلة حاليا .

وفيما يتعلق باثيوبيا ، وبسبب طابع الموارد المحدودة لديها ، فان سعادة الليفتنانت كولونيل منجستو هايل - مريام رئيس الحكومة العسكرية المؤقتة لدولة اثيوبيا الاشتراكية ، قد كرر مرارا ان السلطات الاثيوبية مستعدة للتعاون مع السلطات الصومالية لابرار واستغلال الموارد في خدمة المنطقة ولتبادل المنفعة بين البلدين ، وذلك لايجاد الهيكل المشترك دعما للتجارة واستغلال وادى جوبا ووادى نهر شيبيل وهما ينبعان من اثيوبيا . فضلا عن ذلك ، فانه للحفاظ على السلم والامن الدوليين بما يحترم مصلحة البلدين ، ولدعم التنمية والنمو في هذه المنطقة عن طريق التعاون . فان الحكومة العسكرية المؤقتة لجمهورية اثيوبيا الاشتراكية ، قد اقترحت اقامة اتحاد كونفدرالي مع الصومال ، الا ان الصومال قد ردت على اقتراحاتنا المسالمة والبناءة بشن الاعتداء العسكري .

ومن الواضح تماما ، انه في مواجهة اعتداء النظام القائم في الصومال ، دون اى استفزاز من جانبنا ، فان الشعب الاثيوبي ليس امامه من خيار الا ان يرد هذا العدو ان مثلما فعل دائما في الماضي ، كلما تعرض لاي اعتداء او انتهاك ضد كرامة وسيادة والسلامة الاقليمية للبلاد .

لقد شعر الشعب الأثيوبي بالارتياح حين لاحظ أن حقه المشروع في الدفاع عن النفس ، وعن الاستقلال والوحدة والسلامة الإقليمية لبلاده ، قد تم في ظل القانون الدولي . أن هذا الحق المشروع في الدفاع عن النفس هو الحق الذي يستعمل ، وسوف يظل يمارسه حتى يتم القضاء على آثار الاعتداء الصومالي .

ونحن نرى أنه يجب القضاء على الاعتداء الصومالي ليس فقط لأنه يمس كرامة الشعب الأثيوبي ، بل لأن هذا الاعتداء أيضا يشكل سابقة لعدم الاستقرار في القارة الأفريقية ، لأنه يمثل محاولة لتغيير الحدود القومية وتحويلها الى حدود عرقية . ان الاعتداء الصومالي يجب أن يواجهه بكل مقاومة ، فهذا الاعتداء تم شنه على أثيوبيا في اعتقار كامل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وانتهاكا أيضا لقوانين حركة عدم الانحياز . ان الجهد المستمر من قبل شعوب أثيوبيا للحفاظ على السلامة الإقليمية لبلاده لا يعتبر اجراء مشروعا للدفاع عن النفس فقط بل هو أيضا تصرف يهدف الى تجديد واحترام هذه المبادئ الأساسية .

ان منظمة الوحدة الأفريقية ، كمنظمة اقليمية مختصة فانها تعرف تماما المشاكل الأفريقية ، ما زالت قد درس المسائل المرتبطة بالاعتداء الصومالي . وفي هذا الصدد فان الجمعية العامة تقدر تماما القرار الذي اتخذ في لبيرفيل بنجابون خلال شهر آب/اغسطس الماضي من قبل لجنة المساعي الحميدة لمنظمة الوحدة الأفريقية .

اننا ان نكرر تأكيدنا لمبدأ السلامة الإقليمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، فان هذا القرار الصادر عن منظمة الوحدة الأفريقية قد رفض السياسة التوسعية من قبل الصومال . وما تزال أثيوبيا على ثقة كاملة في فعالية منظمة الوحدة الأفريقية ، وهي ما تزال تعتبر أن هذه المنظمة الإقليمية بذاتها هي التي يجب أن تتمتع بالتعاون الكامل لحل المشكلة وفقا لنصوص الميثاق والقرارات الخاصة بهذا الموضوع ، والمنبثقة عن أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية .

انما ما كنت قد تحدثت بصورة مطولة عن الاعتداء الذي شنته الصومال ضد بلادى فاننا نعتبر أنه من واجبنا أن نعرف المجتمع الدولي بكافة جوانب الأعمال العدوانية التي تجرى حاليا في القرن الأفريقي . ان أثيوبيا كدولة عضو مؤسس لمنظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الأفريقية قد تسكت دائما بالاحترام الكامل لكافة المبادئ الأساسية للقانون الدولي التي تحكم سلوك الدول في العلاقات فيما بينها . وانطلاقا من هذا المبدأ فاننا نتمسك بالسلم .

لقد فضلت أثيوبيا دائما أن تحل منازعاتها مع الآخرين بالأساليب السلمية بدلا من اللجوء للقوة ، الا أنه - كما يحدث الآن - عندما نتعرض لاعتداء سافر احتقارا لمبادئ السلوك المعتمدين ، فليس أمامنا اختيار آخر الا الاختيار القائم على الدفاع المشروع عن النفس ، وهذا هو الاختيار السدي اضطر له شعب أثيوبيا . سوف يتذكر المجتمع الدولي بدون شك أن الشعب الأثيوبي عرف تماما كيف يدافع بنجاح عن كرامته وكرامة بلاده ضد الاعتداء الفاشي . واننا على استعداد لتقديم كافة التضحيات التي يتطلبها الدفاع عن الوحدة القومية والسلامة الإقليمية لبلادنا ومن هنا فان الشعب الأثيوبي قد عقد العزم مرة أخرى على تحمل التزامه التاريخي للدفاع عن النفس وفقا لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة .

السيد ديان (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أضم صوتي الى أولئك المندوبين الموقرين الذين تحدثوا أثناء المناقشة والذين قدموا تهنئتكم لكم على انتخابكم بالاجماع للمنصب المرموق كرئيس للدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة . ان قضية حقوق الانسان قد حظيت بدفعة قوية هذا العام ، عندما قال رئيس الولايات المتحدة لهذه الهيئة في آذار/مارس الماضي أن لكل دولة مسؤولية التحدث من أجل الدفاع عن الحقوق الأساسية والحريات في جميع أنحاء العالم . اننا نشاطر تماما هذا الرأي ، ونشعر بالاعتزاز لأنه رغم الضغوط والاستفزازات القوية فقد نجحت اسرائيل في صيانة مجتمع متعدد الجنسيات حر ومفتوح حيث تسود كرامة الانسان وحكم القانون .

ومما يؤسف له فان سجل الأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان هو سجل فقير ، حيث نشاهد هنا ممارسة مؤسفة في تعدد المعايير والسخرية .

لقد أصابتنا كذلك خيبة الأمل ازاء التقدم المحدود للغاية في تنفيذ المبادئ الانسانية اعلان هلسنكي . ومع الأسف فلم يتم احراز أي تحسن في وضع اليهود في الاتحاد السوفياتي خلال العام الماضي . فحق الخروج من الاتحاد السوفياتي حق مكفول في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وفي اعلان هلسنكي الا أن هذا الحق ما يزال مقيدا بقيود قوية . وأولئك اليهود الذين يصرون على المطالبة بحقوقهم يخضعون للاضطهاد المستمر من جانب السلطات ، ويطرودون من أماكن عملهم وفي بعض الحالات يتعرضون للقبض عليهم ويزج بهم في السجون . ان حكومة اسرائيل مرة أخرى ،

تدعو الاتحاد السوفياتي كي ييسح لأولئك اليهود الراغبين في ذلك بأن يخرجوا من أجل الذهاب الى اسراييل للانضمام الى شعبهم وعائلاتهم .
اسمحوا لي مرة أخرى أن أثير المسألة المؤسفة للطائفة اليهودية في سوريا ، ان هذه الطائفة لا تتمتع بالحقوق الانسانية الأساسية كحرية الحركة وحق الاندماج مع عائلاتهم . لا يمكن أن نقبل أى سبب تقدمه الحكومة السورية للابقاء على هؤلاء الأبرياء الذين يبلغ عددهم خمسة آلاف يهودى يحتجزون كرهائن .

منذ ٢٨ عاما ، حين انضمت اسراييل الى الأمم المتحدة ، وهي تؤيد بحزم كل التحركات الملحوظة التي قامت بها هذه المنظمة لتشجيع ونشر الحد من التسليح على الصعيد العالمي ، ورغم أن نزع السلاح اتصل اتصالا وثيقا بالأمن ، فان اسراييل على استعداد لأن تلعب دورها في سبيل تخفيض سباق التسليح في الشرق الأوسط .

وفي السنوات الثلاث الأخيرة تم توريد أسلحة بمقدار ٧٥ بليون دولار من الشرق والغرب الى البلدان العربية على مقربة من اسراييل وفضلا عن ذلك هناك ٢٢ بليون دولار من الأسلحة قد تم التعاقد عليها من جانب الدول العربية لكي تسلم الى هذه الدول ابتداء من نهاية ١٩٧٦ . ان اسراييل على استعداد كي تبرم اتفاقا حول تحديد التسليح مع جميع دول الشرق الأوسط .

وفيما يتعلق بجانب أساسي آخر لنزع السلاح ، فان اسرائيل دعت مرارا جيرانها العرب لينضموا اليها في مفاوضات مباشرة بغية انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط . وحقيقة ، حول هذا الموضوع ، وحول غيره ، فان السيد فهمي وزير خارجية مصر ، قد ضلل متعمدا هذه الجمعية ، فان اسرائيل تؤمن بحزم أن مثل هذه المفاوضات يجب أن تؤدي الى ابرام اتفاقية رسمية ، تعاقدية ، متعددة الأطراف بين جميع دول المنطقة ، على غرار السوابق الشهيرة لاقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في امريكا اللاتينية ، والاقتراحات لعقد الاتفاقات الشبيهة في مناطق جنوب آسيا وجنوب المحيط الهادي . ومع الأسف ، فان الدول العربية قد رفضت النداء الذي وجهته اسرائيل ، وهو ، في نهاية المطاف ، يخدم مصالح جميع شعوب الشرق الأوسط . وهذه المناسبة ، اكرر اقتراحنا .

ومنذ عام ، وبعد أن قامت اسرائيل بانقاذ الرهائن الأبرياء المختطفين في عنتيبي في طائرة (الاوتوميس الطائر) تابعة لشركة اير فرانس ، اقترح نائب المستشار في جمهورية ألمانيا الاتحادية ووزير خارجيتها أن تصوغ الأمم المتحدة اتفاقية دولية تحظر أخذ الرهائن وتنص على محاكمة أو تسليم المجرمين الى حكوماتهم . وقد كانت هذه خطوة هامة في الاتجاه الصحيح ، وقد رحبت بها اسرائيل . وبالتالي فمن دواعي القلق العميق أن نلاحظ أن اللجنة التي عينت لمعالجة هذا الموضوع قد أنجزت تقدما غير كبير في محاولة صياغة اتفاقية لتتنظر فيها هذه الجمعية . فاذا فشلت هذه المنظمة ، بسبب جهود اولئك الذين يؤيدون الارهاب الدولي في اتخاذ هذه الخطوة نحو الاتجاه السليم ، فان المنظمة تكون قد فقدت الثقة فيها كأداة فعالة للعمل الدولي .

ومن المؤسف أن الدول العربية تلعب ، وماتزال تلعب ، دورا رئيسيا في تشجيع الارهاب الدولي . فالارهابيون يوجهون الطائرات المختطفة الى المطارات العربية لكي يجد الارهابيون ملاذا آمنا هناك . ان حادث الخطوط الجوية اليابانية الأخيرة تعدّ مثالا تقليديا لذلك . ان المختطفين والقتلة للشخصيات العامة في ألمانيا قد تخرجوا بعد تلقي دورات تدريبية أعدتها منظمة التحرير الفلسطينية .

وليس هناك سبب يمكن معه تبرير الارهاب أو التفاوض عنه . فهو نشاط اجرامي ، لا يميز أحدا في آثاره ، فهو يصيب عن عمد الابرياء والعزل . وبناء عليه فالقضية تعدّ مسألة أساسية

بالنسبة للمجتمع الدولي . ان الموقف الذي تتخذه هذه المنظمة بشأن مسألة الارهاب يعدّ انعكاسا واضحا لقوتها المعنوية ومسؤوليتها الدولية .

وحتى الآن ، فان سجل الأمم المتحدة في مكافحة الارهاب سجل كئيب . فلم ينعقد مجلس الأمن ولو مرة واحدة ليدين الارهابيين ومختطفي الطائرات .

لقد لاحظت باهتمام انه بعد أن تحدث زميلي المصري مع الرئيس ووزير الخارجية في واشنطن يوم ٢٢ أيلول /سبتمبر ، أعلن الى الصحافة انه للمرة الاولى ، فان مصر مستعدة لقبول اسراييل كدولة في الشرق الأوسط وأن تعيش معها في سلم في هذه المنطقة . وكان من دواعي أسفي انه امام هذه الجمعية يوم ٢٨ ايلول /سبتمبر ، اختار السيد فهمي أن يشن هجوما شخصيا على رئيس وزرائي ويذم الصهيونية ويشن حملة لعزل اسرائيل في هذا المحفل . وقد جعل السلم مشروطا بوضع حد للهجرة الى اسرائيل ، وهدد علنا بالحرب . ومن السهولة بمكان أن نرد عليه بالحجة . ولكنني سوف أكف عن ذلك . سوف أعلق فقط وأقول ان الكلام الخادع للسيد فهمي لا يعزز جدارة مصر بالثقة ، ويضر بالاحتمالات المرتقبة للسلم في الشرق الأوسط .

ولن تحدّ اسرائيل مطلقا الهجرة . ان الصهيونية هي الشريان الحيوى لاسرائيل . وسوف نهذل قصارى جهدنا لبلوغ السلم ، ولتجنب الحرب ، فلأنكر السيد فهمي عندما يهددنا بالحرب أن كل حرب شنتها مصر انتهت الى حد كبير في غير صالحها . وقد جرت المفاوضات الاخيرة لوقف اطلاق النار بين اسرائيل ومصر بعد حرب الغفران على بعد ١٠١ من الكيلومترات من القاهرة . اذن فاني اقول أنه من الملائم للسيد فهمي أن يكف الحديث عن الحرب ، وأن يركز على مسائل السلم .

وبالمثل لن أخوض في الجدل مع جميع الممثلين العرب الآخرين الذين قدموا الادعاءات الكاذبة والخبيثة ضد اسرائيل .

ويجب ، مع ذلك ، أن نعيد الى الازمان بعض الحقائق . لقد قيل أمانا أن قرار الجمعية العامة (١٨١) (د - ٢) لعام ١٩٤٧ حول تقسيم فلسطين لم ينفذ ، هذا صحيح . ولكن الدول العربية نفسها صوتت ضد ذلك القرار ، وقضت عليه باستخدام السلاح . وكانت طوال الثلاثين سنة الماضية مدانة بجرم الاعتداء على اسرائيل .

وبعد كل حرب كنا نقترح السلم ، دون جدوى . فبعد حرب ١٩٤٨ تفاوضنا مع عبد الله ، ملك الأردن ، وتوصلنا الى اتفاق ، وقعه الجانبان بالأحرف الاولى ، ولكن بسبب ذلك اغتالته شعبه ذاته أثناء تأدية الصلاة في جامع الأقصى في القدس . وفي عام ١٩٥٧ ، اقترحنا على الرئيس ناصر المصري أن تقوم القوات المصرية ، وليست قوات الأمم المتحدة ، باحتلال شرم الشيخ ، الذي يتحكم في مضائق تيران ، بشرط ضمان حرية مرور السفن الاسرائيلية ، ولكن رفض ناصر اقتراحنا . وبعد حرب ١٩٦٧ عرضنا التفاوض من أجل السلم : وعرضنا اعادة الأراضي مقابل السلم . وكان الرد الذي تلقيناه من البلدان العربية ، المقدم من خلال مؤتمر القمة في الخرطوم في (ايلول / سبتمبر ، هو " اللات الثلاث " : لا تفاوض ، ولا اعتراف ، ولا صلح .

وقد أشار ممثلون كثيرون بشيء من الحنين للماضي ، الى خطوط الهدنة لعام ١٩٦٧ ، ويبدو أنهم يرون أن الانسحاب الاسرائيلي الى هذه الخطوط هو الحل الكامل لجميع مشكلات الشرق الأوسط . ولكن ، اذا كانت خطوط ١٩٦٧ هي الحل لتلك المشكلة ، فان الحقيقة هي أن السلم لم يحرز في السنوات بين ١٩٤٦ و ١٩٦٧ ، عندما كانت حدود اسرائيل عند خطوط ما قبل ١٩٦٧ . وقد رفضت الدول العربية خلال هذه الفترة التفاوض من أجل السلم حسب تعهد ما بموجب اتفاقات الهدنة التي وقعت عام ١٩٤٩ . ان منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي أداة للحرب من أجل تدمير اسرائيل ، قامت في عام ١٩٦٤ عندما كانت ماتزال اسرائيل وراء خطوط ١٩٦٧ .

لقد كثر الحديث عن الراضي التي تتمسك بها اسرائيل منذ حرب الايام الستة . ولم يذكر
 أى شيء عن اسباب تلك الحرب ، ولا عن حصار الرئيس ناصر لمضايق تيران وتعهداته العلنية بالقضاء
 على اسرائيل . لم يذكر شيء حول تحركات القوات المصرية التي أدت الى الحرب . لم يذكر شيء
 حول تجاهل الملك حسين لمشورتنا التي نقلناها اليه عن طريق الجنرال أودبول من الامم المتحدة
 عندما انضم الملك الى الهجوم على اسرائيل مع قوات مصر وسوريا .
 اننا لم نخطط لخوض الحرب . لقد قاتلنا لندافع عن أنفسنا ضد المصير المظلم الذي
 وعدنا به .

لا يمكن أن نتجاهل الحقيقة أن الحل المفرط في بساطته الذي طالب به الكثيرون من
 المشتركين في هذه المناقشة ، كان حقيقة واقعة في الفترة ما بين ١٩٤٩ و ١٩٦٧ . وقد جلب لنا
 الحرب .

وفي عام ١٩٧٣ شنت مصر وسوريا ، مرة اخرى ، حربا ضد اسرائيل ، وبعد هزيمتهما ،
 عقد مؤتمر جنيف للسلم ، كإطار تم التوصل فيه الى اتفاقيتين لفض الاشتباك مع مصر وسوريا عام ١٩٧٤ ،
 واتفاق مرحلي آخر مع مصر في عام ١٩٧٥ .

ومنذ ذلك الوقت لم تكف اسرائيل عن ابداء استعدادها لاستئناف مفاوضات السلم في
 جنيف على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .
 وبالنظر الى التفسيرات الكثيرة غير الدقيقة التي حمل بها القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) فليكن
 واضحا لدينا ما يقوله هذا القرار ، وما لا يقوله .

ان هذا القرار لا يطلب من اسرائيل أن تتسحب من جانب واحد من الراضي التي احتلتها
 عام ١٩٦٧ . ولا يطلب من اسرائيل أن تترك جميع تلك الراضي . ولا يجعل مفاوضات السلم مشروطة
 بمثل هذا الانسحاب ، ولا يحدد الحدود .

ولكن القرار يطلب المفاوضات بين الاطراف للتوصل الى معاهدة سلم متفق عليها .
 ان صياغة القرار توضح تماما أن الحدود الجديدة سوف تحدد بين دول المنطقة . ان عبارة:
 " ضرورة التفاوض من أجل الحدود الآمنة والمعترف بها " تعني ضمنا أن الحدود السابقة لم تكن

آمنة أو معترف بها . ان حقيقة امكانية التوصل الى حدود جديدة يمكن استنباطها أيضا من حقيقة أن الضغط العربي ، والسوفياتي لتضمين اشارة الى " انسحاب من جميع الاراضي " كانت غير ناجحة . انني اقتبس من كلام السيد جوزيف سيسكو الذي كان مساعدا لوزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك حول القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) مايلي :

" ان القرار لا يذكر الانسحاب الى خطوط ما قبل حزيران / يونيه ، وذكر القرار أنه يجب على الاطراف أن تتفاوض لتحقيق اتفاق على ما يسمى بالحدود النهائية الآمنة ، والمعترف بها ، وبعبارة أخرى فان مسألة الحدود النهائية هي موضع المفاوضات بين الاطراف " .

ما يزال هذا موقفنا الى الان . علينا أن ننشئ حدودا جديدة ، وليس علينا أن نعود الى الحدود القديمة . علينا أن نتفاوض من أجل حدود دائمة توفر أمانا لاسرائيل .

ووفقا للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) يجب أن تشمل التسوية السلمية

" انهاء جميع المطالب أو حالات الحرب ، واحترام واقرار السيادة والسلامة

الاقليمية ، والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة " .

وعليه فان التسوية اذن يجب أن يتم التوصل اليها بين الدول . ويجب ألا تنطوي على اشتراك أية منظمة مهما كان نوعها .

ان القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لا يذكر شيئا عن منظمة التحرير الفلسطينية . ان منظمة التحرير

الفلسطينية هي منظمة ارهابية ، وسجلها حافل بالجرائم البشعة المتعمدة ضد المدنيين الأبرياء ، بما فيهم النساء والاطفال .

ان منظمة التحرير الفلسطينية يحكمها الميثاق الوطني الفلسطيني لعام ١٩٦٤ بصيغته

المعدلة في عام ١٩٦٨ والذي أعاد التأكيد عليه مرة أخرى في الآونة الاخيرة المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة في آذار / مارس من هذا العام .

ان المادة السادسة من هذا الميثاق تنص على طرد الاغلبية الساحقة للسكان اليهود من

بلادنا . وأن المادة ١٥ تدعو الى القضاء على الصهيونية . والمادة ١٩ تطلب - في الواقع -

بتدمير دولة اسرائيل . والمادة ٢ تقدم الادعاء الخرافي " أن ادعاءات الروابط التاريخية

او الدينية لليهود في فلسطين لا تتمشى وحقائق التاريخ " . والمادة ٢١ تعلن " ان جميع الحلول التي تعد بدائل للتحرير الشامل لفلسطين " مرفوضة . أى رفض أية خطة لا تشمل تدمير اسرائيل . ولا توجد أية دولة ذات سيادة في هذه المنظمة على استعداد لان تتفاوض مع هيئة تطالب بتدميرها .

ان الكثيرين من الاعضاء قد اقترحوا اقامة دولة فلسطينية تحكمها منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة . ومرة أخرى ليس هذا سوى نوع من أنواع التمني العقيم لانقبله تماما ان يتجاهل اسلوب القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والحقائق الاساسية الواقعية . ان اقامة دولة لمنظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية ، التي لا يمكن أن تكون قابلة للبقاء في حد ذاتها ، ستكون منطلقا لمحاولة تدمير اسرائيل . ويكفي أن نلقي لمحة على الخريطة والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، لنذكر ذلك .

ان احكام قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) قد قبلتها اسرائيل كأساس للتفاوض نحو السلم . وقد قبلنا قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) واننا لم نقبل أى تعديل للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) . وحتى اذا كان مثل هذا التعديل ممكنا ، وهو غير ممكن ، فان قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) يستمد قوته وسنده من كونه مقبولا من جانب الدول الاطراف في النزاع . فضلا عن ذلك فان الولايات المتحدة تعتبر القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) كأساس جامع لتسوية ذلك النزاع . ان مذكرة الاتفاق بين اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية بشأن مؤتمر جنيف للسلم الموقعة في ١ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ تعلن في مادتها الرابعة أن الولايات المتحدة

" سوف تعترض ، واذا اقتضى الامر سوف تصوت ضد أية مبادرات في مجلس الامن

لتغيير اختصاصات مؤتمر جنيف للسلم أو لتغيير القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) بطرق لا تتمشى مع الغرض الاصيلي لهما " .

ان هذا الموقف أكدته الولايات المتحدة من جديد منذ بضعة أيام فقط في بيان مشترك مع اسرائيل ان اسرائيل على استعداد لان تستأنف المفاوضات في جنيف من اجل تحقيق معاهدات سلم

حقيقية تعاقدية وفعالة بما في ذلك اقامة العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل والدول العربية .

لا يمكن أن يكون هناك أى اشتراك من أية دولة أو مجموعة أو منظمة إضافية في مؤتمر جنيف
للسلم دون موافقة جميع الأطراف الأصلية .

ويجب أن تجرى جميع المفاوضات على أساس ثنائي .

ومن خلال وساطة الولايات المتحدة ، فقد قمنا بنقل المقترحات حول النواحي الجوهرية ،
وليس فقط حول النواحي الاجرائية .

أولا ، فقد قدمنا مشروع نى لمعاهدة سلم كاملة من جميع جوانبها . ثانيا ، فقد قدمنا

التفاصيل لمنهجنا ازاء المناقشة والمفاوضات حول المسائل المختلفة .

وبدوره ، فان هذا الجزء يتكون من عنصرين : أولا ، عرض لبعض المسائل الأساسية

لا تفاقية سلم بيننا وبين كل جار على انفراد ، مثل أمن اسرايل ، ضمانات حرية الملاحة في جميع

الممرات المائية الدولية ، أمن منابع نهر الأردن في الشمال ، أسس التعايش مع العرب الفلسطينيين

في قطاع غزة ، وبهدودا والسامرة وغير ذلك من الموضوعات ذات الصلة . أى بمعنى آخر ، المسائل

التي نعتقد أنه يجب علينا أن نتناقش فيها اذا كنا سنوقع اتفاق سلام نهائي بيننا وبين كل من الدول

العربية المجاورة . ان العنصر الثاني يشمل أفكارنا بالنسبة لتسوية هذه المسائل ، ففي رأينا أنه

يجب أن تقوم علاقات طبيعية كاملة بما في ذلك العلاقات الدبلوماسية والصلات التجارية والثقافية ،

وقد اقترحنا الوسائط بما فيها المناطق منزوعة السلاح وغيرها من الترتيبات .

وفضلا عن ذلك ، يبقى المبدأ الأساسي ، وهو أن تجرى المفاوضات دون شروط أو التزامات

سبقة . ان هذا المبدأ لا يعني فحسب أن يمتنع كل طرف عن القيام بفرض أية شروط مسبقة من

أى نوع على الطرف الآخر ، بل يعني كذلك أن تكون جميع المسائل والمجالات مطروحة للتفاوض . ونحن

من جانبنا سوف نكون صريحين تماما وصادقين في الاستماع ، وفي مناقشة وتمحيص اقتراحات الأطراف

الأخرى . ولاظهار ذلك ، نعتقد أن التسوية المتصلة بيهودا والسامرة وقطاع غزة ، يجب أن تركز

على أساس تعايشنا مع الفلسطينيين العرب في تلك المناطق ، وألا تقوم على تجزئة الأراضي .

لمدة عشر سنوات ، بين ١٩٦٧ و ١٩٧٧ ، التزمت حكومة اسرايل بالتنازلات الاقليمية

مقابل السلم الحقيقي ، وكان هذا يستلزم اعادة تقسيم المنطقة ، ولم يكن ذلك مجديا .

ورأينا الآن هو أن إعادة التقسيم ليست الحل السليم . ولا يمكن أن نرسم الخط الفاصل في أي مكان بشكل يلبي ، ليس فقط دواعي الأمن ، بل كذلك الاحتياجات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية لجميع الجوانب . ان بيت لحم ، وهي مدينة تابعة للقدس ، تعتمد على القدس فيما يتعلق بالسياحة ، ولا يمكن أن ينفصل وجودها عن المدينة المقدسة . ان جبل المكبر وهو مقر الجامعة العبرية ، ومستشفى هاداسا ، لا يمكن أن ينفصلا عن اسرائيل . هل سوف يختنق العرب في غزة مرة أخرى في قطاع ضيق من الأرض ، غير قادرين على الخروج دون عبور حدود دوليّة؟ لا . ان نموذج المستقبل هو القدس موحدة حيث يعيش العرب واليهود منذ ١٩٦٧ سوية في وئام لصالح الطرفين ، ويتمتع جميع السكان هناك بحرية انتقال في جميع أجزاء المدينة المقدسة ، وتدّفل للجميع حرية الوصول الى الأماكن المقدسة ، ولا مجال ولا حاجة لوضع الأسلاك الشائكة مرة أخرى .

ولكن لو كان العرب قد اقترحوا مسألة تقسيم تلك الأراضي فيما بيننا وبينهم ، لكننا ناقشنا وبحثنا اقتراحاتهم ، وبعد ذلك لكنا قررنا ما اذا كنا مستعدين لقبول أو رفض اقتراحاتهم . وفي هذا الصدد ، أود أن أشير الى أننا قد درسنا من جديد موقفنا في الأردن والعرب الفلسطينيين ، ولم نجد أي ميل من جانب أي منهما نحو حل يقوم على إعادة تقسيم يهودا والسامرة وقطاع غزة .

ان الانتقاد الذي وجه ضد اسرائيل بالنسبة لانشاء المستوطنات في يهودا والسامرة ، لا يقوم على أي أساس . ان المستوطنات مشروعة .

ووفقا للقانون الدولي ، لا تتمتع الأردن أو أية دولة عربية أخرى ، بحقوق اقليمية سيادية في الضفة الغربية ، أو في أي جزء من فلسطين التي خضعت للانتداب في عام ١٩٤٨ ، عندما تخلت المملكة المتحدة عن انتدابها . ولا تستطيع أية دولة أن تدعي اليوم السيادة على فلسطين التي كانت واقعة تحت الانتداب ، أو أن يكون مطلبها بالسيادة أفضل من مطالب اسرائيل بذلك .

ان الدول العربية رفضت قرار الأمم المتحدة بالتقسيم ، وانتهى كالميثاق الأمم المتحدة ، استعملت القوة في محاولة لعرقلة تنفيذ هذا القرار . ان استعمال العرب للقوة عام ١٩٤٨ ، كان عملا عدوانيا ، ولم يكن دافعا عن النفس .

ان كفاحا مسلحا يجرى في فلسطين كنتيجة للغزو غير المشروع من جانب عدد من الدول لأراضي فلسطين ، التي لا تشكل جزءا من أراضي أي من الدول التي غزتها قواتها المسلحة

(S/PV.306, P.7)

هذا هو ما قاله السيد تاراسنكو من جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية في مجلس الأمن في عام ١٩٤٨.

لم تنجم عن هذا الغزوة حقوق، بل خضعوا للقيود التي يفرضها القانون الدولي على الجيوش "الغازية والمحتلة".

ان ضم الأردن ليهودا والسامرة في أوائل عام ١٩٥٠، لم يحظ باعتراف أية دولة باستثناء باكستان والمملكة المتحدة. ان وزارة خارجية الولايات المتحدة في مؤتمر صحفي في ٢٩ تموز/ يوليه ١٩٧٧، أكدت أن هناك مشاكل قانونية بالنسبة للحقوق السيادية للأردن في الضفة الغربية.

وفي ضوء الضم غير المشروع للضفة الغربية، فان اتفاقية جنيف الرابعة لا يمكن تطبيقها.

وحتى اذا كانت القوانين الخاصة باحتلال المحاربين منطبقة، فان هذه الأحكام لا تتضمن أية قيود بشأن حرية الأشخاص في الإقامة في المناطق المعنية. ان اتفاقية جنيف الرابعة تحظر التنقلات عن طريق القوة، ولا تحظر الأعمال الطوعية للأفراد في الإقامة في منطقة الضفة الغربية. انه لم يتم طرد أي سكان عرب نتيجة إقامة هذه المستوطنات اليهودية. لم يطرد عربي واحد يقيم في يهودا والسامرة من دياره نتيجة تلك القرى المسالمة.

وفوق كل شيء، لا نستطيع أن نقبل أن يحظر على اليهود العيش في أي جزء من أرض

أسلافهم التاريخية.

أود أن أوضح نقطة أخرى. ان المستوطنات لن تقرر الحدود النهائية بين اسرائيل

وجيرانها. ان الحدود سوف تتقرر أثناء المفاوضات بين اسرائيل وجيرانها.

ان المستوطنات ليست بحال من الأحوال عائقا أمام السلم، لأنه لو كانت كذلك لكنا قد

أحللنا السلم منذ سنوات.

اننا نعتقد أن المشكلة المتعلقة بوضع العرب الموجودين في الضفة الغربية، يجب أن تسوى

في اطار مفاوضات السلم في جنيف، بيننا وبين الوفد الأردني الذي يمكن أن يتضمن عرب فلسطينيين

من يهودا والسامرة.

ان مشكلة اللاجئين هي احدى المشاكل الرئيسية التي يجب حلها في التسوية السلمية لان قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٦٦٧) يشير الى اللاجئين بصفة عامة دون أن يحدد اللاجئين العرب ، وعلى هذا فهو يشمل كل من اللاجئين اليهود واللاجئين العرب على السواء . وعند صياغة هذا القرار فشلت المحاولة السوفياتية التي كانت تهدف لقصص الامر على اللاجئين العرب .

ان الاصل في نشأة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين العرب ، يرجع الى الرفض العربي لقرار الامم المتحدة بالتقسيم ، والى الحرب التي أعلنها العرب ضد دولة اسرائيل بعد يوم واحد من قيامها ، فهي مسؤولية العرب ان ، لانهم لو قبلوا هذا القرار لما كانت هناك مشكلة لاجئين اطلاقا . وبالإضافة الى ذلك ونظرا للحروب التي شنتها الدول العربية على اسرائيل فان اليهود الذين عاشوا آلاف السنين في الاراضي العربية قد فرض عليهم الخروج من هذه الاراضي وترك أملاكهم وممتلكاتهم ، وفي الوقت الذي كان فيه (٩٥٠ . ٠٠٠) لاجئ عربي ، كان هناك حوالي (٦٠٠ . ٠٠٠) لاجئ يهودي من العراق ، واليمن ، وسوريا ، ومصر ، وليبيا وباقي شمال افريقيا .

ان اللاجئين في مناطق أخرى من العالم قد نجحوا في الاندماج في المجتمع الوطني الذي ينتمون اليه ، والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة العامة هو وضع اللاجئين العرب . لان الدول العربية قد رفضت استيعاب أو اندماج اخوانهم في مجتمعاتهم وجعلت الدول العربية من استعادة الحقوق المشروعة لهؤلاء اللاجئين - وهو ما يسمى بعودتهم الى اسرائيل - مطلباً أساسياً ، ويشكل هذا المطلب تشويها خطيرا لحقائق مشكلة اللاجئين .

اننا لاننوي أن نعيد اليهود الى العراق ، سوريا ، مصر ، المغرب ، اليمن ، والدول العربية الاخرى لكي يتم شنقهم في الساحات العامة في بغداد أو حرمانهم من حقوق الانسان وان يصبحوا مواطنين من الدرجة الثالثة ، أوليسجنوا في احياء الاقليات ، كما هو الحال في سوريا اليوم ، بغية استيعاب لاجئين عرب بدلا من اليهود ، لانه في الواقع قد تم تبادل السكان بين اسرائيل والدول العربية .

ان الفرق بين اسرائيل والدول العربية هو انه بينما أدجت اسرائيل منذ البداية جميع اللاجئين اليهود في مجتمعنا أبقت الدول العربية عمدا على مركز اللاجئين لاخوانهم كي يستخدم موهم سلاح سياسي ضد اسرائيل . كما ان مطلب العرب بعودة اللاجئين الى اسرائيل مشفوعا باقتراحات

لاقامة دولة فلسطينية ، تهدف جميعها الى تدمير اسراييل ، لذا ، لا بد من اعادة توطين اللاجئين وادماجهم في المجتمعات العربية التي يعيشون فيها الان . لذلك لا بد من أن تتضمن أية تسوية سلم أحكاما محددة لتمكين جميع اللاجئين من ايجاد الاقامة والتوظيف وتلقي التعويض الكافي . وفي أية مناقشة تجرى بخصوص تعويض اللاجئين ، فان اسراييل سوف تثير مسألة تعويضات للاجئين اليهود من الراضي العربية وسوف تصر اسراييل على تسوية مطالب هؤلاء اللاجئين في اطار الاتفاقية السلمية النهائية .

ان هناك طريقا واحدا نحو السلم ألا وهو طريق المفاوضات المباشرة دون شروط مسبقة ، فالمعروف انه لا يتم تسوية أى نزاع في العالم دون قيام أطراف النزاع بالتفاوض وجها لوجه ، ونزاعنا لا يختلف عن غيره من النزاعات .

ان لب المشكلة يكمن في رفض العرب الاعتراف بحق اسراييل في السيادة الوطنية في الارض القديمة والتاريخية ، للشعب اليهودي . وهذا هو قلب المشكلة ، والى أن يتم التغلب على ذلك ستظل العقبات قائمة أمام السلم العادل الدائم .

ان تطورات الايام الاخيرة وامكانية استئناف مؤتمر جنيف للسلم ، تشير مع ذلك تفاؤلا مشوبا بالحدز ، الامر الذي قد يبرر الامل الكبير الذي نعلقه على هذا المؤتمر ، فنحن من جانبنا ، على استعداد لان نقوم بأى جهد مشترك ، مهما كان طويلا وشاقا ، للتفاوض حول اتفاق نهائي للعيش في سلم وأمن .

السيد ادامو (النيجر) (الكلمة بالفرنسية) : ان الدورة العادية الثانية

والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة ، تبدأ وتفتح على عالم يسوده عدم الاستقرار السياسي والقلق الاقتصادي . وهكذا ، فان بعض المشاكل ، وهذا لا يعني أظنها ، والتي كانت محل قلق في دوراتنا السابقة لم تجد حلولا مرضية حتى الان .

اننا نشعر وكأننا نعيش في فترة من الفوضى المتعمدة ، تصحبها رغبة واضحة في التدمير والرفض التام لقبول التعديلات والتقدم اللازم لملايين البشر المضارين ، الذين يحرمون في بعض الاحيان حتى من الهوية .

ان هذه الدورة الثانية والثلاثين لهي لقاؤنا آخر لنا لكي نصبر عن قلقنا وأملنا . فهل يستطيع العالم أن يتأمل لحظة ويحاول أن يقهر شيطان النزاع والمصالح المتسمة بالانانية الشخصية ؟

واسمحوا لي - أن أرحب بأول عمل لهذه الدورة ، وهو انضمام كل من جمهورية جيبوتي الشقيقة ، وجمهورية فييت نام الاشتراكية ، الى المجتمع الدولي . ان منظماتنا باثراء نفسها بانضمام هذين بارزين جديدين تقترب من هدفها الحقيقي في العالمية فيما يتعلق بحقوق الشعوب في أن تعيش في حرية في عالم من السلم والعدالة * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كونته (سيراليون) .

ان شعب جيبوتي ، وشعب فييت نام سوف يقدم للمجتمع الدولي ، ونحن واثقون من ذلك ، تجربتهما وأيضاً رغبتهما واستعدادهما للعمل من أجل السلم وهي صفات اعترف لهما بها العالم بأكمله . ان فاننا نهنتهما على نضالهما الشجاع الذي اسفر عن وجودهما بيننا اليوم . ان وجودهما هنا يعتبر انتصاراً لجميع الشعوب المستعبدة والتي مازال ترسف في الاغلال لتحقيق شخصيتها وحقوقها . ان عملية تصفية الاستعمار لارجعة فيها ومنتظر شعوباً ودولاً أخرى مازال الاستعمار يبقيا تحت نيره الاستعماري محرومة من حقوقها الاساسية .

منذ ١٥ نيسان / ابريل ١٩٧٤ التاريخي فان المجلس العسكري الاعلى والحكومة وقد استوعبا الدروس المستفادة من تجربة طويلة مريرة قد شرعا في السعي عن وجود أفضل لشعب النيجر وفقاً لتطلعاته الطبيعية من اجل السلم والامن وقد تعهدنا بايجاد وبدعيم هذا الوجود الافضل في اطار كفاح وطني ضد التخلف ، وقرار العدالة الاجتماعية ، والتأكيد المستمر لشخصيتنا الوطنية .

ان الاعوام الطويلة والمؤسفة للجفاف مازال في أذهاننا ، والاعمال التي اتخذت لتقويم مواردنا الطبيعية والبحث عن اكتفاء ذاتي في انتاج الاغذية تشكل اليوم الحافز الواضح لتعبئة مشترك لكافة أبناء النيجر . وعلى سبيل المثال فان المنظمات الوطنية للشباب من النساء والرجال الذين يخوضون على طول مساحة هذا الاقليم ، التي تبلغ مساحته . . . ٢٦٧ ١ كم مربع ، أنشطة جماعية في ميادين العون الذاتي والتنمية واعادة احياء التراث الثقافي في المجتمع الوطني . ان هذه التعبئة الوطنية تترجم اليوم بحضاعة منتظمة لميزانيتنا الوطنية ، مؤكداً بذلك ارادتنا الحاسمة في أن نسير الى الامام على طريق التنمية الوطنية ، لأن النيجر اليوم يرفض التقدمية المائعة الكلامية التي لم تعد تخدع أحداً ، وبدلاً من ذلك فاننا ننتهج التقدم الحقيقي ، هذا التقدم الذي يحرر الانسان من البؤس ومن الفاقة ومن الجهل ، هذا التقدم الذي يهدف الى السماح بكل واحد منا بالازدهار الكامل لشخصيته الطبيعية والفكرية .

وفي ٤ آب / اغسطس الماضي فان الكولونيل سيني كونتش قد افتتح علانية مؤتمر الكوادر

والدبلوماسية النيجيرية وقد قال :

" ان جهودنا من أجل التنمية الوطنية منذ ١٥ نيسان / ابريل ١٩٧٤ — حول البحث عن مجتمع تنمية أدت الى التأكيد بصفة خاصة على مجتمع متطور للتأكيد على المدالة الاجتماعية ، وعلى توزيع أفضل للثروات الوطنية ، ثم بعد ذلك دعما للبحث عن الاستقلال الاقتصادي خاصة بالنسبة لتنمية الأنشطة الصناعية والتعدينية والتجارية ، لقد حسننا أيضا شبكة النقل ، ونقوم بتنويع وسائل وصول بلادنا الى البحر، ولكننا نشعر بالقلق بصفة خاصة على مهير مواطنينا الذين يعيشون في الريف ، وكذلك قمنا بمشروع كبير لزيادة عدد الآبار ، واعادة تكوين ثروتنا الحيوانية التي هدها الجفاف . ان هذه الجهود تتم في مجال الامكن الريفية بحماس وثقة في المستقبل ، وفي كل مكان من هذه المناطق يتم الحث على زيادة الانتاج والقضاء على البؤس ، ولكن كافة النتائج أيا كانت ايجابية ، وأيا كانت مطمئنة ، فلا يجب أن تنسينا المهمة التي يجب أن نستمر فيها من أجل الحصول على المعونة الخارجية لمدة طويلة " .

أما بالنسبة لسياستنا الخارجية فهي تقوم على مبدأين رئيسيين يتم التعبير من خلالهما عن دبلوماسية النيجر الجديد . أولا عدم الانحياز الايجابي الذي ينبع عن ارادتنا في أن نؤكد شخصيتنا الوطنية وسيادتنا الدولية، وثانيا ، التعاون في كافة المجالات مستوحى من عدم الانحياز هذا ومرتب على اختيارنا في أن نصبح منفتحين على كافة البلدان التي تشاركنا وجهات نظرنا ، واهتماماتنا ، تعاون يعتبر أساسه دينامي وهو تشجيع عوامل التنمية الهيكلية لاقتصادنا . وعلى المستوى الاقليمي ، وعلى المستوى الافريقي يسعدني أن أعلن تمسكنا الذي لم يخب أبدا بسياسة تضامن وحوار وخاصة سياسة حسن جوار وتكامل اقتصادي واجتماعي مع كافة بلدان ذلك الاقليم الفرعي .

لذلك ، ودون الاضرار بالهيكل الموجودة على مستوى منظمة الوحدة الافريقية ، فان حكومة النيجر بالتعاون جنبا الى جنب مع حكومات افريقية أخرى قد قامت بمحاولات وساطة من أجل التخفيف من الخلافات وايجاد حلول سلمية لبعض هذه الخلافات والحفاظ على ما هو عزيز علينا ، وتعزيزه . وأود أن أتحدث هنا عن استقلالنا فكما حدث في الماضي ، فان النيجر سوف يواصل هذا الدور الطبيعي ، دور الوساطة والتقريب بين الشعوب وأفكارها لاننا نؤمن بفعالية الحوار بين الاخوة ،

وسنظل مقتنعين بأن افريقيا لا يتم تحريرها الا عن طريق أبنائها وأن أبنائها لن يحرروها الا اذا وحدوا صفوفهم وتضامنوا ، وهم قادرون على ذلك لانهم أثبتوا ذلك مرارا ، فهم يتخطون العقبات ويرتفعون فوق مستوى الخلافات .

وعلى المستوى الدولي ، فان بلادى بتعاونها مع كل من دول وبلدان افريقيا والكاريبى والمحيط الهادى والمجتمع الاقتصادى الاوروبى للدول التسع منذ التوقيع على اتفاقية لومي قد عبرت عن ايمانها فى التعاون فى اطار مجموعات أوسع وأكثر اثراء ، وبهذه الروح أيضا مانزال نكافح فى اطار مجموعة عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ ، ومنظمة الدول الاسلامية ، ونحن نعمل بنشاط للتقريب بين الدول الافريقية والدول العربية وتضامنها معا .

ان النتائج الضئيلة لاسراتيجيات التنمية المختلفة التى وضعتها الامم المتحدة لا يمكن أن تجعلنا نقف مكتوفى الايدى ، لأننا نشعر أن الوقت قد حان لا مكان تحقيق أى شيء . ولا يمكن للفشل ان يستمر ويتراكم دون أن يؤدى الى يقظة الضمير .

ان الحوار بين الشمال والجنوب - ونحن هنا نحى المبادرة التى قامت بها فرنسا - جعلنا نعتقد أن هذا سوف يؤدى الى تغيير ملموس فى العلاقات الاقتصادية الدولية . ولكن انتهى ، للأسف ، الى طريق مسدود بسبب كان يمكن لارادة سياسية من جانب البلدان المتقدمة النمو أن تحلله دون صعوبة الا أن عناصر التخفيف التى قدمت لحساب التنمية لا يمكن أن تعتبر عنصرا ايجابيا من شأنه أن يحل احتياجات بلدان العالم الثالث من التنمية . ان اقامة نظام اقتصادى دولي جديد تعتبر فرصة للدول الصناعية ، تمكنها من اعادة تنظيم اقتصاداتها لانه من غير المتصور أن يتم هذا دون تنمية البلدان المتخلفة .

ولا بد من أن يقبلوا وينصاعوا لهذه الحقيقة ، وأن يعملوا على العيش مع الاخرين وليس ضدهم . فلم يعد الاقتصاد مسألة وطنية ولكنها أصبحت مسألة عالمية ، ومن الافضل ان نسجل ذلك منذ الان ، وان تكون لدينا الشجاعة على مواجهة الامور على ماهي عليه وعلى أنها لم تعد كذلك ، اى تراث بالي من مفاهيم القرن الماضى والعقود الماضية . ان بقاء العالم الصناعى يتوقف على أن يضمن بنفسه تنمية البلدان النامية ولكن ، قبل كل شيء ، على هذه البلدان النامية ان تنظم نفسها . وعلى البلدان النامية أن تفكر فى الامكانيات المفيدة الخاصة باقامة أجهزة منظمة ودينامية

من أجل التعاون الافقي . وفي هذا الاطار ، أود أن أهنيء نفسي على البداية التي بدأتها الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية الذى عقد في تشرين الثاني /نوفمبر الماضي فـي كينشاسا ، والذي كانت قراراته المبدئية تحتوى على عناصر ايجابية ومثمرة

في هذا الاطار فان اعادة وضع استراتيجية التنمية الاقليمية قد تم بحثها أيضا في مدينة كينشاسا في الدورة الحادية عشرة الاستثنائية لمجلس وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا التي تعتمدهم نتائجها في مجال التعاون بين الدول الافريقية محل اهتمام خاص من جانبنا لأنها تشكل عناصر هامة بالنسبة لدولنا التي تهتم بأمن اقتصادى جماعى . كذلك فان نتائج مؤتمر القمة العربي الافريقي الذى عقد في القاهرة تشكل في رأينا عنصرا هاما لتشجيع التوخي الى التفاوض . وفي هذه اللحظة فان هذا الأسلوب الأخير يقدم امكانيات تتساوى مع كافة محاولات الحوار الأخرى حيث ماتزال توجد تناقضات صريحة بين المصالح وتتغلب على روح العدالة والانصاف .

هذه هي وجهات وفد بلادى بالنسبة للوضع الحالي للاقتصاد الدولي ، وقد سبق أن عبرنا مرارا في اطار المحافل الاقليمية وشبه الاقليمية في اطار نظام الأمم المتحدة بأن علينا ان نفكر في الطرق والوسائل التي من شأنها ان تطور العقلية وان تعطى للنوايا التي يتم التعبير عنها دفعة حقيقية في هذا الاتجاه .

هناك مسائل نظرا لأن لها اثرا اجتماعيا واقتصاديا مؤكدا على مستقبل الأمم النامية ، تشكل بالنسبة لبلادى مصدر قلق مستمر ، والأمر يتعلق أولا بمشكلة التصحر التي انعقد بشأنها أول مؤتمر عالمي في نيروبي أخيرا . وهذا دليل مشجع لادراك العالمي للمشاكل المختلفة التي تطرحها ظاهرة طبيعية بصورة مستمرة ، ويمكن ان تشكل خطة العمل التي خرجت عن هذا المؤتمر والتي تمثل ثمار ثلاثة أعوام من التأمل والبحث ، اداة نضال فعال اذا كانت التضحيات لتطبيقها مقبولة . وفيما وراء الخلاف حول اقامة صندوق ، نود ان نعبر عن أملنا الصادق في ان نرى انه على نمط المعونة الطبية التي قدمت لنا بصورة منتظمة ، يمكن للمجتمع الدولي أن يكون له رد فعلي مؤيد لاقامة هيكل دائمة لمقاومة التصحر . ان مقاومة التصحر هي قبل كل شيء - نضال بيئي ، ان قبول النضال الأول هي قبول النضال الثاني .

المسألة الثانية التي هي محل قلق حكومتي تنبع من الصعوبات التي نواجهها بالنسبة لتنسيق وجهات النظر حول مسائل معقدة وأساسية تتعلق بقانون البحار ، واذا كان النص المركب التفاوضي غير الرسمي الصادر عن الدورة السادسة للمؤتمر الثالث للأمم المتحدة حول قانون البحار يجعلنا نأمل في وجود اجماع حول مبدأ حق الوصول الى البحر ومن البحر . وقد بقيت جوانب ليست أقل أهمية بالنسبة لتحديد مساحات السيادة الخالصة والجهاز الدولي للاستغلال والاستكشاف

لقاع البحار ماتزال محل مواقف متشدة وجمادة ولا يمكن التوفيق بينها وتؤجل - الى ما لا نهاية -
 أى حل يتم التفاوض بشأنه حول هذه المسألة .
 ونظرا لوضع بلادى القارى ولأننا نعيش تجربة مؤلمة لأعوام طويلة من الجفاف الهدام ، فانها
 تنوى ان تعمل بالتعاون مع الدول التي تشاركنا مخاوفنا من اجل التوصل الى حل دائم ومشارك
 على المستويين الاقليمي والعالمي للتقلبات الاقتصادية التي يفرضها علينا بعدنا عن السواحل البحرية .
 وفي مواجهة هذه المسائل فان جهودا مشتركة تبذل على مستويات مختلفة خاصة في اطار اللجنة
 الدولية للنضال لمقاومة الجفاف في الساحل وفي نادى أصدقاء الساحل والجماعة الاقتصادية لدول
 افريقيا الغربية ووكالة التعاون الثقافي والفني التي تقوم ببعض المشروعات في مجال مقاومة زحف
 الصحراء ، وتتم بمساعدة بعض الدول الصديقة وتشير من جانبنا آمالا واسعة . وأنتهز هذه الفرصة
 المناسبة لكي أجدد باسم حكومة وشعب النيجر مشاعر الامتنان لحكومة وشعب كندا على القرار التاريخي
 الذي اتخذته الحكومة خلال الاجتماع الأخير لوزراء اللجنة الدولية لمقاومة الجفاف في الساحل لتخفيف
 أعباء الدين الخارجي للدول النامية الأكثر تضررا والتابعة لمنظمة الأمم المتحدة ، وبموافقة حكومة كندا
 على أحد المطالب الرئيسية للدول النامية في مؤتمر باريس ، فقد أرست مبدأ رائدا لهذا النظام
 الاقتصادي الدولي الجديد الذي نتناه ، وهذه فرصة لم يسبق لها مثيل لتحسين جهاز التعاون
 متعدد الأطراف ، ونأمل في ان تستوحي بعض الدول الفنية الأخرى من هذا الموقف للتخفيف من
 أعباء وآلام الدول الفقيرة في العالم من ثقل بعض الديون التي اضطرت اليها والتي تعوق معركتها
 ضد التخلف .

لقد سجلنا - بارتياح حقيقي - ما اعلنه وزير خارجية كندا ، فخامة السيد جاميسون من قرار
 حكومته بأن تشترك بنسبة عشرة في المائة في الاحتياطي العاجل من الحبوب الذي يقدر بخمسمائة
 ألف طن لتغطية العجز الغذائي للخمسة أو العشرة أعوام المقبلة . ان هذا الاجراء يجد صدى
 مؤيدا لدينا لأن العوامل الطبيعية التي أدت الى الجفاف ماتزال قائمة في اطار الساحل .
 ان الفترة التي مضت منذ ورتنا السابقة ، وبالرغم من انها قصيرة نسبيا في حياة الأمم
 التي تمثلها ، أوضحت من خلال أمور عديدة ، وأحداث مؤسفة ، التناقض الصارخ والمخيب للأمال
 في الحياة الدولية المعاصرة ، وبالفعل فاننا مانزال نأسف لأن العالم الذي نعيش فيه مايزال يواجه
 مشاكل خطيرة تؤدي - في غالب الأحيان - الى توتر في السلم والأمن الدوليين ، هذين المفهومين

الأساسيين في اذهان الذين قاموا بوضع الميثاق بشكلان غاية أعمالنا في هذه المنظمة . وهكذا فاننا - بأسف عميق - نشاهد حالات الانتهاكات الجماعية والمتعمدة والعديدة لميثاقنا ومبادئه . وسوف يتعلق الأمر بحالات المساس بسيادة وسلامة أراضي الدول والانتهاك الصارخ لحقوق الشعوب ، أو بحالات سباق التسلح النووية وأسلحة الدمار الشامل ، نكف عن المطالبة واستعطاف الجمعية العامة لكي تتحمل مسؤولياتها تماما وأن تجد لهذه المواقف الحلول العادلة التي تفرض نفسها .

منذ سنوات قليلة مضت توحدت افريقيا وأصرت على ان تحرر نفسها من أغلال استعمار لا يتفق مع هذا العصر ، ونفس افريقيا اليوم تشهد أخطر مواجهة في تاريخها . أم متجاوزة لا تربط بينها فقط الاعتبارات الجغرافية او التاريخية ، وانما هي مرتبطة بسمات عرقية ولفوية وثقافية يحارب بعضها البعض في مواجهة سيخسر فيها الجميع . هذه اللعبة العميقة للاستعمار التي تفرق فيما بيننا لكي تسيطر علينا بطريقة افضل هي نفس اللعبة بين الدول المستقلة . ان المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، والتي اعيد التأكيد عليها في العديد من القرارات والبيانات والتي تهدف الى دعم السلام والأمن وحسن الجوار والتعاون الأخوي بين شعوب وأمم العالم ، هذه المبادئ تطأ بالأقدام كل يوم بشكل متزايد وتسحق ، وتعطي عنا صورة قاتمة تفتقر الى الكرامة .

نحن نقبل طواعية أن ننخدع بلعبة الامبريالية الاستعمارية التي تثيرنا ضد بعضنا البعض . وفي رأى وفد بلادى أن المتطلبات الحالية بالنسبة لحقوق الانسان الاساسية والمشروعة ، يجب أن تأخذ ، في اعتبارها ، في المقام الأول احترام سيادة الأمم والمجتمعات البشرية المنظمة ، وحقوق الشعوب في تقرير المصير ، وفي أن تعيش على أرضها وفقا للنظم التي تتفق مع أمانها . هذه الكلمات قالها فخامة اللفتنانت كولونيل سيني كوتشي رئيس المجلس العسكري الأعلى ورئيس الدولة ، حيث قال

" لقد أصبحت افريقيا لعبة في يد القوى الكبرى ، وأصبحت الأرض المختارة لجميع أنواع المناورات العسكرية ، ومن الضروري ان نجنب تحويلها الى أرض معركة كبيرة ، يلقي فيها الأغنياء الفائض من قنابلهم على رؤوس الأبرياء من شعوب هذه القارة المحرومة " . ان هذه الكلمات تتحول اليوم الى واقع مرير وما تعنيه هو أن أكبر فضيحة في وقتنا ، هي سباق التسلح الذى لا يكبح جماحه . انه من غير الجائز ان تستمر بعض الدول الكبرى في تسليح نفسها وتسليح بعض الدول الأخرى الصغيرة التي تركز جهودها للسلام والأمن ، وبالتالي تثير اضطراب التوازن الهش لهذا العالم المقسم . كيف تستطيع الامم المتحدة في هذه الظروف أن تفهم أن ثلاثة أرباع البشرية يعانون من الجوع في الوقت الذى تركز فيه الامكانيات التكنولوجية للتسلح وسائر أجهزة الحرب التي يجنون منها أرباحا خيالية ، وقد ذكر البعض في هذا الصدد رقما يبلغ حوالي ٣٦٠ بليون دولار ، وهو مبلغ يكفي لاعادة بناء اقتصاد جزاء كبير من افريقيا . ان السلم والأمن ليسا حكرا على أحد ، وهما ضروريان للدول الكبيرة والصغيرة على حد سواء ، ضرورة في الاطار الافريقي ، وضرورة في اطار كل الشعوب التي تكافح من أجل حررتها وفي كل الامم المغلوبة على أمرها ، والامم المتغلة والمقهورة . وهما ضرورتان أيضا بالنسبة للتكتلات . ولهذا ، نحن نعلق آمالا كبيرة على الدورة الاستثنائية القادمة لنزع السلاح ، لأنه في رأى النيجر ان الانفراج امر عزيز على البعض ، وان التنمية التي لها اولوية دائما لدى البعض الآخر لا يسكن أن تتحقق مادامت الاسلحة تتدفق على الاسواق العالمية كل يوم . ان البؤر الساخنة للمواجهة تنتشر وتتبلور يوميا ، وهو ما يثير اهتمامنا .

ففي قبرص مازلنا نأسف للأحداث التي أدت الى تقسيم الجزيرة الى طائفتين . وقد وجّه وفد بلادى ندادى الى الطائفتين لكي تقوما ، تحت رعاية الامين العام للامم المتحدة ، باستئناف المفاوضات بينهما بطريقة بناءة ، على اساس حل توفيقى مقبول لديهما ، ووفقا لأمانى الأمة القبرصية .

وفي الشرق الاوسط ، فان العدو الصهيوني يواصل عدوانه واعماله الاجرامية الوحشية ضد الشعب الفلسطيني الذى يحاول ان يستعيد وطنه القومى السيب . كما ان اسرائيل تمد بعناد احتلالها الى الاراضي العربية المحتلة ، رغم صدور القرار رقم ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرارات الأخرى الصادرة عن منظمتنا . ونحن مقتنعون بأنه عن طريق انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلتها منذ حزيران / يونيه ١٩٦٧ . بما فيها القدس ، وكذلك اقامة دولة فلسطينية مستقلة ، سيكون بالامكان اقامة السلام الدائم في هذه المنطقة من العالم . وفي هذا المقام ، فاننا مازلنا نأمل في أن العقبات التي أثيرت امام مشاركة الفلسطينيين في مفاوضات جنيف سوف يمكن التغلب عليها ، وان هذا المؤتمر سيستأنف اعماله على اساس القرارات الصادرة عن الامم المتحدة والمتعلقة بهذا الموضوع .

ان وفد بلادى يرحب بالموقف السوفياتي - الامريكى الجديد حول هذا الموضوع ، كما ورد في البيان الصادر في أول تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ . ان الاتفاق المشترك الذى وقعت عليه الحكومتان يشكل الخطوة الأولى المواتية نحو اقامة سلام حقيقي في الشرق الأوسط . ونأمل في أن اتفاق الرأى الذى أمكن التوصل اليه بين الجانبين سيؤدى الى حل نهائي .

أنتقل الآن الى الجنوب الافريقي ، ذلك الجزء من قارتنا الذى مازلنا تحت السيطرّة الاستعمارية . وانه ليسعدننا أن نرى مظاهر الاهتمام التي يظهرها المجتمع الدولي يوميا بالنسبة لتحرير الجنوب الافريقي تحريرا كاملا بطريقة نهائية . ان الدول الغربية ، أرادت ام لم ترد ، هي المسؤولة عن مولد وتطوير القوة الاقتصادية والتقنية لجنوب افريقيا . ان هذه الدول الغربية تدرك اكثر فأكثر مسؤولياتها وتحاول في الوقت الحاضر أن تجعل فورستر وزمرته الحاكمة يستمعون الى صوت العقل . واننا لندرجو ان تنجح هذه الدول في جهودها حتى تختفي العنصرية والفصل العنصرى الى الابد من قارتنا . ولكننا نحن نعترف عناد العنصريين ، ونعترف أيضا بالتواطؤ تحت

ستار المؤسسات متعددة الجنسية والتي تواصل العمل على احباط قرارات ومقررات الأمم المتحدة . ولا يجب ان يرضى المجتمع الدولي ، وأن يكتفي بابداء علامات الأسى فيبي وجه العناصر الرئيسية التي ترتكب هذه المآسي التي يعميش فيها الأفارقة السود كل يوم . بل يجب أن تتخذ عقوبات محددة ضد أية عناصر تشجع فورستر وسميث . اننا جميعا مازلنا نذكر الاطفال الافارقة الذين ماتوا في سويتو ، وكذا ستيف بيكو ، داعية التعايش وعدم العنف ، والذي مات مؤخرا مثل كثيرين من مواطنيه ضحايا الغباء وعدم البصيرة .

ومع ذلك ، فاننا مقتنعون بأن افريقيا سوف تستعيد كرامتها ، ونعلق الأمل على المبادرة الانجلو أمريكية ، وجهود الدول الخمس ، فيما يتعلق بناميبيا التي تشكل أساسا جادا لايجاد حل لمشكلة الجنوب الافريقي .

وقبل ان اختتم كلمتي ، أود أن أقول ان الامم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، والعالم الحر ، أى البشرية كلها ، تعلق آمالا على الأعمال المشتركة لمنظمتنا . ان النيجر من جانبها لتؤمن بأنه من الممكن أن نفعل شيئا ، ليس فقط في ميدان النوايا الحسنة ، ولكن في ميدان العمل الفعلي . ان الاسباب — وليس هناك من حاجة الى ذكرها هنا — التي دعت الى انشاء الامم المتحدة والسى تطويرها ، يجب أن تكفل لها تحمل مسؤولياتها بشجاعة وباستمرار ازاى القضايا الخطيرة التي تواجه المجتمع الدولي .

اننا ندرك هذه المسؤولية بمفهوم المزيد عن ترشيد الجهاز الادارى لتحقيق مزيد من الفعالية للمنظمة ، وتطبيق افضل للقرارات التي تتخذ وفقا لرغبات الأمم ذات السيادة التي نشلها . ان المصير المخزن لعصبة الامم المتحدة ينتظر الامم المتحدة اليوم . ولكن لدينا آمالا كبيرة في أن هذه العقبات الكثيرة لن تقف في طريقها . يجب ان ننهي جانبنا الاساليب غير الكفاءة ، وتعدد التوصيات والقرارات التي لا تنفذ اطلاقا . وفي كلمة واحدة يجب ان ننهي جانبنا كل شىء بصرفنا عن ارادتنا وعن الاسباب التي تضررتنا الى الاجتماع هنا كل عام لمدة ثلاثة أشهر ، باعتبار ان الامم المتحدة هي ، وستظل الى وقت طويل الطجأ الأخير للدبلوماسية البرلمانية .

وفي ختام كلمتي ، اود ، مرة اخرى ، ان اتوجه الى اشقائنا الافريقيين ، واندد معهم بالأزمة الحادة والحروب والكراهية التي ابتليت بها قارتنا ، من خلال باب مفتوح على مصراعيه . ان أمننا الجماعي هو موضع اختبار .

ان جيلنا ، الذي كثيرا ما أغرته الايدولوجيات التي صعبت تماط التوفيق بينها وبين تقاليدنا في التسامح والتحرية ، يواجه خطر تحمل مسؤولية لمثل هذه الايدولوجيات المستوردة غير المواتية ، في الفترة المقبلة . ان الامم العظيمة لم تعد تشن الحروب على بعضها البعض بل تلجأ في ذلك الى الوسطاء . لماذا نقبل ان ان نضحى بشعبونا لخدمة مصالح غريبة تماما عنها ؟

وفضلا عن ذلك ، فان القومية التي يعترف بها العالم بأسره ، نظرا لدورها النبيل في تشييد مجتمع عادل ومنصف ، كثيرا ما تفرغ من مضمونها الحقيقي في افريقيا . وقد اصبح من الدارج ان تبرر بها الجرائم وابداء الاجناس والطمع في السلطان والسيطرة .

ان افريقيا تحتاج الى استعادة محاسنها في التسامح والعدالة ، وتحتاج الى خوض كفاح حقيقي آت ، كفاح استعادة كرامتها ، وكفاح تنميتها . كذلك لا توجد مشكلة يتعذر حلها . ان اجتماعنا ، في اطار منظمة الوحدة الافريقية ، كثيرا ما يكون مثلا لحسن النوايا السياسية تجاه المصالحة والتفاهم . ويجب ان نعترف باننا لا توجد بيننا دول او اناس يلعبون دورا يؤدي بالآخرين الى اي نوع من المصير . ان قواعدنا ، مهما بلغ ضعفها ؛ ان فرصنا في الحياة المشتركة بكل الشكوك اليومية التي تساورها ، ان فوائد التقدم لشعبونا ، ان كل هذا وارد في المواثيق المختلفة ، وفضل هذه المواثيق ميثاق منظمة الوحدة الافريقية . ان اولئك الذين يعتقدون ، لسبب او لآخر ، انهم يستطيعون الاستغناء عن منظمة الوحدة الافريقية ومبادئها يعلمون كذلك الى اي مدى يعرضون انفسهم للخطر . ان جميع البلاد تشترك في المصير وفي ضرورة التضامن الجماعي . ولم يحدث ان نجحت دولة في بناء قوتها على قوى خارجية ، من اجل فرضها على دول افريقية اخرى . لنظل متحدين ونغذي انفسنا من اجل الكفاح المفيد لصالح شعوبنا ولصالح شعورنا القوي المخلص ولصالح الجهود السخية من اجل افريقيا موحدة ومتقدمة .

وختام اود ، سيدي الرئيس ، ان اقدم لكم تهنئتي الصادقة على انتخابكم وعلى الطريقة الماهرة التي ادرتم بها مناقشاتنا الى الآن ،

السيد بكر (السودان) : السيد الرئيس ، أبدأ بتهنئتك ، تهنئة صادقة ،
لاختياركم لهذا المنصب الهام والحساس ، لا يمانى بانكم اهل له لما عرفتم به من قدرات عالية ولانكم
تمثلون بلدا جمعت بينه وبين بلادنا أوأصر شتى نعتز بها ونحرص عليها . ففي مجال العلاقات
الثنائية تمثل علاقات السودان ويوغوسلافيا نموذجا ممتازا لما يمكن ان تكون عليه العلاقات الطيبة
بين الدول النامية . وفي مجال عدم الانحياز تؤكد العلاقات بين السودان ويوغوسلافيا كيف تستطيع
الشعوب رغم تباعد المكان ان تحشد طاقاتها الخيرة وتوظف امكاناتها الهائلة من اجل عالم يسوده
الحق والسلام . انني لعلى ثقة بانكم ستديرون اعمال هذا المجلس بكل الاقتدار وبكل روح المسؤولية
التي عرفتم بها .

ولا يفوتني ان اشيد من على هذا المنبر بسلفكم السيد شيرلي اميرانغ ، الذى ادار اعمال
هذا المجلس ، في الدورة المنصرمة ، بكل ما عرف به من خبرة ودراية ، وارجوان انقل له شكر بلادى
وعرفانها لكل ما قدم لهذه المنظمة من خدمات ، ليس فقط من خلال رئاسته لاعمال الدورة السابقة ،
ولكن ايضا من خلال قيادته المقتدرة لاعمال مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار .
كما اود ان انقل التهنئة والعرفان للامين العام للامم المتحدة السيد كورت فالدهايم ، لجهود
المخلصة التي ظل يقدمها ، خدمة للسلام العالمي وترقية لمنظمتنا هذه حتى تتمكن من اداء المسؤوليات
الطلقة على كاهلها بالكفاءة المطلوبة .

انه لمن دواعي فخرنا واعتزازنا ان نرحب اليوم بانضمام الشقيقة جيبوتي الى منظمتنا ، واننا
لعلى ثقة تامة بأن هذه الجمهورية الفتية ، وقد اعلنت انضمامها الى المجموعات الاقليمية والسياسية
التي تنتمي اليها ، ستكون عاملا هاما وفعالا ، في تحقيق السلام والأمن ليس في منطقة القرن
الافريقي فقط بل وعلى المستوى العالمي .

كما يسعدني ان أعبر عن ارتياح وفد بلادى البالغ وهو يشهد كفاح الشعب الفيتنامي البطل
قد تكلل بنصر مؤزر تمثل في انضمام جمهورية فييت نام كخطوة فعالة تجاه تحقيق عالمية هذه المنظمة
لنتمنى لشعبيهما كل رفعة وتقدم .

لقد انقضى اثنان وثلاثون عاما من عمر المنظمة التي نتحدث باسمها وتحت مظلتها . ورغم
الانتصارات والنجاحات التي حققتها في الماضي خاصة في مجال المحافظة على السلام والأمن في

العالم ، نجد ان هنالك مشاكل عديدة قد ظلت دون حل . ونظرة بسيطة وسريعة الى جدول الاعمال المطروح علينا تقف شاهدا على ما اقول . اننا في السودان ننظر بعين الامل لهذه المنظمة وفي قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الدولية في شتى المجالات . نحن في القارة الافريقية ، ربما اكثر من غيرنا ، نسجل بالعرفان للامم المتحدة عونها لنا في تصفية الاستعمار ، وفي المحاولات الجادة في القضاء على مظاهر التفرقة العنصرية في جنوب القارة .

اننا نعيش في عالم يتهدد الخطر بعض مناطقه . ومسؤوليتنا التي لا فكاك منها ان نولي تلك المناطق اهتمامنا ، وان نتدارس الاسباب والعوامل التي تجعل منها مناطق خطر والتهاب ، بدل ان تكون مناطق أمن واستقرار ، وبغير النظرة الجادة للقضايا والرأى الموضوعي في العلاج تتعقد المشاكل ولا تحل وتظل مناطق الخطر باقية تهدد بالفناء الكبار والصفار على السواء .

تعتبر منطقة الشرق الاوسط احدى المناطق المشتعلة في العالم، لاسباب ترجع الى
الاحتلال الاسرائيلي المستمر للاراضي العربية، وانكار حكام اسرائيل للحقوق الوطنية الثابتة
للعرب الفلسطينيين البطل. ففي الوقت الذي نجد فيه الحكومات والشعوب العربية تتحدث عن
السلام وتعمل لتحقيقه، وفي الوقت الذي يؤكد فيه قادة العرب حرصهم على السلام العادل والامن
الدائم، نجد المتعصبين وفلاة السياسيين المتطرفين في اسرائيل بل في هذه القاعة يرفعون رايات
" الارض المحررة" و " الدولة اليهودية" القائمة على الاوهام والاحلام، متخذين من ذلك كله سياسة
تقوم على التوسع غير المشروع على حساب الدول العربية.

ان اسرائيل، كما تعلمون هي الدولة الوحيدة التي خلقت بقرار من الامم المتحدة، وهي،
مع ذلك، الدولة الوحيدة، مع توأمتها جنوب افريقيا، التي لا تعبأ بالقرارات الصادرة عن الامم
المتحدة. انها تتصرف بطريقة مجافية لميثاق الامم المتحدة وللأغراض التي من اجلها خلقت هذه
المنظمة. بدأت اسرائيل بخرق الميثاق بعدم الالتزام بقرار مجلسكم الموقر في دورته الثانية رقم (١٨١)
الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ وهو القرار المعروف بقرار التقسيم، ولم تعمل بقرار
مجلسكم الموقر رقم ١٩٤ (د - ٣) الخاص بعودة اللاجئين الى ارضهم مع انها لا تزال تتمتع بالقرار
رقم ٢٧٣ (د - ٣) الذي اعطاها حق عضوية الامم المتحدة. ولا تزال اسرائيل ترفض الالتزام بقراراتكم
بدليل الاجراءات الاخيرة التي تتخذها الان بشأن اقامة المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة
في محاولة يائسة لتغيير المقومات السكانية والجغرافية والدينية لهذه المناطق توطئة لضمها اليها
بالقوة.

لقد دلت القادة العرب وبرهنوا اكثر من مرة وفي اكثر من محفل انهم طلاب سلام وعدل،
وفي نظرنا لا يمكن اقامة السلام القائم على العدل الا من خلال حل القضية الفلسطينية وهي اساس
المشكلة في الشرق الاوسط، وذلك بتأمين عودة الشعب الفلسطيني الى ارضه، واقامة الدولة
الخاصة به عليها، وانسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ
حرب الخامس من حزيران / يونيه ١٩٦٧، وعودة القدس الشريف الى السيادة العربية ليظل - كما
كان - مكانا مقدسا، تمارس فيه الفئات الدينية الثلاث: المسيحيون، واليهود، والمسلمون،
شعائرهم الدينية بكل حرية وامان، كما كان الحال عبر القرون.

اننا في السودان ندين الموقف الاسرائيلي ونؤيد الجهود المبذولة على نطاق المنظمة الدولية ليجاد الحل العادل ونؤيد الدعوة الى عقد مؤتمر جنيف للسلام دون ابطاء مع مشاركة كل الاطراف المعنية بالامر بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والحارس المؤتمن على امانيه وتطلعاته الوطنية والقومية .

وكما يعمل العنصريون في اسرائيل، على اشعال نار الحرب ، واذكاء روح الكراهية والبغض، متجاهلين وجود الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة ، نجد حلفاءهم العنصريين في جنوب قارتنا الافريقية يفرضون على اشقائنا هناك الوانا من العبودية والاذلال في ظل نظام يمتهن الكرامة الانسانية ، ويتعارض مع كل القيم والقوانين التي تقرها الاديان والشرائع . ان ما يتعرض له ابناؤنا ذلك الجزء من العالم من اضطهاد واعتقال بل وتصفية دموية امر لا يمكن السكوت عليه او التقليل من بشاعته وخطورته .

لا اعتقد انني في حاجة الى ان ابين لكم مخاطر سياسة التفرقة العنصرية التي تمارس ضد شعب ازانيا فانتم على علم بذلك كله ، ولكنني اود من هذا المنبر ان اناشد كل الدول الاعضاء في هذه المنظمة ، والتي تمد نظام فورستر غير الانساني بالعون عسكريا ، ام سياسيا ، ام دبلوماسيا ام اقتصاديا ان توقف هذا الدعم . اننا نرى ان هذا النظام المنبوذ يستمد اسباب بقاءه واسباب استمراره وقوته من هذا الدعم الذي يتعارض مع القرارات الصادرة عن الامم المتحدة في احكام العزلة على جنوب افريقيا ، الى ان تتخلى عن سياستها هذه ، ولانه في نفس الوقت يقلل من فعالية الجهود المبذولة من قبل الامم المتحدة في تعبئة الرأي العام العالمي ضد سياسة التفرقة العنصرية ، بوصفها ابشع الممارسات التي عرفها التاريخ .

ان السودان يؤيد جهود شعب ازانيا في القضاء على نظام الفصل العنصري ، ويبارك نضال ابناؤه المسلح ضد طفمة فورستر . ومن هنا جاءت مشاركته واسهامه في مؤتمر مابوتو لنصرة شعبي زمبابوي وناميبيا ومؤتمر لاغوس لمناهضة التفرقة العنصرية امتدادا لجهوده في هذا الاتجاه ، وتعبيرا عن تضامن شعب السودان مع شعب ازانيا في تصديه الباسل والشجاع لمحاربة كل اشكال التمييز العنصري التي تمارس ضده .

ان الموقف في ناميبيا خطير للغاية ، ولا بد من تداركه قبل استفحاله * ، ولا بد من حملة عالمية لا رغام حكومة جنوب افريقيا العنصرية على الجلاء* فورا عن ناميبيا وتصفية وجودها العسكري السياسي والاقتصادي فيها ، حتى ينعم شعبها تحت قيادة حركة تحرير جنوب غرب افريقيا بحريته كاملة ، واستقلاله كاملا ، ويعود له وجهه الافريقي المشرق . وعلى الامم المتحدة ان ترتفع الى مستوى المسؤوليات المناطة بها في هذا المجال فهي لاتزال في نظرنا نحن الافارقة المسؤولة قانونا عن هذا الاقليم، ولا بد من تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٣٨٥ (١٩٧٦) فورا ودون ابطاء مع التاكيد على وحدة ناميبيا الاقليمية ورفض محاولات حكومة جنوب افريقيا العنصرية ، في استقطاع مينا* فالفسباى عن ناميبيا وضمها الى اقليم الكاب.

ان الموقف في زمبابوى لا تقل خطورته عن الموقف في ازانيا وناميبيا . وتتثل تلك الخطورة في استمرار سياسة التفرقة العنصرية وتسلط حكومة ايان سميث العنصرية وغير الشرعية على مقاليد الامور ورفضها الانصياع للتخلي للاغلبية السودا* في زمبابوى . اننا - في السودان - نبارك الجهود المبذولة للعودة الى حكم الاغلبية السودا* ، لاننا في افريقيا كما في العالم العربي طلاب سلام ونعتبر الحلول المطروحة لحل قضية زمبابوى اساسا مناسبة لاستمرار مفاوضات الحل بشرط الا تتعارض مع الكفاح المسلح الذى يهدف الى اسقاط نظام سميث غير الشرعي ، واعادة السلطة كاملة لابننا* زمبابوى . كما اننا ننادى باشتراك القيادات السياسية والعسكرية في زمبابوى في المفاوضات المقبلة ، وعلى شتى مراحلها ومستوياتها ، لانهم في نظرنا المعبرون الحقيقيون لاماني شعب زمبابوى وتطلعاته الشرعية .

لقد ظل القادة الافارقة يطالبون ، في شتى المحافل بالنأى بقارتنا عن الصراعات الدولية ويناشدون الدول العظمى بالكف عن التدخل في شؤونها الداخلية لايمانهم ان ذلك وحده يشكل عاملا من عوامل عدم الاستقرار في افريقيا . ان الافارقة قادرون على تجاوز المحن وحل المنازعات التي تنشأ بينهم بالطرق السلمية وبروح التسامح الافريقية . ان بعض الدول الكبرى التي تحاول

* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

خلق قواعد لها في القارة لا يسعدها ان يعم منطقتنا الاستقرار والسلام ، لانها تحاول دائماً الصيد في الماء العكر ، ولهذا تعمل على خلق المشاكل بين الدول الافريقية الشقيقة وتسيم جو العلاقات الطيبة القائمة بينها ، لتجد الفرصة للتدخل المباشر وغير المباشر في شؤون القارة الداخلية . اننا نطلب من هذه الدول وغيرها الكف عن التدخل في شؤون القارة الداخلية وأن تدرك ان شعوب منطقتنا التي ناضلت الى حد التضحية بالدم في سبيل حريتها واستقلالها ، لا يمكن ان تقبل بعودة النفوذ الاجنبي الى ارضها في اى صورة من الصور ، او باسم اى مبرر من المبررات .

ان الظروف التي يعيشها شعب قبرص تشكل مصدر قلق وأسف للسودان . اننا نتابع بالتقدير الجهود المخلصة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل إعادة الاستقرار والسلام التي هذه الجزيرة حتى ينعم شعبها بحالتها التركية واليونانية بالأمن والسلم والعيش في ظل قبرص المستقلة الموحدة ذات السيادة . ان بلادنا لا تدخر وسعا في دعم كل الجهود الاخيرة التي تسهم في إعادة السلام والاستقرار والاخوة بين ابنا قبرص ، حتى تتمكن هذه الجزيرة من مواصلة دورها الرائد مع شعوبنا الشقيقة في اطار حركة عدم الانحياز .

ان التسابق المحموم في صنع الاسلحة الفتاكة وتكديسها بين الدول يشكل عاملا آخر من العوامل التي تخلق التوتر في العالم . ان الدول النامية تلاحظ بالأسف الشديد كيف تنفق الدول الكبرى المبالغ الطائلة في هذا السباق المحموم ، فلقد بلغ انتاج الاسلحة في العام الماضي أكثر من ٣٠٠ بليون دولار في الوقت الذي يتعرض فيه الملايين من أبنا الدول النامية للمرض والجوع والموت . وسيكون للسودان ولاشك موقف محدد عندما تناقش هذه المسألة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في الربيع القادم ، والتي يتشرف السودان بعضوية اللجنة التحضيرية المكلفة بالاعداد لها ، ولكنني اود هنا ان اطرح موقف بلادى بصورة عامة والذي يتلخص في :

أولا : ان السباق المحموم بين الدولتين العظيمين في هذا المجال تهديد صاخ للسلام العالمي .

ثانيا : ان على الامم المتحدة ان تترجم الى الواقع كل الاقترحات والنداءات لاطلاق افريقيا والشرق الاوسط وجنوب آسيا مناطق خالية من الاسلحة الذرية ، وارغام حكومتي اسرائيل وجنوب افريقيا على التوقيع على الاتفاقية الخاصة بعدم انتشار الاسلحة الذرية .

ثالثا : ان تتخذ الأمم المتحدة تدابير عاجلة وفعالة نحو اعلان المحيط الهندي منطقة سلاح بعيدة عن التسابق بين الدول الكبرى ، وقد لاحظنا بارتياح تام اتفاق الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على وقف نشاطهما التنافسي في المحيط الهندي ، ونأمل أن يتمخص المستقبل القريب عن تصفية كاملة لكل القواعد العسكرية في المنطقة . وفي هذا الصدد اود ان انقل لكم ان بلادنا تعمل جاهدة بالتعاون مع الدول المطلة على البحر الاحمر على ابعاده - وهو رافد هام

من روافد المحيط الهندي - من الصراعات الدولية وتأمينه من مخاطر التنافس الدولي ، خدمة لمصلحة الشعوب والدول المطلبة عليه جميعها .

انكم تلاحظون من الكلمات التي اقيت ، ان هنالك اهتماما دوليا بقضية حقوق الانسان السياسية والمدنية . ان السودان يولي هذا الامراهتمامه وعنايته ، ولا بد لنا ونحن نتحدث عن حقوق الانسان من توجيه الانظار الى الانظمة العنصرية في الجنوب الافريقي وفلسطين حيث تصادر هذه الحقوق في وضوح النهار وحيث تفرض جنوب افريقيا وروسيا واسرائيل على شعوب ازانيا وزمبابوي وفلسطين حياة الاندال والعبودية ، لأن هذه الشعوب تطالب بحقوقها الاساسية في الحرية والاستقلال . ان المأساة الانسانية التي تعيشها هذه الشعوب لاتجدي معها مجرد الكلمات التي ظلت تتردد في هذه القاعة على مدى سنوات طوال . اننا مطالبون اليوم وأكثر من أى وقت مضى بالعمل الجاد والمسؤول لارغام هذه الانظمة العنصرية لتوفير الحقوق الاساسية لهذه الشعوب ، وبغير هذا العمل الجاد فان حديثنا المتكرر في هذه القاعة عن الحقوق الانسانية لن يعدو ان يكون مجرد كلمات .

ان الموقف الاقتصادي الدولي يثير قلق السودان ، وان استمرار المشاكل الاقتصادية ، خاصة تلك المتصلة بالدول النامية وعدم احراز أى نجاح يذكر في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، يثير المخاوف ويقلل الى حد كبير درجة التفاؤل الذي عبر عنه عدد من رؤساء الدول والحكومات في بداية هذا العام . ان السودان يؤمن انه مادامت الغالبية العظمى من البشرية تعيش على الكفاف ، فان المشاكل في العالم ستزداد حدة وتعقيدا ، ذلك لأن قضايا السلام وقضايا الرخاء لا يمكن الفصل بينهما ، ولهذا فاننا نرى انه لا بد من البحث عن نظام اقتصادي جديد يشكل الارضية التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية في العالم خدمة لأبناء الانسانية .

لقد لاحظ السودان بالأسف كله ، التقدم المحدود الذي أحرز في مجال اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، منذ الدعوة له في الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة منذ أربعة أعوام خلت . وانا تركنا بعض الاستثناءات المحدودة جانبا ، نجد ان الدول الفنية ترفض تطبيق مبادئ هذا النظام رغم تظاهرها بقبول الفكرة والمبدأ . ان الدول النامية مصرة من جانبها

على تعديل النظام الاقتصادي الدولي الراهن من خلال المجادلة والمفاوضات بدل التشاحن والمواجهة ، لايمانها ان النظام الاقتصادي الحالي غير عادل ويساعد كثيرا في استنزاف موارد الدول النامية ، ويضعها تحت رحمة الدول الصناعية الكبرى .

لقد حاولت الدول النامية توضيح الابعاد الحقيقية للالزمة التي يعيشها عالما من خلال المؤتمر الدولي للتعاون الاقتصادي الذي استمر في باريس لمدة ثمانية عشر شهرا كاملة ، وطرح الحلول المناسبة لها ، ولكن جاءت نتائج الحوار بين الشمال والجنوب دون تطلعات شعوب الدول النامية . اننا نقدر المصاعب التي تواجهها الدول الفنية في المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية ولكننا في نفس الوقت نعتقد انه بالامكان ، اذا صحت النوايا ، بامكان الدول الفنية ان تساعد الدول النامية في شتى المجالات ، باتباع نظام دولي اكثر عدالة ، وحسب القرارات الصادرة عن الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة .

نحن في السودان نؤمن بأن الامم المتحدة تشكل الاطار الصالح الذي تحل فيه المشاكل الاقتصادية الدولية من اجل مصلحة المجتمع الدولي ، ولعل النتائج المحدودة التي تمخضت عن المؤتمر الدولي للتعاون الاقتصادي لدليل واضح على خطأ معالجة هذه القضايا على أسس ضيقة وخارج اطار الامم المتحدة . اننا نرى انه يقع على كاهل الامانة العامة دور هام ، خاصة فيما يتعلق بمساعدة الاجهزة التشريعية الحكومية كالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في اتخاذ القرارات ووضع السياسات العريضة ، وهذا يفرض عليها تقوية فعالية الاجهزة العليا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، تأكيداً لاتباع النهج المتكامل للتنمية وتنسيق نشاطات الامم المتحدة في المجال الاقتصادي . ان الامم المتحدة هي المنبر الحقيقي لمناقشة المشاكل الاقتصادية وخاصة اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

هنالك مشاكل بيئية عديدة تقعد كثيرا من الدول النامية عن تنفيذ مخططاتها التنموية الطموحة . ان السودان ، مع عدد من شقيقاته الدول الافريقية والعربية ، يواجه خطرا داهما يتهدده من جراء الزحف الصحراوي الذي يتم على حساب الرقعة الخضراء . ان الجفاف الذي تعرضت له بعض تلك المناطق منذ عدة أعوام وتسبب في موت الآلاف من البشر والماشية ، جاء نتيجة طبيعية للتصحح الذي عانيناه .

ولهذا فقد أبدى السودان كل اهتمامه بالمؤتمر الدولي الذي عقد مؤخرا في نيروبي حول محاربة الزحف الصحراوي وتقضي أسبابه . انني من هذا المنبر وباسم السودان والدول المتأثرة بالصحراء ، أناشد الأمم المتحدة والمؤسسات والدول المقدرة باعانتنا في التغلب على هذا الخطر الذي يتهدد حياة الانسان والحيوان والنبات في بلادنا .

ان ما تعالجه الدورة من مسائل مصيرية بالنسبة لمستقبل العلاقات الدولية في شتى المجالات يجعلها تتسم بأهمية قصوى . ونحن نأمل أن ترقى الأمم المتحدة الى مستوى هذه المسؤولية الكبرى ، بايجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي يواجهها عالمنا .

هناك حقائق جديدة ظهرت على المسرح الدولي سواء كان ذلك في مستوى الدول المتقدمة أو الدول النامية ، ولا بد للعالم أن يأخذ هذه الظاهرة بعين الاعتبار ، والا فان كل ما نصيبه اليه من تضامن دولي من أجل عالم جديد يسوده التعاون الصادق والمساواة الكاملة سيكون بعيد المنال .

ان بلادنا وهي تؤمن بحتمية انتصار الانسان على مشاكله ، وقدرته على بناء عالم جديد تسوده الاخوة والمساواة والسلام والحق ، تأمل صادقة ومخلصة أن تؤدي هذه المنظمة دورها النبيل في خدمة قضايا الانسان ، وتحقيق تطلعاته نحو عالم أفضل . وستظل بلادنا الى الأبد على التزامها الثابت للوفاء بمسؤولياتها لتحقيق هذه الغاية النبيلة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الى آخر المتحدثين في جلسة بعد الظهر ، وقد طلب عدة مندوبين الكلمة ممارسة لحقهم في الرد ، ولعل السادة الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة في جلستها العامة الخامسة قررت بأن الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد يجب أن تقتصر على عشرة دقائق فقط ، ونظرا لتأخر الوقت فانني لوائح بأن السادة الأعضاء سيتفهمون طلبي بأن يتعاونوا في احترام هذا القيد .

السيد العلوي (عمان) : السيد الرئيس ، مما يدعو للأسف أن وقف أمامكم يوم الجمعة الماضي ولثاني مرة خلال هذه الدورة ، أحد المتحدثين باسم الجبهة الحاكمة في عدن مرددا الأكاذيب والمهاترات ، وهو ما كنا ومازلنا نرغب في تحاشيه ، احتراما منا لهذا المنبر ،

ولوقت الجمعية العامة الثمين ، بالإضافة الى أننا نؤمن بأن حل الخلافات لا يتحقق باطلاق الشتائم من على منصات الخطابة ، وانما بالحوار الهادئ البناء ، وعلى أساس من الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الغير .

وتذكرون سيدي الرئيس ، اننا في بياننا العام أمام الجمعية العامة فندنا بموضوعية ، ماجاء في خطاب السيد سالم ربيع من تدخل صارخ في شؤوننا الداخلية ، ولكن ممثلي الجبهة الحاكمة في عدن ، آثروا المعنى في المهاترات - وهو منطوق الماجز - وحاولوا خلال مارسة ، ما أسموه حقهم في الرد ، النيل من صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم ، الذي شهد الجميع له فضله في قيادة عمان ، وشعبها الذي يكن له كل حب وعرفان - والذي يسير خلف قائده - على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

كما دفعت عوامل شخصية مثل الجبهة الحاكمة في عدن للتمرض لشخصي ، ومن المصروف أن التهجم على الأشخاص يعتبر افلاسا سياسيا ، رأياً بنفسي النزول الى مستواه ، احتراماً مني لهذا المكان المخصص لمعالجة المشاكل الدولية ، لا لشن حملات شخصية متوترة ودعاية رخيصة .

اننا عندما نرفض النزول الى مستوى المهاترات الشخصية فاننا لانفعل هذا من موقف عجز أو ضعف ، فهناك الكثير مما يمكننا كشفه عن الأحوال في اليمن الجنوبي ، وعن معسكرات تدريب الارهابيين ، والمخربين والقائمين على تدريبهم ، وعن الارهاب والاختيالات السياسية ، التي اتخذت كأسلوب لتصفية أية معارضة في الداخل والخارج ، وما لم يسلم منه رؤساء سابقون ، وقادة وسفراء مثلوا هذا النظام في الأمم المتحدة ، وغير ذلك الكثير مما نحجم طوعاً عن الخوض فيه ، احتراماً للميثاق الذي لايسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية ، وايماناً منا بأن ما يحدث هناك لا بد وسيأتي اليوم الذي يقول فيه شعب اليمن الجنوبي كلمته الأخيرة . ولعل أمدق دليل على مدى عدم رضا شعب اليمن الجنوبي الشقيق على حكامه ، هو ما ذكره ممثلهم أمامكم من خروج مليون مواطن من بلد تعدادهم مليون ونصف ، ورفضهم العودة رغم نداء ممثلهم لهم بالعودة من على هذا المنبر .

كذلك لا نريد أن نتعرض للسياسة الخارجية للجبهة الحاكمة في جنوب اليمن ، الا بالقدر الذي ندفع به أي تدخل في شؤوننا الداخلية ، ولا أعتقد على أي حال ، أننا في حاجة لالقاء

المزيد من الضوء على هذا الجانب المظلم ، فالجميع يعلمون مدى خسوعهم لمعسكرات وتوجيهات لقوى خارجية ، تهدف تقويض نظم الحكم في الخليج ، ولقد استمعتم بأنفسكم ما أعلنه من على هذا المنبر رئيس مجلس رئاستهم ، من نوايا تجاه بلادى ، عند ما توقف هنا في طريق عودته من كويا منذ اسبوعين .

اننا نعلق بكل وضوح ومراحة رفقنا محاولات الجبهة الحاكمة في عدن فرض وصايتها على منطقتنا وعلى مقدراتنا ، وسندافع بكل ما نملك وبالوسائل المشروعة التي نختارها عن سيادتنا واستقلالنا ووحدة ترابنا . اننا لانستمد سيادتنا وشرعيتنا من رضائهم عنا .

ان عمان بلد مستقل ذو سيادة ، عضو في الأمم المتحدة ووكالاتها وفي الجامعة العربية وفي مجموعة دول عدم الانحياز ومنظمة الدول الاسلامية ، وتتبادل العلاقات مع دول العالم على أساس من الاحترام المتبادل ، ساعين لدعم العلاقات الودية مع الجميع ، بغض النظر عن النظم الاجتماعية المختلفة .

ان ممثل الجبهة الحاكمة في عدن أعلن في نهاية كلمته يوم الجمعة الماضي عن تمسكهم بميثاق الأمم المتحدة ، وتطلعهم بأمل لتوطيد وتحقيق العلاقات الودية وحسن الجوار ، واحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، ونحن كدولة مجاورة تعمل وترتبط مع جيرانها الدول الخليجية الاخرى بالعديد من الروابط والمصالح المشتركة ، نرى بأنه ليس أمام اليمن الديمقراطي الا الانضمام الى هذه العائلة المترابطة بهدف توفير الرخاء لشعب اليمن الجنوبي . واختتم ردى سيدى الرئيس باعادة ماسبق أن ردناه مرارا عن استعداد حكومتى لمد يد المون، آمليين أن يعود هذا على منطقتنا بالخير والرفاهية ودوام الاستقرار .

السيد / عبد المجيد (مصر) (الكلمة بالانكليزية) : لقد طلبت الكلمة لكي أمارس حقّي في الرد على البيان الذي استمعنا اليه اليوم ، والذي كرس كلية لكي يضلّل الجمعية العامة ، والرأى العام العالمي ، وربما لكي يعيبى أقلية في الولايات المتحدة الامريكية نحو الغطرسة وتوجيه الاتهامات .

لقد بدأ السيد / ديان كلمته بأن ذكر ان حكومته تؤيد فكرة ان لكل أمة ولكل دولة الحق في أن تتحدث دفاعا عن الحقوق الاساسية والحريات . وأقول أنه قبل أن يفعل ذلك ، وحتى يكون مؤهلا لكي يقول ماقاله . فكل أمة وكل بلد عليها أولا أن تلتزم بمبادئ حقوق الانسان والحريات الاساسية ، وعليه أن يحترم وأن يطبق هذه الحقوق . وبالتأكيد ، ليس هذا هو الحال مع اسرائيل . فاسرائيل تلاعبت بكل الحقوق الاساسية الواردة في الميثاق ، وانتهكت كل الحريات الاساسية التي اعترف بها العالم المتحضر واحترمها . ان الموقف في الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل ، واقامة مستوطنات غير شرعية ، يدل على ما أقوله . بل ان الموقف في اسرائيل ذاتها يعتبر حالة أخرى تدل على ما أقوله ، حيث أصبح التمييز هو القاعدة ، وقد أصبحت المواطنة من الدرجة الثانية والثالثة هي أسلوب الحياة المفروض في اسرائيل . وهذا هو أول معيار مزدوج ، نستمتع اليه في بيان السيد / ديان اليوم .

وانتقل الان الى النقطة الثانية من المعيار المزدوج والتضليل في بيان السيد / ديان . فقد قال ان اسرائيل على استعداد لكي تقوم بدورها في تخفيف سباق التسلح . فاذا كان هذا صحيحا ، فكيف نستطيع أن نفسر الضغط المتزايد من اسرائيل واصدقائها في الولايات المتحدة على الادارة الامريكية للحصول على أسلحة فتاكة وأكثر تقدما ؟ . في التحليل النهائي ، فان دافعي الضرائب الامريكيين هم الذين يدفعون قائمة حساب أطماع اسرائيل ومخططاتها التوسعية .

والمثال الثالث الدال على المعيار المزدوج الذي جاء فيما ذكره السيد / ديان . يتعلق باقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط . ان مصر بالاشترك مع ايران ، قد تبنتا البند المدرج في جدول الاعمال حول هذا الموضوع . فكلتا البلدين هدفهما هو تجنيب منطقتنا ويلات هذا الطريق الخطير . ونحن على استعداد لتحقيق هذا الهدف . ولكي نلتزم بالكامل بمعااهدة حظر الانتشار التي سبق أن وقعنا عليها . والسؤال الان هو . هل اسرائيل مستعدة للانضمام

الى هذه الاتفاقية وأن تلتزم بأهدافها ؟ . هذا هو جوهر الموضوع ، وهذه هي النقطة الاساسية ، اذا كنا جادين في اقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط . انني أتحدى السيد ديان أن يأتي الى هذا المنبر ويعلن ذلك بصورة جلية ، أو أن ينكر التعاون النووي القائم بين اسرائيل وجنوب افريقيا . ان الغموض والحديث بطريقة مزدوجة لا يمكن أن يساعد على اقامة سلام حقيقي وعادل في الشرق الاوسط .

والمثال الرابع على المعيار المزدوج والكلمات المضللة ، هي اشارة السيد /ديان الى الارهاب . ان مثل هذا الحديث الذي يأتي من ممثل اسرائيل لا يمكن أن يؤخذ على محمل الجد ، لأننا جميعا نعلم الانشطة الارهابية للحكومة وقادة اسرائيل . فان حكومة تقوم بهذه الاعمال لا يمكن أن تتحدث الينا عن الارهاب .

ان وزير الخارجية الاسرائيلي نادى بانهاء الهجرة الى اسرائيل . واذا أراد أن يخدعنا فاننا لن نخدع بما يقول . ولكن ، من قبيل السخرية أنه يريد أن يخدع نفسه ، وربما يريد أن يخدع مؤيديه في الولايات المتحدة . ان الهجرة العكسية قد بدأت في اسرائيل ، وأكثر من ٣٠٠ ألف مواطن اسرائيلي تركوا اسرائيل في السنوات الاخيرة . ولكن ، الاصرار على أن اسرائيل لن تحدد من الهجرة ما هو الا مثل آخر على اصرار اسرائيل على التوسع وعلى المخططات العدوانية ، وكذلك تدخلها في شؤون البلدان الاخرى . وهذا أمر يجب ألا يسمح به .

لقد تحدث السيد ديان عن الحرب والتهديد بحرب أخرى في الشرق الاوسط . فليكن معلوما انه هو ونحن جميعا قد استمعنا الى السيد /اسماعيل فهمي ، وزير خارجية مصر ، عندما قال : " ان الاراضي المحتلة يجب أن تحرر " . وحقنا في تحرير ارضنا أمر لا يمكن المنازعة فيه . اننا مستعدون للسلم وعملية السلم . ولكن ، اذا كان السيد /ديان يعتقد أن السلم لا يستلزم الانسحاب الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ فهو اما مخطيء أو مضلل . ان القرار رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) يجب أن يطبق بكامله .

ولكي أذكر أولئك الذين يتصفون بضعف الذاكرة أو الذين لا يرون الأجانب واحدا من الحقيقة ، أقول أن المبدأ الاول هو عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة . فماذا يعني هذا اذا لم يكن الانسحاب الكامل لاسرائيل من كل الاراضي التي احتلتها بالحرب في عام ١٩٦٧ ؟ فمن

طريق الانسحاب الكامل فقط ، بالاضافة الى استعادة حقوق الشعب الفلسطيني ، يمكن للسلم أن يتحقق . وبسبب انكار هذه الحقوق لم يتحقق السلم قبل عام ١٩٦٧ أو بعده ، ان التطبيق الكامل للقرار رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بكل أجزائه والحل العادل والقانوني لمسألة فلسطين يعتبر مطلبا أساسيا لاقامة سلم دائم وياق في الشرق الاوسط . ونحن لانستطيع الموافقة على المأساة في تفكير اسرائيل بأن يوجد قانون واحد لاسرائيل وقوانين اخرى لبقية دول العالم . فهناك قانون واحد ، هو ميشاق الامم المتحدة بكل ما يتضمنه . ونحن سوف نلتزم به وسنناضل من أجل تحقيق سلم يتفق مع مقاصده ومبادئه ، الامر الذي يوفر الأمن لكل الناس ، لأن الأمن ليس مبدأ يخص لجانب واحد ، بل هو الذي يحمي حقوق السيادة ، ووحدة وسلامة الاراضي وتقرير المصير . وفي الختام ، على اسرائيل أن تستمع الى نصيحة أصدقائها في الولايات المتحدة الامريكية الذين يودون أن ينقذوها رغم أنها .

السيد ورسمه (الصومال) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد الصومال يتحفظ فيما يتعلق بموقفه مما ورد في كلمة وزير خارجية اثيوبيا . ومع ذلك أود أن أصحح بعض المزاعم ، وبعض المعلومات غير الدقيقة منذ البداية ، سيدى الرئيس ، فان جمهورية الصومال الديمقراطية رفضت ، وترفض بقوة الاتهامات الخبيثة التي لا تستند الى أساس من جانب اثيوبيا . ففي الواقع ، ومن قبيل المفارقة ، ان اثيوبيا تتهم الصومال بالعدوان ، في حين انه ثبت أن اثيوبيا كانت المعتدية ، ومدت نطاق امراطورتها الى الصومال الغربية ، وذلك باستخدام قوة السلاح ، وعن طريق ابرام بعض المعاهدات مع دول اوروبية .

ان تشويه الحقائق المتعمد هذا ، وتعمد تشويه دوافع الآخرين ، قد استخدم عبر السنوات من جانب اثيوبيا ، وبصفة خاصة ضد الصومال ، في الأمم المتحدة ، وفي منظمة الوحدة الافريقية ، وفي أماكن أخرى . هذه المزاعم بحثت بعمق وثبت زيفها ، وهذا كله مسجل . ومثل واضح على ذلك ، الحدود بين المنطقة التي كانت تحت الوصاية سابقا ، وهي منطقة الصومال واثيوبيا ، التي أشار وزير خارجية اثيوبيا اليها . لقد أشار الى المادة الاولى من اتفاقية الوصاية . وفي الواقع أن المادة الاولى من اتفاقية الوصاية تذكر . انه حيث لا توجد حدود واضحة محددة فيجب أن تقترح الجمعية العامة اتخاذ اجراء أو تبنت فيه وبعد استنفاد السبل ، وبسبب موقف اثيوبيا القائم على الخطرسة ، فان الجمعية في القرار ١٢١٣ (د - ١٢) قررت أن يتخذ اجراء التحكيم ، واقترحت أن يعين ملك النرويج شخصا مستقلا ، وقد فعل ، وكانت هذه الشخصية هي الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة السيد / تريغفي لي .

في عام ١٩٥٩ ، أى قبل استقلال المنطقة بستة شهور ، فان السيد / تريغفي لي قدم مشروعا اعترضت عليه اثيوبيا ، وخاصة بالنسبة للمادة الثالثة ، لأنها أشارت الى مبادئ الأمم المتحدة حول التصرف في المنطقة ، وثانيا ، بالنسبة للمادة الرابعة ، لأن الاتفاقيات والبروتوكولات الصادرة كان على المحكمة أن ترجع اليها . وفي ذلك الوقت ، أيضا ، وبسبب موقف اثيوبيا ، فان الأمم المتحدة فشلت في أن تحدد حدودا معينة للمنطقة .

ان ممثل اثيوبيا قال خلال المناقشات ان حكومته سوف تبحث ذلك مع حكومة الصومال . ولكن ذلك لم يتم اطلاقا . واليوم يقول لنا هذه هي المعاهدات الدولية القانونية التي يتعين على الصومال قبولها .

ان اثيوبيا بطبيعة الحال ، حاولت دائما أن تجعل العالم يعتقد - وقد نجحت بمسئولية الشئ - ان الصومال ترفض نظرية تعيين الحدود ، وترفض مبدأ احترام السلامة الاقليمية وقبول العدالة ، وأن مطالبها سوف تخلق الفوضى في جميع أنحاء القارة . ان الأمر - بالطبع - ليس كذلك . ان جمهورية الصومال الديمقراطية تحترم الحدود القانونية ، وتحترم مبدأ السلامة الاقليمية ، وتقبل حق تقرير المصير ، والحقوق الدولية الأخرى .

ان وزير الخارجية كان يشير الى قرار منظمة الوحدة الافريقية في ١٩٦٤ ، وهو قرار لم تستطع الصومال قبوله بسبب أوضاع واضحة ، حيث لا ينطبق على حالة الصومال . ونظرا لهذه الحقيقة فان صاحب القرار نفسه قال ان القرار ما هو الا مبدأ يسترشد به في المستقبل ، وتنفيذه لا يمس بأى مناقشات أو بأى موقف يتخذ من جانب الأطراف المتنازعة في اثيوبيا أو الصومال . وكان يشير ، بصفة خاصة ، الى الصومال واثيوبيا .

وبالطبع فان الرئيس الراحل نكروما رئيس غانا قال ان ذلك يتعلق بمبادئ الحدود ، وكان يشير الى ضرورة تطبيق الوساطة والتحكيم وروتوكول التوفيق . ان جمهورية الصومال تحفظت فيما يتعلق بهذا الموقف ، وانا تركنا كل نواحي القصور ، أو نوايا القرارات ، فما الذى يهمنى ؟ انها ارادة الشعب . والمسألة في جوهرها مشكلة تصفية الاستعمار . لذلك لا يمكن تطبيق القرار المشار اليه .

ثمة مثل آخر على عدم دقة مقاله ممثل اثيوبيا حين أشار الى تعميم (منشور) سنة ١٨٩١ الذى وجهه الامبراطور مينليك الى القوى الأوروبية حين قال : " اذا كانت القوى تأتي من بعيد لتقسيم افريقيا بينها ، فلا اعتراف أن أكون متفرجا صامتا " . وقال ان اثيوبيا كانت على مدى ١٤ قرنا جزيرة مسيحية في بحر من غير المؤمنين . ولنلاحظ ، لأن هذه نقطة هامة جدا ، ففي مؤتمر برلين وضعت تفرقة واضحة بين القوى المسيحية ، وبين بقية العالم . وفورا طالب بوضع يده على مناطق واسعة من الصومال ، ليس هذا فقط ، بل طالب بأراض بعيدة تصل الى الخرطوم ، وبحيرة نياسا ، وربما الكثير منا ، الكثير من البلدان المستقلة اليوم ، اذا ما تحقق حلمه ، ما كانت ستصبح هناك بلدان حرة ومستقلة .

انه يريد منا - بالطبع - أن نصدق أن الامبراطور قال " انني لا أنوى أن أكون متفرجا صامتا " ، لأنني سأدافع عن نفسي . يدافع عن نفسه ضد من ؟
ان الموقف الذي أساء للعلاقات بين اثيوبيا والصومال معقد ، وهو يرجع أساسا الى الاستعمار الاثيوبي .

ان وزير خارجية اثيوبيا قال ان حكومة الصومال تسمح بتسلل قوات نظامية داخل أراضيها . ان جمهورية الصومال الديمقراطية تؤيد كلية الكفاح المشروع للشعب ، وهو شعب مرتبط بالصومال عرقيا ، وهذا شيء غير سئ ، كما انه مرتبط به ثقافيا واقتصاديا وجغرافيا . هذا الشعب ، حتى قبل تسليم الحكومة البريطانية السلطة في ١٩٤٨ مرة أخرى في عام ١٩٥٤ ، قدم التماسات عديدة الى الجمعية العامة ، والى اللجنة الرباعية التي زارت المنطقة ، وكان كل همه الحصول على الاستقلال وأعلن انه ليس جزءا من اثيوبيا ، وأنه لا يريد العيش في اثيوبيا ، ولا يريد أية علاقة بينه وبين اثيوبيا . ولكن بطبيعة الحال ، فان الشؤون السياسية الدولية في ذلك الوقت كانت حينذاك بالشكل الذي لم يسمح لهم بأن يكون صوتهم مسموعا .

كانت هناك منظمة يرجع تاريخها الى عام ١٩٤٣ ، انها لم تؤسس في ١٩٧٥ وتأييدا لذلك أود أن اقتبس مما قاله رئيس وزراء اثيوبيا السابق قبل اغتياله حينما كتب الى زميله في الصومال :

" ان برلمانكم في عام ١٩٦٦ قد وافق على اقتراح يدعو حكومة الصومال الى مساندة ما يسمى بحركات التحرير التي تعمل داخل اثيوبيا".

" ويطبيعة الحال فاننا نعلم جميعا عن الحرب بين البلدين ، والعدوان الذي شنته اثيوبيا ضد الصومال في عام ١٩٦٤ على اساس ان الصومال كانت تؤيد جبهة تحرير غربي الصومال".

ويكافة الاعتبارات فان المنطقة المشار اليها هي منطقة حكم ذاتي ، وان ما ابرزه ميثاق الامم المتحدة ، وقرار المحكمة الدولية ، والميثاق الخاص بحقوق الانسان ، والحقوق الثقافية ، كلها تعبر بطريقة اكيدة على ان لكل شعب الحق في ان يقرر مصيره بنفسه . ويطبيعة الحال لم تسمح اثيوبيا لهذا الشعب ان يمارس هذا الحق .

ان الصوماليين في غربي الصومال ممارسة منهم لحقهم في تقرير المصير حملوا السلاح . والكفاح المشروع مستمر ، وقد امكنهم تحرير معظم اراضيهم بالرغم من المذابح التي تقوم بها القوات المسلحة الاثيوبية وقتل الابرياء دون تفرقة ، وتدمير القرى واخر هذه الفظائع ما اورده مراسل الديلي نيوز الذي كان شاهدا عيانا لهجوم مدمر على مستشفى جفجيفا ، حيث قال في تقريره انه كان موجودا هناك وسمع صراخ النساء والاطفال . وان السلاح الجوي لاثيوبيا اجري مسحا للمنطقة في الليلة السابقة وجعل المستشفى هدفا له .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد تجاوز مثل الصومال الوقت المحدد بأربع دقائق وأناشده ان يختتم ملاحظاته .

السيد ورسمه (الصومال) (الكلمة بالانكليزية) : ان مجتمع حقوق شعب غربي الصومال هو عدوان ضد شعب يري .

ان اثيوبيا هي امبراطورية ، مهما حاولت تسمية نفسها . انها امبراطورية توجد فيها جماعات عرقية وثقافية متميزة تفرض حكمها على شعوب اخرى . لقد غيرت الامبراطورية اسمها ، وغيرت شخصية الامبراطور ، ولكنها لم تغير من مضمونها ، وتواصل كونها اوتوقراطية ، استعمارية ، وتستمر في سياسة القمع .

ولا يجب ان يكون هناك اى شك في ان شعب الصومال الغربية سيقبل الموت في سبيل الكرامة بدلا من قبول طغيان القوات الاثيوبية وعودتها الى اراضيهم فهذا يرقى الى مرتبة الموت البطي * الذليل .

السيد البارودي (العربية السعودية) (الكلمة بالانكليزية) : ان الوقت متأخر وليس

من قبيل الانصاف، ان ابقى زملائي والذين ينصتون باهتمام الى مداولاتنا ، اكثر مما ينبغي .
انني اشعر انه من قبيل مضيعة الوقت ان اتحدث الى شرفات فارغة ، وسكان نيويورك والولايات المتحدة المجاورة لا يهتمون الا بالاستماع الى مقاله مثل اسرائيل . ولا بد انهم مخطئون . لانني اعتقد ان معظمهم كأمركيين كان يجب ان يبقوا للاستماع بانصات واهتمام الى الجانب الاخر من المسألة . اما الامر كذلك فهذا يدل على ان هذا البلد الذي يبلغ تعداداه ٢٥ مليون نسمة ، ليس ال ٦ ملايين الذين ينتمون الى العقيدة الدينية اليهودية بل القليل منهم ، هم الذين يمارسون السياسة الصهيونية . وانا اعرف ان كثيرا من اليهود الامريكيين والانكليز والفرنسيين يريدون ان يتركوا وشأنهم ولكن هؤلاء الاستعماريين لا يتركونهم كذلك واخشى ان يصبحوا في يوم من الايام ضحايا الصهيونية السياسية .

وان اعرف كيف يكون الناس عاطفيون . وكيف تستغل مشاعرهم ، فاني اعد الاتجاوز الوقت المخصص لممارسة حق الرد .

لقد كانت فلسطين ارض السلام قبل ان ياتي الغزاة الاوروبيون تحت علم السياسة الصهيونية لقد رأيت مفتي القدس خلال رحلتي الاولى في عام ١٩٥٥ . وقلت له " لماذا لا تترك اليهود يأتون الى فلسطين ؟ ان بلدكم بلد للحج ، سيأتون الى هنا ينفقون المال ، واذ كانوا مدفوعين بمشاعر دينية فما الخطر في هذا ؟ " . فأجاب " لا تكن ساذجا يا صديقي . انهم يريدون الاستيلاء على اراضيها " . وقد دلت التاريخ على صدق ما قال .

وبالرغم من انني كنت في سن ال ١٧ في عام ١٩٢٢ ، ثارت الروح العربية في نفسي حينما رأيت الهلال الخصيب في شبه الجزيرة العربية : العراق وسوريا ولبنان وفلسطين يوضعون تحت الانتداب من جانب القوى المنتصرة في ذلك الوقت . وبالرغم من ان العرب وعدوا بالتحرر .

وجدنا اننا وضعنا تحت حكم المندوب السامي البريطاني والمندوب السامي الفرنسي . وكان الانتداب لاعداد الشعب لتقرير المصير ولكن تقرير المصير الذي بدأ من رئيس كبير للولايات المتحدة الامريكية وهو المرحوم الرئيس وودرو ويلسون قد نحي جانبها .

وقامت حربان عالميتان من اجل ماذا ؟ من اجل الحرية وتقرير المصير .

ففي عام ١٩١٩ كان هناك ٦ في المائة فقط من اليهود في فلسطين ، وكان الباقي

فلسطينيون . ان ال ٦ في المائة كانوا من اليهود العرب . أناس من غرب اوربا ومن شرق اوربا .

الخزر تحولوا الى اليهودية في القرن الثامن بعد الميلاد وجاءوا يحملون مشاعل السياسة الصهيونية التي كانت هي الاستعمار مقنعا .

فلماذا نجحوا ؟ نجحوا لان قوى العداوان كانت تقف وراءهم .

والآن يقال أن الموضوع هو موضوع أمر واقع. ان هذه كلمة طيبة ، الا ان التاريخ لا يقوم على الامر الواقع ، ودوام الحال من المحال . وهذا ما يقوله المثل العربي . ان الامر الواقع لا يوجد في التاريخ الدولي . وحينما جاء الصليبيون الى ارضنا ، هذا الجزء من العالم ، كان العرب مختلفين وبعد ٢٠٠ سنة من الكفاح ، اين الصليبيون ؟ لقد استوعبناهم . وفي شمال الجزيرة العربية ، توجد قبيلة تسمى " قبيلة الصليب " ، لقد اصبح افرادها عربا .

والآن ، علينا أن نفكر انه ليس المسيحيون وهدمهم ، هم الذين استخدموا الدين كوسيلة من اجل اغراضهم السياسية ، فنحن المسلمين فعلنا ذلك ايضا ايام الخلافة . ويذكر التاريخ ان العرب حاولوا السيطرة على بلدان وشعوب لم تكن عربية العرق . وكذلك فعل اخواننا الاتراك ، عندما كانت الخلافة تحت سيطرتهم .

هل نجحنا في ذلك ؟ لا .

والآن جاء دور قديسي آخر الزمان - اذا أردتم ان تسمونهم كذلك ، - والبعض يسمونهم الشياطين . ان الخزر الذين جاءوا من وسط اوربا وشرقها ، والذين اعتنقوا اليهودية اثناء القرن الثامن الميلادي فقط ، لم يراجداهم فلسطين أبدا . ولقد سبق للسيد أبا اييان ان قال من فوق هذا المنبر " لقد اعطانا الله فلسطين ، ويجب ان نعود اليها " . وقد قلت له آنذاك " منذ متى كان الله يعمل سمسارا للاراضي والعقارات ؟ " . وقلت للامريكيين والبريطانيين " منذ متى اعطاكم الله جل جلاله حق التصرف في الاراضي التي ليست ملكا لكم ؟ " .

من الذين يخدعون أولئك اليهود الذين جاءوا من شرق وغرب اوربا ؟ وأولئك الذين جاءوا ايضا من جنوب افريقيا يبحثون عن الذهب والجواهر ، وبعد ان اصبحوا اغنياً اخذوا يبحثون عن وطن لهم ، واستخدموا الدين كوسيلة من اجل فرض سياسي ، من يخدعون ؟ انهم يخدعون انفسهم وشعر بالأسف لهم لانهم يتلاعبون بمشاعر اليهود الابرياء ويغترون بهم .

وماذا عن العرب الابرياء الذين يقتلون ؟ انني انظر الى الموضوع من الجانب الانساني ، وليس من الناحية القومية الضيقة .

ان السيد ديان يقول لنا ، ان منظمة التحرير الفلسطينية هي اداة من ادوات الحرب . اداة حرب ، يا الهي ! ؟ هؤلاء العرب ، كما قلت ، كانوا يرحبون باليهود قبل ان يأتوا اليهم مدججين بالسلاح ، وكانوا يأتون اليهم للحج ، لزيارة فلسطين ، ارض السلام .

من الذى قصف فندق الطك داوود بالقنابل ؟ من الذى قتل اللورد موين ؟ من الذى شنق البريطانيين وعلقهم على غصون اشجار الزيتون ؟ من الذى قام بمذبحة دير ياسين ؟ لا أحد غير هؤلاء الخزيين . ان يهودنا العرب لديهم مشاعر انسانية ، ولا يمكن ان يرتكبوا مثل هذه الاعمال . انهم يدعون ان منظمة التحرير الفلسطينية هي " اداة للارهاب " .

لقلت لاصدقائي من الفلسطينيين ، ان الصهاينة لم ينجحوا لانهم اتجهوا الى الارهاب ، بل لانهم لجأوا الى الدول الكبرى التي جعلت من اراضيها مطعبا لممارسة لعبة التنافس بين القوى لا يستطيع احد ان يسمح بالارهاب ، ولا يجب على اى شخص ان يسمح بالارهاب . ولكن اذا كان البعض قد نجح في اسلوب الارهاب ، فان البعض الاخر يقول " لماذا لا نتبع نفس الاسلوب اذا كان حكم العقل لم يسد ؟ " .

لقد أدان ديان نفسه ، حين قال ، انه يريد من الروس ان يعطوا الحرية لجميع اليهود الروس حتى يتجمعوا في فلسطين . يريد ان يجمع باسرائيل ١٦ مليون يهودى سواء كانوا امريكيين وااسيويين ، او من افريقيين ، لانهم ينتمون الى الجنسية اليهودية . وهذا ما حاوله المسلمون والمسيحيون من قبلهم . الديانة لا تمثل جنسية . فالشعب هو الشعب الذى يقوم على ثقافة مشتركة ، واسلوب حياة مشترك ، ومصالح مشتركة . فهل كل يهود نيويورك ، وكل يهود باريس ، واليهود في كل مكان لهم نفس الثقافة ؟ لا . ولكنهم يريدون ان يكونوا الصهاينة ابناء ثقافة واحدة بالقوة ، وهذا لا ينفع ، والتاريخ شاهد على ذلك .

والآن دعوني اقول للسيد ديان ، عن طريق الكلمات المسجلة في المحضر لانه غير موجود هنا وكان سيستفيد اذا كان موجودا هنا ، واقول لكل الاسرائيليين ، انهم على المدى الطويل لن ينجحوا ، لان التاريخ يقول لنا هذا . لقد رأينا الناس يأتون ويذهبون ، أين هم الآن ؟

اذا اراد الاسرائيليون العيش هناك في سلام ، فليكيفوا انفسهم وليسمعوا هم الى قبولهم بمد ايديهم الى الفلسطينيين ، الذين سلب ، بل سرق وطنهم منهم ، حرما من وطنهم الاصلي . هذا هو الطريق الذى يجب عليهم ان يسلكوه . ان جوهر مسألة الشرق الاوسط هو الشعب الفلسطيني . فاذا اراد الفلسطينيون والخزر - ولا يهمننا اذا كانوا خزرا - يريدون ان يعيشوا هناك في سلام مع بعضهم البعض ، فسوف يكون هناك سلام في الشرق الاوسط ، والا فان آجلا

او عاجلا ، واكرر ما سبق ان قلته للصهيونيين من فوق هذا المنبر ، اذا كنتم لا تتكيفون ، فان التاريخ سيرهن لكم بانكم ستذويون كحفنة من الملح تذوب في اناء من الماء المفلي . ولكن آمل ان تتلاشى القومية الضيقة من العالم ، وان تسود الانسانية حتى يعيش الجميع في سلام وفي أخوة .

السيد جدل - جيورجيس (اثيوبيا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمع وفد بلادى

بعناية الى ما قاله لنا السيد ممثل الصومال في ممارسته لحق الرد . ونظرا لان الوقت متأخر ، فانني ارجو السادة المندوبين ان يسمحوا لي بأن اقي ببعض الملاحظات التمهيديّة مع احتفاظ وفد بلادى بحقه في طلب الكلمة مرة اخرى اذا ما اقتضت الضرورة ذلك .

اود في البداية ان اوضح ان وفد بلادى سبق ان قدم للجمعية العامة الحقائق الخاصة

باعتداء الصومال على بلادى ، وليس في نيتنا ان ندخل في مجادلات عقيمة مع ممثل الصومال . وكل ما اريد ان اوضحه هو انه ليس هناك ما تجيب عليه اثيوبيا ، بل على العكس من ذلك ، فان على ممثل الصومال ان يجيب امام الجمعية العامة لان حكومته انتهكت ميثاق الامم المتحدة ، وقامت بصدوان انتهكت فيه مبادئ القانون الدولي .

ان حكومة الصومال فعلا متهمه في قفص الاتهام ، ويكل التساهل والتكتيكات المضللة، التي أقل قدر فيها هي الحيلة الزائفة ، بإمكانها تخليص حكومة مقديشيو من مسؤوليتها عن ارتكاب عمل عدواني صارخ . ويود وفدى ، مع ذلك ، ان يعبر عن عطفه العميق لممثل الصومال ، الذى عليه مهمة صعبة ، وهو ان يحاول تبرير ما لا يمكن تبريره باية معايير معروفة .

السيد فضلي (اليمن الديمقراطية) : ان ممثل السلطان قابوس قد كرر نفس الحديث في كلمته السابقة ، ولم يذكر ما يشير الى وجود القوات الاجنبية في عمان ، وخاصة الوجود الايراني العسكرى الكثيف ، الامر الذى ادى بعمان الى عدم تمتعها بالسيادة الوطنية ، وفي ضوء هذا يخوض الشعب العماني نضاله ضد هذه القوى الاجنبية ضد نظام قابوس بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان . ان القوى الاجنبية المتواجدة في عمان بتواطؤ السلطان قابوس ، هي السبب الرئيسى في عدم استقرار المنطقة ، وان جلاءها سوف يؤدى الى الاستقرار.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠ / ١٥